

التفاعلات الإثيوبية الداخلية وأثرها على توجهات السياسة الإثيوبية نحو العالم العربي

■ د. عبد الوهاب الطيب البشير

مركز البحوث والدراسات الإفريقية

جامعة إفريقيا العالمية

Abstract:

This study discussed the determinatives of the Ethiopian foreign policies and its trends towards the Arab countries, especially the neighbor countries (Sudan, Djubti and Somalia). It studied this issue in the shadow of the written strategy that determine the foreign Ethiopian politics.

The study aimed to distinguish the main factors that move, control and determine the attitudes of the Ethiopian policies towards the Arab countries, and the problems and difficulties that faced the development of these relations.

The study started from the hypotheses that, the availability of many internal dynamics that control the Ethiopian policies towards the Arab countries, summed into Ethnic, religious, economic, in addition to regional and international ones.

مستخلص :

تناقش هذه الدراسة محددات السياسة الخارجية الإثيوبية وتوجهاتها نحو الدول العربية ، خاصة دول جوارها الجغرافي (السودان ، الصومال وجيبوتي) ، وتتناول الدراسة موضوعها في ضوء الاستراتيجية المكتوبة التي حددت صيغة السياسة الخارجية الإثيوبية .

هدفت الدراسة إلى الكشف عن أهم العوامل التي تحرك وتتحكم في تحديد اتجاهات السياسة الإثيوبية تجاه الدول العربية والمشكلات

والصعوبات التي تواجه تطور هذه العلاقات .
وتتعلق الدراسة من جملة افتراضات يقف على رأسها وجود عدد من الديناميات الداخلية تتحكم في السياسة الأثيوبية تجاه العالم العربي لخصتها الدراسة في العوامل الإثنية والدينية والاقتصادية والنزاعات الداخلية والإقليمية ، كما أشارت الدراسة إلى وجود محددات لهذه السياسة على المستويين الإقليمي والخارجي .
استخدمت الدراسة مجموعة من المناهج كمنهج تحليل النظم والمنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي ، ويعود هذا التعدد المنهجي إلى تنوع وتداخل مجالات الدراسة .

خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها أن العوامل الداخلية تحكم العقيدة السياسية للدولة الأثيوبية في علاقاتها مع العالم العربي. وأخيراً فإن الدراسة أمنت على أهمية العلاقات الأثيوبية العربية لخدمة مطلوبات الجوار البشري اقتصادياً وسياسياً وثقافياً .

وتتلخص أهم محاور الدراسة في النقاط التالية :

- المحركات السياسية الداخلية في أثيوبيا .
- سياسة أثيوبيا الخارجية تجاه الدول العربية .
- محددات سياسة أثيوبيا الخارجية نحو العالم العربي .
- سياسة أثيوبيا الخارجية مع إسرائيل وانعكاساتها على علاقاتها مع العالم العربي .

مقدمة :

إثيوبيا واحدة من دول القرن الإفريقي الكبير المهمة والمؤثرة، بحكم مميزاتها الجيوبوليتيكية والتاريخية، والتي جعلتها دائمة الحضور في مجريات الأحداث علي الجناحين الإفريقي والآسيوي، وهي بكل الحسابات تعتبر علاقات ودوراً إثيوبياً في محيط عربي، وذلك لأن عبقرية المكان فرضت أن يكون الجوار وخلف الجوار الإثيوبي مطوق بأغلبية عربية.

وعليه جرت الملاحظة علي أن إثيوبيا تأثرت كثيراً بظروف تفاعلاتها وتحولاتها الداخلية والإقليمية، في العقود الأخيرة من تاريخها الحديث والمعاصر، وحتى الراهن، وهي بالطبع تمت بدناميكية تداخلات وامتدادات مع دول طوقها وخالف الطوق العربي، الأمر الذي جعلها محددات ومؤثرات في طريق العلاقات الإثيوبية العربية.

ينظر كثير من المختصين في الشؤون الإثيوبية إلى أن (العرق) و(الدين) يشكلان أهم محركات التفاعلات الداخلية الإثيوبية، وذلك لأن هذين العاملين يتصلان ويرتبطان ارتباطاً لا ينفك بكل محركات التفاعلات الداخلية الأخرى، وهي (السلطة) و(الاقتصاد/التممية) و(الحروب /

النزاعات) وغيرها.

وتأسيسا علي ذلك، نجد أن إثيوبيا مرت بجملة تحولات خطيرة ومهمة، أثرت في تفاعلاتها مكوناتها الداخلية، وقد بدأت بانهيار النظام الإمبراطوري لهيلاسلاسي، وصعود النظام العسكري الماركسي لمنجستوهايلي ماريام في 1974م، ولعل هذا التحول عمل علي هدم وتفكيك أحد ركائز الدولة الإثيوبية وهو (الدين) بفرض العلمانية لأول مرة في تاريخ إثيوبيا، وهذا يعني أمرا خطيرا، هو إزاحة الكنيسة الأرثوذكسية عن السلطة وتوابعها خاصة نظام الإقطاع.

في 1991م دخلت إثيوبيا تحولا جديدا أدى إلي عدة تحولات، وهو سقوط نظام منجستو وصعود نظام ملس زيناوي، وقد كانت أخطر تحولاته استقلال إريتريا 1993، تاركة إثيوبيا بكل مكوناتها وثقلها الإقليمي دولة حبيسة، فرض هذا الوضع التحول لمربع الحرب مرة أخرى بين الدولتين 1998م.

وفي ظل هذه الأوضاع الجديدة والمعقدة، عاشت إثيوبيا مخاض أول و أخطر وأعنف تحول ديمقراطي في تاريخها، حيث عمل نظام ملس زيناوي على تأسيس نظام سياسي هدفه حل مشكلة التعددية الإثنية والدينية، فكان دستور 1994م، وأول انتخابات برلمانية 1995م، ومن بين أهم تبعات التحول الديمقراطي، طبقت إثيوبيا و لأول مرة نظام (الفدرالية الإثنية)، ولعل هذه التحولات من دستور وديمقراطية وفدرالية، استكملت ما بدأه منجستو من هدم وتفكيك بقية أركان الدولة الإثيوبية، وهي فك السيطرة (الإثنية) لقومية محددة، حيث كانت تاريخيا للقومية الأمهرية، وكذلك إنهاء سيادة (اللغة) الأمهرية حيث سمح لأي إقليم فدرالي التعامل بلغته، وأخيرا التخلص من احتكار (السلطة) لأقلية القومية الأمهرية، حيث فتحت أقلية قومية التجراي المشاركة لبقية القوميات الأخرى بدرجة نسبية لم تك تحلم بها هذه القوميات طوال تاريخ إثيوبيا.

وهكذا، دخلت إثيوبيا نتيجة هذه التحولات الداخلية الكبيرة، في عقد اجتماعي وسياسي جديد، تبدلت وتفككت فيه كل تقاليد وأركان الدولة الإثيوبية القديمة الأربعة ممثلة في (الدين) و(العرق) و(اللغة) و(السلطة)، والجدير بالإشارة أن التحولات ما زالت جارية علي كل ركن من الأركان السابقة، حيث ما زال الصراع المسيحي الإسلامي لفك وهدم السيطرة المسيحية، وهو تحول مرتبط ب(الدين) و(السلطة) و(العرق/الإثنية)، مما يؤكد أن الداخل الإثيوبي موعود بتحولات وتفاعلات داخلية أخرى كبيرة وخطيرة، تؤثر على مسار سياسته الداخلية والخارجية، خاصة مع دول جوارها وخلف الجوار العربية.

ويبدو أن أحداث 11 سبتمبر 2001م تأتي ضمن التحولات المهمة التي أثرت على تفاعلات المكونات الداخلية الإثيوبية، وامتدادها للتأثير على سياستها الخارجية مع العالم العربي، من منطلق أن (الدين) واحد من أهم محددات السياسة الخارجية الإثيوبية.

وهكذا بدا واضحا أن التحولات والتفاعلات التي حدثت لمكونات البيئة الإثيوبية الداخلية مثلت العنصر الحاكم في تحديد تفاعلاتها وتوجهاتها الخارجية، مع العوالم الإقليمية المحيطة حولها، خاصة وان الملاحظة تؤكد تداخل وتقاطع كافة الخرائط الإقليمية التي تمثل إثيوبيا جزءاً منها،

فهي وإن كانت ضمن خارطة القرن الإفريقي، فهي أيضا ضمن خرائط شرق إفريقيا، وحوض النيل، وقريبة جدا من خرائط منطقة جنوب غرب آسيا، ومنطقة البحيرات، وداخل خريطة العالم العربي، الأمر الذي يفرض على إثيوبيا التعامل مع كل هذه العوالم المتداخلة معها وفق إحدائياتها المختلفة، وبما يتوافق مع متطلبات المصالح الأثيوبية وأمنها القومي.

وتأسيسا على هذا التحليل السابق للمسألة الإثيوبية في إطارها الداخلي والإقليمي والدولي تتكشف أهمية دراسة الموضوع المتمثلة في ضرورة الرصد والمتابعة لتطورات الأوضاع الداخلية في إثيوبيا وأثرها في تحديد توجهات واتجاهات سياستها الخارجية نحو الدول العربية.

وبناء على هذه الأهمية هدفت الدراسة إلى محاولة كشف أهم محركات السياسة الإثيوبية الداخلية التي تتحكم في تحديد توجهات سياسة إثيوبيا نحو العالم العربي، كما تحاول التعرف على أهم المشكلات التي تواجه العلاقات الإثيوبية العربية.

ويبدو أن مشكلة هذه الدراسة تتمحور حول سؤال أساسي مؤداه: إلى أي مدى تتحكم مكونات محركات السياسة الإثيوبية الداخلية وتفاعلاتها في تحديد توجهات سياستها الخارجية تجاه دول العالم العربي ؟

وعليه فقد اعتمدت الدراسة على عدد من الفروض التي شكلت إجابات أولية لتحليل وتشخيص مشكلة الدراسة وهي:

أولاً: هناك عدد من محركات (ديناميات) السياسة الإثيوبية الداخلية أهمها المحرك الإثني (العرقى) والديني والاقتصادي والحروب والنزاعات الداخلية والإقليمية مثلت محددات أساسية في تحديد توصيات سياسة إثيوبيا نحو العالم العربي.

ثانياً: اهتمام الحكومة الإثيوبية بعملية التنمية، وجعلها في مقدمة أولوياتها لعبت دوراً أساسياً في تشكيل علاقاتها مع الدول العربية.

ثالثاً: مثلت العلاقات الإسرائيلية العربية وتبايناتها بين التطبيع والمقاطعة أحد المحددات المهمة في علاقات إثيوبيا بالدول العربية.

اعتمدت الدراسة على استخدام أكثر من منهج نسبة لتنوع وتداخل مجالات الدراسة في التاريخ والسياسة والاجتماع والاقتصاد والثقافة وغيرها وعليه جرى استخدام المنهج التاريخي بجانب المنهج الوصفي التحليلي ومنهج تحليل النظم.

وعليه قد جرى ضرورة بالربط الدقيق بين مشكلة الدراسة وفروضها ومنهجها والتي تتحكم في طريقة البناء العضوي لهيكل تقسيمات الدراسة مراعاة للتسلسل المنطقي للأفكار واستيفاء لمطلوبات العرض والتحليل

أولاً - المحركات السياسية الداخلية في إثيوبيا:

جرت الملاحظة والمتابعة على أن الدولة الأثيوبية ومنذ أن نشأت نواتها الأولى في مملكة اكسوم وحتى حال صورتها الحالية في جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الفدرالية، ظلت تتحكم فيها من المحركات

التي تشكل أوضاعها السياسية المحلية، وتعمل كعناصر ومركبات تصنع معادلات التفاعلات الداخلية الأثيوبية، والتي تعمل بدورها في التأثير على محددات وموجهات السياسة الأثيوبية الخارجية، بصفة عامة، ونحو العالم العربي موضع تركيز هذه الدراسة بصفة خاصة. وعليه ربما يمكن الإشارة إلى هذه المحركات السياسية الداخلية على النحو التالي:

1. المحرك الإثني؛

ينظر إليه على أنه واحد من أهم وأخطر المحركات التي تتحكم في صياغة الحياة السياسية الداخلية لإثيوبيا، ومن ثم ينتقل التأثير الإثني بحسب الإثنية المتحكمة في حكم إثيوبيا في تحديد وتوجيه سياسة إثيوبيا الخارجية نحو الدول العربية.

تؤكد الحقائق التاريخية أن البعد الإثني في الصراع على السلطة ولد مع نواة الدولة الإثيوبية في أوسوم بسيطرة القومية التتراوية حوالي القرن الرابع الميلادي ثم دخلت الأقاوم مشاركا في الحكم في فترة انتقال الحكم من أوسوم إلى لآستا، وتلك هي المرة الأولى والأخيرة للأقاوم للمشاركة في حكم إثيوبيا، لينتقل كليا بعد جولات من الصراعات العرقية بين أقليتي الأمهرة والتقراي الأقاوم إلى قومية الأمهرة، وتأسيس حكمهم لأول مرة منفردين، في منطقة قنذار شمال بحيرة تانا.

مارست أقلية القومية الأمهرية سيطرتها على الحكم وشرعت في التوسع وضمت على فترات تاريخية مختلفة أراضي قوميات وإثنيات أخرى كانت تمثل ممالك و دويلات مستقلة أهمها أراضي القومية الأوروبية وسط وجنوب الهضبة الأثيوبية والقومية الارترية بانتماءاتها المختلفة في شمال الهضبة وقوميات جنوب إثيوبيا وأشهرها السيداما والهديا والكامباتا والتراقي والسليتي، والصومالية في جنوب شرق إثيوبيا في إقليم أوقادين، وأراضي القومية العفارية في شمال شرق إثيوبيا، وأراضي بني شنقول وقامبيلا في غرب إثيوبيا في حدودها مع السودان⁽¹⁾.

بهذه الخلفية لعمليات التوسع والضم التي قامت بها النظم الأمهرية التي حكمت إثيوبيا لأطول فترة في تاريخها، زادت معدلات الصراع الإثني وتوازنات التنافس والصراع العرقي القومي الذي مازال مستمرا حتى الآن، وذلك في اتجاهين⁽²⁾.

اتجاه أول: قوميات تتنافس وتتصارع لحكم إثيوبيا، وانحصرت في الأمهرة والتقراي، ودخلت بعد التحولات الديمقراطية قومية الأورومو، التي تمثل الأغلبية المطلقة، وربما في المستقبل القريب أقلية القومية الصومالية.

اتجاه ثان: قوميات تسعى للانفصال تاركة حكم إثيوبيا أملا في تكوين كيانات إقليمية جديدة كما حصل في الحالة الارترية، وما هو متوقع في مخاطر سيناريوهات جديدة للأورومو والقفار والصوماليين، وتحالف إقليم قوميات وأجناس وشعوب جنوب إثيوبيا وبني شنقول والجدير بالإشارة في مسألة خطورة البعد الإثني في تحريك التفاعلات الداخلية والخارجية في إثيوبيا هو أن الأقلية ظلت تحكم الأغلبية طوال تاريخ الدولة الأثيوبية، حيث ظلت السيطرة مطلقة لأقليتي الأمهرة والتقراي في حكم إثيوبيا وهي مسألة مرتبطة، ومسنودة ومدعومة بتقاطع أبعاد أخرى، دينية وتاريخية وإقليمية و

دولية خارجية.

ولعل مسألة السيطرة الأقلية لقوميتي الأمهرة والتقراي على كل مفاصل الدولة الأثيوبية جعل هناك مستويين من الصراع⁽³⁾.

المستوى الأول: صراع أقلية على حكم إثيوبيا بين الأمهرة والتقراي.

المستوى الثاني: صراع أقلية / أغلبية على حكم إثيوبيا والانفصال وذلك بين الأمهرة والتقراي في مواجهة كل القوميات الأخرى وعلى رأسها الأغلبية الأوروبية متحالفة مع بقية القوميات الأقلية مثل الصومالية والعفارية والقراقية والهررية وكل قوميات الجنوب بعدد حوالي 56 قومية وغيرها. ويظهر أن أزمة الصراعات الإثنية بين القوميات الأثيوبية، تعتبر أكبر المهددات للدولة الأثيوبية من حيث⁽⁴⁾:

أولاً: تهديد الوحدة والتعايش والبناء القومي الأثيوبي.

ثانياً: تهديد الأمن القومي الأثيوبي.

ولعل أبلغ دليل على استمرارية مشكلة القوميات، برغم كل محاولات الإصلاح والمعالجات من نظام ملس زيناوي، وجود النشاطات المسلحة لعدد من الجبهات والتنظيمات القومية، واستمرار موجة المطالب والاحتجاجات حتى الآن، وهذا ما دفع الحكومة الإثيوبية لتوقيع اتفاقين سريعين في حوالي ثلاثة شهور مع جبهة تحرير الصومال الغربي في يونيو 2010م، وآخر مع الجبهة المتحدة لتحرير الأوجادين في أكتوبر 2010م، وهي الجبهة الأكثر قلقاً للنظام الإثيوبي، هذا الوضع يؤكد الخطورة والتهديد البالغ لمسألة إقليم أوجادين الصومالي في إثيوبيا، وهي بالطبع مسألة مؤثرة في تحديد المواقف في علاقات وسياسة إثيوبيا الخارجية مع الدول العربية.

وأخطر من ذلك، توقع مواصلة النشاط المسلح من القوميات الكبيرة الأخرى أسوة بالقومية الصومالية، وربما ارتفاع سقف مطالبها، لاختلاف الخصوصيات بينها، ومن جهة أخرى تنتظر هذه القوميات مدى مصداقية الحكومة الإثيوبية بالوفاء بملتزمات هذه الاتفاقيات، الأمر الذي يضعها دائماً في حالة من الترقب والتهديد والحذر⁽⁵⁾.

2. المحرك الديني؛

تأتي أهمية وخطورة الدين كمحرك فاعل وأساسي في التفاعلات الداخلية والأثيوبية، انطلاقاً من ارتباط تلازم علاقة (الدين بالدولة) و (الدين والمجتمع) في الداخل الإثيوبي.

فإثيوبيا دولة تعددية دينية تتحرك فيها الأديان التقليدية واليهودية والمسيحية والإسلام بتوازنات وحسابات مختلفة، بالغة الحساسية والتعقيد، ولعل هذا الوضع التعددي جعل مشكلة المواجهة والصراع والتنافس بين ثنائيات (الأغلبية/الأقلية) (الإسلام والمسيحية)، (الدين والدولة) (الدين والعرق) حاضرة بكل قوة وخطورة في معادلات التفاعل الداخلية لإثيوبيا.

وعليه ظلت حسابات العدد للكتلتين المسيحية والإسلام حاضرة في التوازنات السياسية والدينية أكثر من غيرها من الأديان باعتبارها ديانات الصراع والتنافس المهمة في إثيوبيا.

ولما كانت المسيحية الأرثوذكسية تمثل دين الدولة الرسمي فإنها حظيت في الإحصاءات الحكومية بأنها تمثل ديانة الأغلبية بنسبة حوالي 60% متضمنة كل المجموع المسيحي (أرثوذكس، بروتستانت وكاثوليك) والإسلام دين أقلية 32% وبقية الأديان الأخرى بما فيها اليهودية والوثنية حوالي 8%⁽⁶⁾.

بينما تشير مصادر أخرى إلى تفوق المسلمين كدين الأغلبية تراوحت ما بين 80% إلى 55% بينما المسيحية تمثل ما بين 20% إلى 45%⁽⁷⁾.

ويبدو أن تفوق الإسلام كأغلبية على المسيحية في إثيوبيا حقيقة تواترت في ذكرها وإثباتها أغلب المصادر، كما أن الملاحظات والشواهد في داخل إثيوبيا تؤكد وتشير إلى ذلك، وبطريقة مبسطة أن حسابات المسلمين في الكتل القومية الإسلامية أكثر من حسابات المسيحيين في الكتل القومية المسيحية.

ولعل هذا التنافس والصراع حول كسب التفوق العددي بين المسلمين والمسيحيين تقوم وتتأسس عليه حسابات كثيرة ومهمة في مستقبل العملية السياسية في إثيوبيا، ومعادلات توازن القوى الإقليمية والدولية في المنطقة.

وتأسيسا عليه ثبت أن مسالة الدين أخذت وضعها ومكانها كمحرك أساسي مع نشأة نواة الدولة الأثيوبية في أوسوم في القرن الرابع الميلادي، فم بين القرن الرابع الميلادي وحتى فواتح القرن الحادي والعشرين تشكلت الدولة الإثيوبية وفقا لمحرك الدين في نظامين.

النظام الأول: إثيوبيا الدولة الثيولوجية أو اللاهوتية أو الدينية - وذلك حتى نهاية عهد هيلاسيلاسى -1974م وهي التي لازم الدين فيها السلطة السياسية.

النظام الثاني: إثيوبيا الدولة العلمانية وذلك من عهد منقستوهيلا ماريام 1974م واستمرت إلى عهد ملس زيناوي الآن 2010م وهي إثيوبيا التي تم فيها فصل الدين عن الدولة بنص دستور منقستو 1986م ودستور حكومة ملس 1994م.

والنظام العلماني في أبسط صورة في إطار عملية التغيير السياسي الذي تشهده إثيوبيا يعني تفكيك وخلخلة وإبعاد واحد من أهم ركائز الدولة الإثيوبية وهي الكنيسة الأرثوذكسية والتي ظلت ملازمة لركيزة الملك أو الإمبراطور⁽⁸⁾.

3. المحرك الاقتصادي؛

تمثل حالة إثيوبيا الاقتصادية المحرك المحوري الذي يجتذب تفاعلات كل المحركات الداخلية الأخرى، الإثنية والدينية، والممارسة السياسة، وتطبيقات النظام الفدرالي، والنزاعات الإثنية المحلية، والحروب الإقليمية، وغيرها من المحركات الداخلية، وعليه يعتبر الاقتصاد محركا لكافة تفاعلات الدولة الإثيوبية الداخلية، فهو دائرة تتقاطع عندها كل جوانب الحياة، وتقوم عليه عملية استقرار وبناء الدولة الإثيوبية.

ونسبة لأهمية وخطورة الاقتصاد في ترتيب شؤون الدولة الإثيوبية، جاءت عملية التنمية

الاقتصادية كواحدة من أهم أهداف السياسة الداخلية و الخارجية الإثيوبية، لإنجاح اكتمال بناء النظام السياسي، والتحول الديمقراطي، وتطبيقات نظام الفدرالية العرقية من أجل استقرار إثيوبيا.

تشير المؤشرات الاقتصادية إلى تأزم الوضع الاقتصادي الإثيوبي، وذلك لان الاقتصاد الإثيوبي يعد من الاقتصاديات الفقيرة التي تعتمد اعتمادا كبيرا على الزراعة البدائية، حيث تمثل الزراعة حوالي 60% من إجمالي الناتج المحلي في المتوسط السنوي، وتضم 80% من إجمالي القوة العاملة في إثيوبيا، رغم هذه الكميات المقدرة التي تمثلها الزراعة بشقيها النباتي والحيواني في الاقتصاد الإثيوبي إلا أنها تعاني الكثير من العقبات مثل الجفاف وقلة التقنيات الحديثة إضافة إلى سوء الممارسة⁽⁹⁾.

تشير المؤشرات والإحصائيات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي في إثيوبيا مقوم بالقوة الشرائية في الولايات المتحدة الأمريكية بلغ حوالي 77.47 مليار دولار حسب تقديرات عام 2009م.، أما الناتج المحلي الإجمالي مقوما بسعر صرف الدولار الرسمي فيساوي 32.32 مليار دولار، بمعدل نمو سنوي بلغ 8.7% لنفس العام 2009م.

يمثل قطاع الزراعة فيه حوالي 48.8%، الصناعة 12.9%، أما الخدمات فتمثل 38.3%. تأتي التجارة في المرتبة الثالثة بعد الزراعة وتربية الحيوان من حيث التأثير على الاقتصاد. تبدو الملاحظة واضحة بأن مؤشرات الميزان التجاري الإثيوبي عاجز بقيمة كبيرة، وهو سمة معظم الدول النامية، تمثل الصادرات فيه 1.657 مليار دولار، أما الواردات فقد بلغت 7.093 مليار دولار، أي أن هناك عجزاً يقدر بحوالي -5.436 مليار دولار حسب إحصائيات 2009م. ونجد أن أهم الدول المستوردة من إثيوبيا هي الصين 10.87%، ألمانيا 9.75%، المملكة العربية السعودية 7.39%، الولايات المتحدة 7.21%، هولندا 6.38%، السويد 5.33%، السودان 4.35%، بلغاريا 4%، وتأتي بعدها كل من جيبوتي إيطاليا واليابان بنسب ضئيلة حسب إحصاء 2009م. أما أهم المصدرين لإثيوبيا فهم: الصين 14.47%، المملكة العربية السعودية 8.41%، الهند 7.65%، الولايات المتحدة الأمريكية 4.3%⁽¹⁰⁾.

وتبدو الملاحظة واضحة بقله وتأخر الدول العربية في قائمة الدول المستوردة من إثيوبيا، الأمر الذي يعكس ضعف وقلة العلاقات الاقتصادية والتي تبني عليها بقية العلاقات خاصة السياسية. وعموما جاءت المؤشرات الاقتصادية العامة للاقتصاد الإثيوبي بحسب تقديرات 2009م بأن متوسط نصيب دخل الفرد من الناتج القومي 900 دولار، نسبة السكان تحت خط الفقر 38.7% من إجمالي السكان حسب إحصائيات 2005-2006م، معدل التضخم 8.5%، وصافي الحساب الجاري (سالب) -2.243 مليار دولار.

يمثل الاستثمار في إثيوبيا 23% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، ويعزى هذا الانخفاض إلى البيئة الداخلية والخارجية غير المستقرة بسبب النزاعات والحروب، كذلك السياسات الاقتصادية

المعقدة التي تنتهجها الدولة حيث تكثر فيه القيود والإدارات البيروقراطية الزائدة، ويتضح ذلك في مؤشرات قيام بيئة الأعمال التابعة للبنك الدولي، حيث يستغرق إجراء قيام مشروع جديد في إثيوبيا 5 إجراءات و9 أيام، بتكلفة %18.9 من متوسط الدخل القومي للفرد، كما يحتاج إلى رأسمال مدفوع قدره %492.4 من متوسط الدخل القومي للفرد كحد ادني، أما الضرائب فتحتاج إلى 19 مرة كمدفوعة أولية وما يعادل 198 مرة سنويا بالنسبة للوقت، ويمثل إجمالي سعر الضريبة %31 من إجمالي الأرباح⁽¹¹⁾، رغم ذلك يتمتع الاقتصاد الإثيوبي بوضع جيد من حيث مؤشرات جذب الأعمال مقارنة بخصيفاته من الاقتصاديات المجاورة. إضافة إلى توقع وجود عدد من المعادن مثل الذهب والفضة والبتروول واليورانيوم ويوجد مستثمرون عرب في كافة القطاعات الاقتصادية في إثيوبيا في المجالات الفندقية والعقارات والصناعات الغذائية، إضافة إلى التعدين، مثل مجموعة شركات محمد العمودي التي تعمل في منجم يقدر بمليار دولار وهو مستثمر سعودي يحمل الجنسية الأثيوبية ويعد أغنى رجل في القرن الإفريقي من حيث إنه مواطن.

4. محرك الحروب والنزاعات الداخلية والإقليمية :

جاء الاعتبار والنظر إلى الحروب والنزاعات على أنها إحدى المحركات الأصيلة والمهمة والخطيرة، والتي تعمل بطريقة متداخلة ومتشابكة مع المحركات الداخلية الأخرى، في تشكيل كل التفاعلات الإثيوبية الداخلية من منطلق تأصلها وتجذرها وحليفتها في صلب الدولة الإثيوبية، فمن حيث إنها متأصلة في جذر الدولة الإثيوبية إشارة وتأكيد على عمق النحت للنزاعات العرقية في اتجاه مستوى راسي إلى أقصى ما يمكن، فهذه حقيقة مثبتة بأن إثيوبيا دولة نزاعات عرقية نشأت وولدت بها منذ قيام إثيوبيا الأكسومية، وقد زاد من تأصلها وتجذرها نزعة إثيوبيا التوسعية بضم أراضي قوميات أخرى، الأمر الذي أدى إلى تغذية وتضخيم النزعة العرقية في النزاعات.

أما من حيث إنها نزاعات حلقيه فهو توصيف يذهب إلى أن النزاعات العرقية الإثيوبية تمددت في دوائر أفقيه متداخلة، يستحيل معها فصل أي دائرة من دوائر هذه النزاعات، فالأقليات الإثيوبية المحكومة تمثل دوائر نزاع مع القومية الحاكمة، فهناك أكثر من 83 قومية أو اثنية ظلت في نزاعات عرقية مسيسة ومسلحة مع أقلية قومية الأمهرة الحاكمة، والآن مع قومية التقرائي⁽¹²⁾.

وكل ما يهم الإشارة إليه هنا، هو دوائر النزاع القومي الكبيرة، للقوميات الصومالية والأورومية والعفارية والهررية وقوميات الجنوب وبنو شنقول وقامبيلا مع قوميتي الأمهرة والتقرائي، وتظل دائرة الصراع الحلقيه الكبيرة، هي حلقة الصراع الأمهري التقرائي. هذا بالإضافة إلى صراعات عرقية لكل القوميات على مستوى محلي في أقاليمها الداخلية حول الموارد.

وفي مستوى آخر تتجاذب إثيوبيا محرك النزاعات الإقليمية المتأصلة والحلقيه فنزاعها في إقليم الأوجادين يمثل دائرة نزاع حلقي بين إثيوبيا والقومية الصومالية ونزاع الدولة الصومالية، وهذه الحلقة النزاعية الثلاثية تظل مرتبطة في كل حساباتها السياسية والعسكرية والإستراتيجية مع حسابات حلقة النزاع الإثيوبي الاريتري، والحلقتان تتقاطعان مع حلقة نزاعية أخرى، هي النزاع

الاريتري الجيبوتي، وفي حلقة مختلفة مع النزاع الإثيوبي السوداني، وهذا الأخير متعلق ومتداخل مع النزاع السوداني المصري والنزاع الإثيوبي المصري⁽¹³⁾.

ولعل هذا العرض لصورة الخارطة النزاعية الإقليمية يؤكد مدى حلقيتها الاقترانية المتداخلة وفي ذات الوقت أنها متأصلة ومتجذرة بصورة رأسية في أعماق الروابط التاريخية لهذه النزاعات فهي متجذرة ومتجددة وحلقية ممتدة.

فالمحرك النزاعي في إثيوبيا بدوائره المتقاطعة الداخلية والخارجية يشكل مع بقية المحركات الأخرى العرقية والدينية والممارسة الديمقراطية وتطبيق الفيدرالية أحد ديناميات التفاعلات الإثيوبية الداخلية ولاعباً أساسياً وموجهاً في تحديد مسارات سياسة إثيوبيا الخارجية والتي منها علاقاتها مع الدول العربية.

ثانياً - سياسة إثيوبيا الخارجية تجاه الدول العربية :

يبدو أن محاولة عرض وتحليل سياسة وعلاقات إثيوبيا الخارجية تجاه الدول العربية تبدأ بطرح عدد من الأسئلة المحورية مؤداها: أين يقع العالم العربي في صحيفة علاقات وسياسات إثيوبيا الخارجية؟ وبشكل آخر كيف تنظر إثيوبيا للدول العربية من خلال مبادئ وأصول سياستها وعلاقاتها الخارجية؟

ولمعرفة مكان وموقع العالم العربي وكيفية نظر إثيوبيا إليه من خلال مدونة أو وثيقة السياسية الخارجية والأمن القومي لدولة إثيوبيا، الصادرة من وزارة الخارجية الإثيوبية في أديس أبابا، نجد ومن خلال الملاحظة فيها، أن هناك عدداً من الخلاصات والاستنتاجات المهمة في طبيعة النظرة الإثيوبية لتحديد خارطة سياساتها الخارجية مع الدول العربية وهي⁽¹⁴⁾:

1. لم تخص إثيوبيا العالم العربي بسياسة خارجية منفردة، تجعلها تنظر إليه ككل موحد، عندما وزعت سياستها الخارجية على سبع مناطق، لم تكن الخريطة العربية واحدة منها وهي: دول منطقة القرن الإفريقي، ومنطقة الشرق الأوسط، الدول الإفريقية الأخرى، أوروبا، وأمريكا وآسيا والمنظمات الدولية.

2. ظهر من خلال مدونة أو صحيفة العلاقات الخارجية أن إثيوبيا تنظر وتتعامل مع العالم العربي من خلال موقع أي دولة عربية في إطار سبع مناطق حددتها لتوجيه و تركيز سياستها الخارجية، وقد جاء توزيعها كما يلي:

أولاً: تتعامل إثيوبيا مع السودان وجيبوتي والصومال في إطار منظومة دول القرن الإفريقي.
ثانياً: جاءت تصنيفها ونظرتها المنفصلة في صحيفة العلاقات الخارجية لكل من مصر و دول الخليج العربي وشمال إفريقيا في إطار منظومة الشرق الأوسط.
ثالثاً: جاء نظرتها لبقية الدول العربية الأخرى من غير تفصيل في إطار النظر الكلي إلى إفريقيا وآسيا والشرق الأوسط.

رابعاً: وضح من خلال صحيفة العلاقات التي رسمت فيها إثيوبيا ملامح سياستها الخارجية أن

الدول العربية التي حظيت بنظرة تفصيلية وبمسمى الدولة نفسها هي: الصومال، السودان، جيبوتي، مصر، بينما جاء تناولها لبقية الدول العربية الأخرى بصورة مجملة.

1. محددات سياسة إثيوبيا الخارجية نحو العالم العربي؛

أظهرت وأكدت وثيقة أو صحيفة سياسة وإستراتيجية الشؤون الخارجية والأمن القومي الإثيوبية أنها اعتمدت في رسم سياستها الخارجية على عدد من المحددات التي توجه سياسة وإستراتيجية ارتباطها بالدول العربية، وجاء تقسيمها في مستويين⁽¹⁵⁾:

أ- محددات داخلية:

وهي العوامل التي تخص البيئة الإثيوبية الداخلية، وجاء ذكرها وتفصيلها في وثيقة سياسة وإستراتيجية الشؤون الخارجية والأمن القومي الإثيوبية، مؤكدة أن سياستها الخارجية مع الدول العربية وغيرها، يجب أن تكون لخدمة هذه العوامل، وقد حصرتها في أربعة عوامل مجملة يمكن بعد تفصيلها أن تظهر عوامل أخرى أكثر تدقيقاً، فقد وضعت التنمية في سلم أولوياتها كمحدد لعلاقاتها وسياستها الخارجية مع الدول العربية، ثم التركيز القوي على عملية بناء النظام الديمقراطي الفدرالي في إثيوبيا..، والعامل الثالث شددت فيه على وجوب مراعاة حالة و أوضاع إثيوبيا الجيوبولتيكية، خاصة وضعها كدولة حبيسة، والذي سوف يكلفها كثيرا في عملية احتمالات صناعة سياستها الخارجية، خاصة مع دول المنافذ البحرية والتي شاءت الأقدار أن تكون ثلاثا منها عربية وهي: جيبوتي والسودان والصومال أما اريتريا فتبدو مستحيلة التعامل معها في الوقت الراهن، وخصصت العامل الرابع بوجوب مراعاة كل مطلوبات الأمن القومي الإثيوبي في سياستها مع العالم العربي.

ب- محددات خارجية: وهي عبارة عن عوامل متصلة بالبيئة الخارجية الإقليمية والدولية المحيطة أو المرتبطة بإثيوبيا وتؤثر في أوضاعها الداخلية، وقد حصرتها في جملة محددات جاء في مقدمتها الحروب والنزاعات الإقليمية لإثيوبيا مع دول قرن إفريقيا العربية (السودان،الصومال) وغير العربية (اريتريا)، ثم مشكلة مياه النيل مع دول حوض النيل العربية وهي مصر والسودان، كما وضعت اعتبارا لعامل أمن البحر الأحمر، وأخيرا عامل علاقاتها مع الغرب وإسرائيل.

2. التحديات والصعوبات التي تواجه سياسة إثيوبيا الخارجية نحو العالم العربي؛

أشارت صحيفة العلاقات الخارجية في مواضع مختلفة لعدد من الصعوبات والمشكلات التي تؤثر وتتحكم في تحديد اتجاهات سياسة إثيوبيا الخارجية مع الدول العربية. فقد أشارت في أكثر من سياق إلى مشكلة الدين، حيث مشكلة ممارسة سياسة خارجية مع دول عربية مسلمة أو بأغلبية مسلمة، مع وضعها كدولة مسيحية على المستوى الرسمي، ورغم وجود أغلبية مسلمة، هذا الوضع خلق لإثيوبيا جملة من التعقيدات في رسم سياستها الخارجية تجاه الدول العربية في داخل قرن إفريقيا التي تتحكم فيها سياسات ومسارات ثقافية خاصة الدين. كما تخاف إثيوبيا من مشكلة زيادة معدلات الفقر والجفاف والأمية فهي صعوبات تقف في طريق إنشاء العلاقات، كما تنظر إلى تحدي استكمال التحول الديمقراطي والتجربة الفدرالية الإثنية في ظل وجود تباين في النظم للدول العربية، ومن

تحدياتها وضعها كدولة حبيسة وصعوبة التبادل والتواصل البحري مع الدول العربية التي تعتبر أقرب الدول إليها، كما تخشى إثيوبيا من مشكلة تراجع الدولة نتيجة التعرض لأزمات وانتكاسات، يمكن أن تنفر منها الدول العربية⁽¹⁶⁾.

3. سياسة إثيوبيا مع دول قرن إفريقيا العربية (الصومال- السودان- جيبوتي):

جاءت نظرة إثيوبيا إلى ثلاثة دول عربية وهي الصومال والسودان وجيبوتي تحت إطار ما يعرف ب(دول القرن الإفريقي) في متن وثيقة أو صحيفة سياسة وإستراتيجية الشؤون الخارجية والأمن القومي الإثيوبية متناولة معها كلا من إريتريا وكينيا، وذلك وفقاً للتحديد الإثيوبي للمصطلح، وهو المهم التوثيق والإشارة إليه في هذه المساحة، لأنه مختلف عن تحديدات وتعريفات أخرى، قديمة تحذف بعض هذه الدول مثل السودان وكينيا، وحديثة تضيف بعض الدول مثل التعريف الأمريكي الذي عرف ب(القرن الإفريقي الكبير) مضيفاً بعض الدول الأخرى مثل يوغندا ومصر وتنزانيا. وقد جاء تناولها علي النحو التالي:

أ- سياسة إثيوبيا تجاه الصومال:

تشير صحيفة العلاقات إلى أنه ثبت تاريخياً ديمومة حالة التوتر الشديدة في العلاقات بين الصومال وإثيوبيا، وترى إثيوبيا أن السبب في ذلك يعود إلى رؤية وأحلام الصوماليين بفكرة إعادة تحقيق أيديولوجية (الصومال الكبير)، وتعتقد أن ذلك ما جعل الصومال في صراع دائم مع جيرانه إثيوبيا وكينيا وجيبوتي. ولهذا تعتقد إثيوبيا أن الصومال دائماً تلعب بهدوء مع كل المجموعات السياسية والحركات المسلحة، وكذلك بعض الدول التي تعادي إثيوبيا وتقف ضدها، وتعمل علي خلق المخاوف والمهددات، وهدم عمليات السلام والتعايش القومي، وأخطرها دخول إريتريا لاعباً مهماً في عملية التسوية الصومالية، واحتضانه ما يسمى بجناح أسمر في 2007م، المناهض لجناح جيبوتي وحكومة عبد الله إدريس، كما ترى أن الصوماليين الإثيوبيين (الأوجادينيين) أوجدوا أسوأ نظم وحركات مستبدة في إقليمهم الإثيوبي، استفادت منه الصومال في خلق تيار عريض متجول من أهل الأوجادين نجح في تنفيذ سياسة توسع هادئة، ولعل ذلك جعل إثيوبيا دائماً في مواجهة مخاوف ومهددات من ناحية الصومال.

وفي تحول جديد، تعتقد إثيوبيا أن هناك تغييراً جذرياً حصل في الصومال، وهو تناقص إيديولوجية أو فكرة (الصومال الكبير) بسبب تفكك وانهيار الدولة الصومالية Stateless، وفي ظل هذا التراجع، ترى إثيوبيا أنه يمكن الاستفادة من عملية التحول الديمقراطي الفدرالي، والدستور الجديد لعام 1994 الذي منح كل القوميات حق تقرير المصير، في إزالة مخاوف صوماليي إثيوبيا بمنحهم مزيداً من الحقوق السياسية وطرح الوحدة الطوعية⁽¹⁷⁾.

وبرغم كل تلك المشكلات والعلاقة الضعيفة المضطربة بين إثيوبيا والصومال، إلا أن إثيوبيا نظرت في صحيفة علاقاتها الخارجية إلى أهمية العلاقة مع الصومال، وعليه فهي ترى أن الصومال يمكن أن تكون مصدر استثمار وتمويل للتنمية، وسوقاً مهماً لإثيوبيا، كما تمتلك مصادر وموارد طبيعية

كبيرة، زراعية وثررة حيوانية وأنهاراً كبيرة منحدره من إثيوبيا، خاصة نهري وأبي شبيلي وجوبا، حيث يمكن أن تخلق تنمية متكاملة في حالة استقرار الصومال والإقليم.

ويتوقع حدوث مشاكل وصراعات إذا حاولت إثيوبيا بناء أي سدود على هذه الأنهار بغرض الاستخدام للتنمية في إقليم الصومال الإثيوبي، وهو ما تفكر فيه إثيوبيا، حيث يفتح عليها جبهة صراع مائي مع الصومال يمكن أن يكون أخطر وأقوى من صراعها مع مصر والسودان، وذلك لأن صراع إثيوبيا مع الصومال سوف يكون صراعاً مركباً، يحوي النزاع حول إقليم الأوجادين مضافاً إليه الصراع المائي، وقدرت الحكمة الإلهية، بحسب إشارة بعض الدراسات المتخصصة، أن تكون من بين الأحواض النهرية الأحد عشر (11 حوضاً نهرياً) التي تجري من الهضبة الإثيوبية، اثنان منها فقط يصلحان لري الأراضي الزراعية المنخفضة، وذلك بطريقة أسهل وأفيد من بقية الأحواض التسعة الأخرى، وإقامة السدود، وهي تلك التي تتحدر نحو الصومال، وهما نهرا وأبي شبيلي وجوبا، ولعل هذا الوضع يضع إثيوبيا في حالة (شد الأطراف) بالصراعات المائية، والصراعات العرقية والإقليمية، مما يزيدا تعقيدا في سياستها الخارجية خاصة مع العالم العربي.

ولعل أهم ما نتظر إليه إثيوبيا في الصومال، أنها تمتلك ليس أقل من سبع موانئ يمكن أن تستخدمها إثيوبيا من مواقع مختلفة، حسب قرب أقاليمها من هذه الموانئ شمالها ووسطها وجنوبها، ولعل هذا الوضع الجيوستراتيجي ليس متوافراً لإثيوبيا مع أي دولة من دول جوارها الخمسة، والتي تمتلك كلها سواحل ومنافذ بحرية. وتعتبر وفرة وصلاحيات استخدام الموانئ الصومالية أهم ميزة وخاصة يمكن أن تخدم التنمية والاقتصاد الإثيوبي، ولكن انهيار الدولة في الصومال، وصراعات إثيوبيا معها يحول دون ذلك في الوقت الحالي.

وترى إثيوبيا أن فرصة استفادتها من الصومال ضئيلة تصل حد الانعدام، وأشبه بوضعها مع إريتريا، فأكثر من أنها تستفيد فهي متضررة من مآلات ونتائج النزاعات، وأبلغ ضرر هو فقدان إثيوبيا لروابط الجوار المفيد مع الصومال والذي تتمتع به كثير من الدول اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وعسكرياً⁽¹⁸⁾.

توجهات السياسة الإثيوبية نحو الصومال:

بعض الدوائر في إثيوبيا ترى أن تمسك الصوماليين بأيديولوجية (الصومال الكبير) لا يمكن أن تحقق الاستقرار في الصومال والإقليم بأكمله، لأنها تصطدم مع إثيوبيا في إقليم أوجا دين، فضلاً عن أن الصومال لم تستطع أن تكون دولة من بقية أقاليمها الموجودة، ولمواجهة هذه المشكلة قامت إثيوبيا بعمل شئين:

- المواطنة والبقاء في إثيوبيا، وعليه عملت وسوف تستمر في عملية إتاحة خيارات للصوماليين الإثيوبيين في إقليم أجادين للوحدة والاندماج والتعايش بطريقة عملية، منحت فيها إثيوبيا الصوماليين المساواة والحرية والديمقراطية والتنمية.

- حق تقرير المصير مع تفضيل البقاء في إثيوبيا، فهي في ظل وجود فكرة الانضمام للصومال

الكبير فهي لا تمنع في أن يختار الصوماليون بين إثيوبيا في وجود استقرار وحقوق دستورية، أو أن يكونوا في دولة الصومال التي ليس من المنظور أن تصبح دولة قريبا، وبالتالي زيادة المخاوف والمهددات الإقليمية.

وضع منذ بداية الألفية الثالثة وحتى نهاية العقد الأول من عام 2010م، أن إثيوبيا تعاملت مع الإثيوبيين الصوماليين في إقليم الأوجادين بسياسة إضعاف وقتل أيديولوجية (الصومال الكبير) بتبنيها عدداً من الحجج من ضمنها:

- ترى إثيوبيا أن أيديولوجية (الصومال الكبير) أصبحت صعبة التحقيق إن لم تك مستحيلة، وجلب للمعاناة والتعب، والحروب والنزاعات، وذهاب المتبقي من الدولة الصومالية.

- تعتقد إثيوبيا أن فكرة الصومال الكبير أدت إلى زعزعة وهجرة ولجوء الشعب الصومالي، هذا الوضع جعله في صورة ذوبان وتلاشي إما في دول الجوار، أو لدول بعيدة.

وبحسب صحيفة علاقاتها، وضعت إثيوبيا أمامها ثلاثة خيارات لتقليل الخسائر الناجمة من ديمومة الصراعات في الصومال، وتقليل تأثيراته على الداخل الإثيوبي وهي⁽¹⁹⁾:

الخيار الأول: محاولة مساعدة ومساندة الأقاليم الصومالية المستقرة، والتي أصبحت تتأى بنفسها من مواجهات الصراع الصومالي المباشرة، وعمليات التطرف والإرهاب والقرصنة، وهما إقليما أرض الصومال Somali Land وبلاد بونت Pont Land وذلك من خلال فتح الحدود للتجارة والتداخل السكاني وحركة المواصلات.

ولكن الوضع الذي يخلق إثيوبيا هو محاولة إقليم أرض الصومال للانفصال والاستقلال وتكوين دولة باسم جمهورية أرض الصومال، وهو ما لا تريده وتخشى منه إثيوبيا، لأنه يشجع بقية الأقاليم الصومالية على الانفصال، ويزيد من تعقيدات المشكلة الصومالية، وكل منطقة قرن إفريقيا وما حولها، ويولد شعوراً سالباً تجاه إثيوبيا من كل الصوماليين بما فيهم صوماليي إثيوبيا، بجانب الدول العربية وكل الداعمين للصومال.

الخيار الثاني: يجب عليها أن تكون جاهزة بقدرات عسكرية ودفاعية عالية، لمواجهة نوعية المخاطر المتعددة والمتنوعة التي تسببها الأحداث في الصومال الإرهاب والتطرف والقرصنة، وبقية الأزمات والحروب في الإقليم.

الخيار الثالث: بعض الأطراف تفضل أن تعمل إثيوبيا في تعاون مع الشعب الصومالي في كافة الأقاليم، وكذلك المجتمع الإقليمي والدولي لمواجهة المخاطر والمهددات الناتجة من العمل المسلح في الصومال والمنطقة.

وتعتقد إثيوبيا أنها يجب أن تجد الفهم الصحيح والدعم المناسب من الصوماليين والمجتمع الإقليمي والدولي عند تدخلها في الشؤون الداخلية للصومال، من منطلق الحقوق التي تسمح لها بالتحرك للدفاع عن المهددات والمخاطر التي تؤثر على إثيوبيا في إقليمها الصومالي (الأوجادين)، ولعل ذلك يفسر تدخلها العسكري المباشر وسيطرتها على مواقع صومالية مهمة بدعوى مكافحة

الإرهاب، و مساندة حكومة عبد الله يوسف لضرب المعارضة الصومالية بقيادة حركة الشباب المجاهدين والحزب الإسلامي في 2007، وبرغم انسحابها تحت الضغوط المحلية والإقليمية، إلا أنها ظلت تهاجم بطريقة غير مباشرة حتى 2010م.

ب- سياسة إثيوبيا تجاه السودان :

أشارت إثيوبيا في معرض تناولها لسياستها مع السودان في وثيقة سياسة وإستراتيجية الشؤون الخارجية والأمن القومي الإثيوبية، إلى تاريخية العلاقات بين البلدين منذ عهد مملكتي أكسوم ومروري، وقد شهدت فترات إيجابية وأخرى سلبية، غير أن الوثيقة وضحت أنه وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية، وبعد استغلال السودان وحتى الآن، بدأت تتدهور وتتناقص علاقات السودان بإثيوبيا في اتجاهات ومسارات سلبية، خاصة فيما يتصل بأوضاع ومطلوبات إثيوبيا الداخلية، ومن وجهة النظر الإثيوبية فإن هذا الاتجاه السلبي للعلاقات بين البلدين يرجع إلى عدة أسباب هي (20) :

- تعتقد إثيوبيا أن الدين هو أحد الأسباب، وذلك لأن طبيعة الإسلام السياسي والناشطين والنخبة من الإسلاميين في السودان، يمكن أن تؤدي وتعطل تحركاتهم وسياساتهم لقيام أي علاقة مع إثيوبيا، لأنها في أبسط تصوراتهم تعتبر نظاماً مسيحياً أقلياً على حساب الأكثرية المسلمة، ومن جهة أخرى تعتقد إثيوبيا أن هناك بعض الجهود المدعومة من السودان لجعلها عرضة للتهديدات والهجمات بواسطة الإرهابيين والمتطرفين. وفي هذا السياق، تعتقد إثيوبيا أن بها قدراً من المساواة والتعايش الديني، ولكن المحاولات ذات الدوافع الدينية الوافدة من السودان يكون لها تأثيرات سلبية في تفسير وعكس الأوضاع الداخلية لإثيوبيا، الأمر الذي يؤثر في علاقات البلدين، وكذلك الدول العربية بالتنسيق والتعاطف.

- وفي ذات الاتجاه لتأثير (الدين) في العلاقات بين البلدين ترى إثيوبيا أن علاقتها بإسرائيل كانت سبباً في تأرجحها وتوترها، خاصة وأن السودان من الدول التي تقاطع إسرائيل، كما أن مجموعة الفلاشا أو اليهود الإثيوبيين واحدة من القضايا التي أثرت ومازالت في مسار العلاقات منذ بدء عملية تهجيرهم عبر السودان إلى إسرائيل 1984 ومازال موضوع التهجير يمثل احد مشكلات العلاقات بين إسرائيل وإثيوبيا من جهة، وبين هاتين الدولتين والدول العربية من جهة أخرى، علماً بأن اليهود الفلاشا يعتبرون من الناحية الجيوسياسية، وبحكم وجودهم في شمال غرب إثيوبيا يجاورون السودان في حدوده الشمالية الشرقية، وينظر السودان لهذه العلاقات من زاوية الأمن القومي السوداني خاصة والعربي عامة (21).

- كما ترى إثيوبيا أن من بين الأسباب التي تؤدي إلى تدهور العلاقات مع السودان، هي مشكلة استخدام مياه النيل، نسبة للمحاصصة غير العادلة في تقسيم المياه حسب اتفاق سنة 1959 بين مصر والسودان وإثيوبيا، كما لإثيوبيا تحفظات تصل حد الرفض للموقف السوداني الداعم لمصر في عدم تغيير هذا الاتفاق وتعتبره موقف خطأ، ومتعارضاً مع الموقف الإثيوبي، ولا يخدم المصالح القومية للبلدين، وحساباً عليه ترى إثيوبيا أنه من الخطأ أيضاً أن يعتبر السودان إثيوبيا مهدداً له في قضية

مياه النيل.

غير أنه ظهر من خلال مجريات الأحداث في قضية انفصال جنوب السودان أن إثيوبيا ربما تلجأ إلى استقطاب « دولة جنوب السودان الجديدة » لدعم موقفها في الاتفاق الإطاري لإعادة تقسيم مياه النيل خاصة في ظل التقارب بين الدول الموقعة على الاتفاق وهي أوغندا وكينيا وتنزانيا ورواندا وإثيوبيا مع دولة جنوب السودان، ومما يزيد الأمر خطورة العلاقات القوية لإسرائيل مع هذه الدول خاصة أوغندا وإثيوبيا والتي تؤثر على المصالح المائية لكل من مصر والسودان وإثارة جدل جديد يعقد ويعيد ترتيب أوراق قضايا الأمن القومي للبلدين والأمن القومي العربي بصفة عامة⁽²²⁾.

- تعتقد إثيوبيا أنه من بين أسباب فقر العلاقات مع السودان تبادل دعم المعارضات، حيث المحاولات الدائمة من جانب الأنظمة السودانية لدعم قوى المعارضة الإثيوبية واستخدام مشكلة القوميات القائمة علي التباينات الإثنية المثيرة للنزاعات، كمهدد للأمن القومي الإثيوبي، الأمر الذي يدفع بالمقابل إثيوبيا لدعم المعارضة السودانية ممثلة في الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان، ومن بعده قوى المعارضة في شرق السودان، وتأتي الخطورة علي العلاقات في هذا الاتجاه من الدور الإثيوبي في خدمة المصالح الإسرائيلية، نتيجة التخطيط والتنسيق بينهما، وخاصة سياسة (شد الأطراف) التي استعانت فيها إسرائيل بإثيوبيا والحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان ودول أخرى مثل أوغندا وكينيا. فهي مسألة مرتبطة بمشروع تقسيم السودان، والذي يبدأ بالجنوب في استفتاء متوقع قيامه 9 يناير 2010م⁽²³⁾، ومن حيث نظرة إثيوبيا لأهمية السودان بالنسبة لها مقارنة بعلاقاتها الإقليمية، ترى أن السودان يتفوق على كل دول القرن الإفريقي في عدد من المزايا، فهو يأتي بعدها في المرتبة الثانية من حيث عدد السكان بحوالي 40 مليون نسمة، بجانب امتلاكه موارد طبيعية تجعله الأغنى من بين دول المنطقة، كما يعتبر الأعلى في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، ويمتلك سوقاً كبيرة نسبياً، ولذلك ترى أن للسودان إمكانية أن يذهب بعيداً ويتقدم في مجالات التنمية المختلفة. وهو بهذه الاعتبارات وغيرها يدخل ضمن دائرة الاهتمامات القصوى لعلاقات إثيوبيا الخارجية مع الدول العربية ودول جواره القرن إفريقية.

وترى إثيوبيا أن ميناء بور تسودان يعتبر أحد الخيارات المهمة لحل أزمة الاحتباس الداخلي، وإمكانية استخدامه بواسطة أقاليم إثيوبية مختلفة.

وترى إثيوبيا من خلال صحيفة علاقاتها أنه بإمكان السودان وإثيوبيا خلق أكبر شراكة اقتصادية في منطقة القرن الإفريقي فقط بتصديرها الكهرباء للسودان واستغلالها في مشروعات تجلب منافع للدولتين⁽²⁴⁾.

ج - سياسة إثيوبيا اتجاه جيبوتي؛

تنظر إثيوبيا في صحيفة علاقاتها الخارجية إلي جيبوتي إلى أن العلاقة بينهما قامت على ضرورات احتياج تاريخي لبعضهما البعض، أدى إلى خلق علاقات اقتصادية قوية حتى قبل أن تصبح إثيوبيا دولة حبيسة، بدليل وجود خط السكة حديد الوحيد بين الدولتين، وحدود مشتركة بحوالي 334

كلم تقريبا، وهي نشطة بتداخل عرقي وثقافي لعدد من المجموعات أهمها القومية العفارية Afar ، هذا الوضع خلق مصيراً مشتركاً فرضته طبيعة مقومات وظروف الدولتين⁽²⁵⁾.

تشير صحيفة العلاقات الإثيوبية إلى وجود بعض المشكلات التي تهدد العلاقات بين البلدين، ومسبباتها موجودة في كل منهما، وأولها أن القاعدة الشعبية في البلدين لم تهياً وتؤسس بقوة لتقبل وبناء العلاقة، لوجود اعتقادات خاصة من الجيبوتيين بعدم الإفادة من إثيوبيا خاصة في ظل وجود نزعات شعب المثلث العفري في كل من إثيوبيا وجيبوتي وإريتريا، وعليه ترى أن المصالح والفوائد ربما تكون من دول الإقليم، وأجها دولية أخرى، وترى إثيوبيا أن هذه المشكلة بدرجة ما منبثقة منها. ومن المشكلات التي تؤرق إثيوبيا في علاقاتها مع جيبوتي، هي مسألة تدخل القوى الإقليمية والدولية في استخدامات الميناء لأغراض اقتصادية وعسكرية، وهو في الحسابات الإثيوبية خصما عليها، ويؤثر تأثيرا مباشرا على مصالحها، وترى أنه يجب على الحكومة والشعب الجيبوتي وضع الاعتبارات اللازمة لكل المخاوف والمهددات التي تضر بمصالح البلدين فيما يرتبط باستخدام الميناء، وذلك لاعتقاد إثيوبيا أنه في حالة سوء المشكلات السياسية والاقتصادية في جيبوتي، تحل بعلاقات واستخدامات إثيوبيا للميناء⁽²⁶⁾.

توجهات السياسة الإثيوبية نحو جيبوتي؛

حددت إثيوبيا في صحيفة علاقاتها الخارجية اتجاهات سياستها الخارجية مع جيبوتي التي تتناسب مع مطلوبات تحدياتها الداخلية والإقليمية والدولية، وقد بدأتها بأن السياسة التي ستتبعها مع جيبوتي يجب أن تكون مبنية على خدمات ميناء موثوق بها، والاطمئنان على ديمومة استخدام طويلة الأمد، مع اعتبارات اجر معقول، وفي ذات اللحظة الإبقاء والاحتفاظ بفرص خيارات استخدام مواني أخرى، شريطة أن تكون جيبوتي هي الميناء الأساسي لإثيوبيا، وهذا يوفر عقداً طويلاً مع الضمانات، وكل ذلك يؤكد حرص السياسة الإثيوبية على مسألة التنمية والانفتاح الخارجي، وخوفها من انهيار الاتفاق لأنه سيؤدي إلى توترات وخلق علاقات سالبة بين الدولتين، ومن جهة أخرى ترى أن جيبوتي يمكن أن تحقق منفعة عادلة تؤدي إلى تأمين ديمومة المصالح بين البلدين، وإزالة المخاوف والتوترات التي تنشأ بينهما من حين لآخر⁽²⁷⁾.

وترى أن الاستخدام الأقصى والأمثل لميناء جيبوتي، وقوة الروابط التجارية بين البلدين، تتطلب بذل جهود مقدرة في روابط البنيات التحتية بينهما خاصة الطرق المعبدة في أكثر من مدخل وشبكة الاتصالات، وتأهيل خط السكة الحديد، وإمدادات الطاقة الكهربائية. وعلي ذلك تعتقد إثيوبيا أن الجيبوتيين إذا حرصوا على حصول منفعة حقيقية ومهمة من علاقتهم معها، والبقاء في ائتلاف يدعم روابطهم، فيجب تقوية الاستثمارات والتجارة بخطوات عملية، غير أن إثيوبيا تخشى دائماً من مؤثرين يضران بهذه العلاقة، أولاً التوترات والنزاعات المتداخلة بين دول القرن الإفريقي والتي يترتب عليها مواقف أحيانا تكون متباينة فتضعف العلاقات.

وتذهب إثيوبيا إلى أن جيبوتي يمكنها تحديد ملامح اقتصادها وفقاً لعلاقتها معها، واتجاه

السياسات الإثيوبية نحوها، وكل علاقتها بها، لأن جيوتي تمثل الآن خيارها الأول في تحقيق مصالحها التنموية والاقتصادية المباشرة، فإنثيوبيا حريصة عليها بشرط تحقيق الترتيبات السابقة. وعلى جيوتي حماية ووقاية السلام والاستقرار في بلدها والإقليم من أجل مصالحها ومنافعها. وعموما تخطط إثيوبيا إلى تأسيس علاقة اقتصادية شاملة بين البلدين، وبعمل كل الإحاطات لحماية هذه العلاقة، وترى أن القرن الإفريقي يمكن أن ينتقل من حالة الاضطراب بوحدة من نماذج التعاون والتنمية كالتي بين إثيوبيا و جيوتي، وتخطط لأن تتبعها حلقة أخرى بدخول السودان، وتسعى بهذا التجمع لتأسيس رابطة اقتصادية متعددة الأغراض، ويكفيها أن تتمدد في عدد من الدول، و الإيقاد IGAD يمكن أن تلعب دوراً فعالاً في هذا الشأن في إطار منظومة دول قرن إفريقيا، وتؤكد إثيوبيا أنها ماضية الآن في هذه السياسة، بادية ومعولة علي هذه الدول الثلاث، لأنها مناسبة وجاهزة للانطلاق⁽²⁸⁾.

4. سياسة إثيوبيا تجاه مصر:

نظرت إثيوبيا إلى مصر في وثيقة أو صحيفة سياسة وإستراتيجية الشؤون الخارجية والأمن القومي الإثيوبية، من خلال موقعها ووضعها في خارطة دول الشرق الأوسط، مستبعدة النظر إليها في أي من الخرائط الإقليمية الأخرى. وقد تناولتها في مقدمة دول المنطقة، تلتها في الترتيب دول الخليج، ثم دول شمال إفريقيا، واربعا إسرائيل، وأخيرا تركيا وإيران.

وظهر الاهتمام الإثيوبي واضحا في شرح وتشريح أبعاد علاقتها مع مصر مقارنة مع دول الشرق الأوسط المذكورة سابقا، دلت علي ذلك حجم المساحة التي أفردتها لمصر في صحيفة العلاقات الخارجية، ودليل آخر هو كمية التفاصيل والتدقيق في أبعاد العلاقة. والتي أخذت عددا هائلا من الصفحات، احتلت مساحة تمثل ضعف ما تناولت فيه باقي دول الشرق الأوسط مجتمعة.

اختزلت وثيقة أو صحيفة سياسة وإستراتيجية الشؤون الخارجية والأمن القومي الإثيوبية العلاقات المصرية الإثيوبية فقط في قضية مياه النيل، ولم يرد أي ذكر لمحدد آخر، وهذا مؤشر واضح علي أن قضية المياه ستكون العامل والمحدد الحاسم في صيرورة ومستقبل العلاقات بين البلدين.

يبدو أن إثيوبيا حاولت أن تربط بين طبيعة أوضاع محركاتها السياسية الداخلية ومشكلاتها مع مصر، فيما يتعلق بتطورات أزمة مياه النيل، معتقدة أن قلة استخدامها لمياه النيل أثر وسوف يؤثر مستقبلا علي عملية التنمية في الدولة الإثيوبية، معتبرة أن التنمية هي واحدة من أهم وأخطر التحديات والمشكلات التي تواجه إثيوبيا، وتأسيسا عليه، وضعت التنمية في مقدمة المحددات الداخلية التي تقوم عليها توجهات سياستها الخارجية.

وقد أسست إثيوبيا على هذه الأزمة عدداً من المحاذير والعقبات يمكن أن تؤثر في مسار العلاقات بين البلدين، لخصتها وثيقة أو صحيفة العلاقات الخارجية الإثيوبية في الآتي⁽²⁹⁾:

- ذكرت في بداية مقدمة وثيقة العلاقات، أن المشكلة الوحيدة التي تواجه إثيوبيا بسبب مياه النيل هي مصر، وتظهر هنا نبرة الافتعال والانفعال للمشكلات مع مصر.

- تمتد إثيوبيا دائماً أن مصر، وبسبب مشكلاتها معها في المياه، تقف دائماً عقبة كبيرة في طريق علاقاتها مع الدول العربية والشرق أوسطية، وذلك لرؤيتها أن مصر تمتلك نفوذاً وعمقاً وحضوراً قوياً ومؤثراً في هذه المناطق.
- تمتد إثيوبيا أن مصر تعمل علي بقائها في حالة من الفقر والجفاف وعدم التنمية، وهذه تعتبر جزءاً من مشكلات ومهددات إثيوبيا الداخلية، حتى لا تفوق وتتزايد عوامل ضعفها وتصبح غير قادرة علي مواجهتها، وهنا تذهب إثيوبيا إلي أن مصر تمنعها من استخدام مياه النيل وخاصة لأغراض الري، وبالتالي انعدام التنمية.
- أشارت صحيفة العلاقات إلي اعتقاد إثيوبيا بأن مصر تعمل علي أن تكون إثيوبيا في حالة حروب ونزاعات داخلية وخارجية، واتهمت مصر بتحريك العامل الإثني، باعتباره أخطر العوامل الداخلية المهددة للاستقرار والأمن القومي الإثيوبي، وهذا من شأنه أن يضعف إثيوبيا، ويجعلها غير قادرة علي الالتفات للتنمية، وبالتالي تغيب وتتراجع مطالبها في المياه، ومن جهة أخرى تكون غير قادرة دفاعياً لمواجهة مصر، فضلاً عن مواجهتها لحروبها ونزاعاتها مع دول جوارها التي تطوقها، وهي الصومال وإريتريا والسودان، وإثيوبيا بهذا الوضع تظل في حالة (شد الأطراف)، هذا بجانب الضغوط والمسؤوليات الملقاة على عاتق الدولة الإثيوبية لمواجهة مشكلاتها ونزاعاتها الداخلية المعقدة.

توجهات سياسة إثيوبيا الخارجية مع مصر:

وعلى ضوء تلك الاعتقادات السابقة حددت إثيوبيا من خلال وثيقة أو صحيفة سياسة وإستراتيجية الشؤون الخارجية والأمن القومي الإثيوبية، شكل واتجاه سياستها مع مصر Policy Direction، والتي بنتها علي عدة أطر وموجهات ارتبطت بأوضاعها الداخلية والإقليمية.

وبناء على ذلك أشارت إثيوبيا إلى أنها إذا أحببت أو لم تحب الدخول في قضية مياه النيل، إلا أن هذه القضية ستظل مسألة محورية ومركزية في علاقاتها مع مصر، وتأسيساً على هذه المركزية، تري إثيوبيا أن سياستها فيما يتعلق بمشكلة مياه النيل مع مصر يجب أن تكون على أساس⁽³⁰⁾:

- الأخذ في الاعتبار توازن المصالح.
- إدارة مفاوضات في جو من السلام يمكن أن تؤدي إلي حلول لا تعطل وتؤدي النشاطات التنموية في البلدين والإقليم.

وفي إطار التزامها بهذه الأسس، تري إثيوبيا أنها تحتاج لتبني سياسة تعمل على إدارة التهديدات، وتقلل من المخاوف، ولتحقيق ذلك فهي تسعى إلى استخدام مواردها، وتقويم اقتصادها، وتحقيق الاندماج والتعايش القومي، هذا إذا جرى استخدام لمياه النيل، ويرافق ذلك تنمية وبناء وتعزيز القوة والقدرات الدفاعية بشكل يجعلها متعادلة مع التهديدات والمخاوف التي تواجهها لتتمكن من الرد بطريقة ملائمة. وعليه، تري أن سياستها تجاه مصر تأتي في إطار سياستها الخارجية كمثل أي دولة من الدول، حيث تصبح المسألة التي تشكل تعقيدات ومهددات هي محل الاهتمام والموجه لسياستها

الخارجية مع هذه الدول، وهنا كانت مشكلة مياه النيل مع مصر.

غير أنه وضح أن إثيوبيا لم تلتزم بالأسس التي وضعتها لإدارة مشكلة مياه النيل مع مصر باستكمال خط ومسار التفاوض والحوار، وعجلت بمحاولة التوقيع علي مسودة الاتفاق الإطاري في مايو 2010م بجانب كل من أوغندا وتنزانيا وكينيا ورواندا، وقد فشلت هذه الدول في الحصول علي إجماع وموافقة كل دول حوض النيل، والبالغ عددها تسعة، برفض مصر والسودان، وبورندي والكونغو الديمقراطية علي التوقيع.

فطرح هذه الاتفاقية خلق المزيد من الإشكاليات والتعقيدات لدول المنطقة، في ظل وجود عدد من الأزمات والقضايا التي تعتبر أهم منها، خاصة في هذا التوقيت الذي تعاني فيه المنطقة من مشكلة جنوب السودان في خواتيمها الحرجة، والتي تهم في المقام الأول مصر وإثيوبيا، ولم تراخ إثيوبيا ذلك.

ألحقت إثيوبيا خطوة الاتفاق المثير للجدل والمشاكل بسلسلة من التصريحات والاتهامات لمصر علي لسان رئيس وزرائها مليس زيناوي، في اتجاه يتنافى مع مبدأ التفاوض، ومراعاة مصالح واستقرار الإقليم، آخرها تصريحاته عبر وكالة رويتر 24 نوفمبر 2010 والتي وجه فيها إتهامين لمصر:

- قوله باحتمال لجوء مصر لخيار المواجهة العسكرية مع إثيوبيا بشأن مشكلة مياه النيل.
 - اتهامه مصر صراحة بزعزعة الاستقرار الداخلي في إثيوبيا، وذلك بدعم مصر لعدد من الجماعات الإثنية المتمردة ضد النظام الإثيوبي.
 - غير أن المتابع للموقف المصري يجد أنه ملتزم في التعامل مع الجانب الإثيوبي بجملة من السياسات الثابتة والتي هي أيضا تعبر عن نهج في السياسة الخارجية المصرية وهي:
 - إن مصر لا تتدخل في السياسة والشؤون الداخلية لأي دولة، و بالتالي دعمها لمجموعات عرقية متمردة في إثيوبيا غير وارد وليس صحيحا.
 - مصر تبذل العديد من الجهود في النزاعات والمشكلات الدائرة في الإقليم، وعلي رأسها مشكلة جنوب السودان، والتي تهم إثيوبيا، وعليه يهتم مصر استقرار الإقليم، وجزء منه إثيوبيا، وأهمية استقرار نظامها السياسي وأوضاعها الداخلية، لأن ذلك من شأنه أن يحقق استقرار الأمن القومي الإقليمي، والذي يتأثر به بصورة مباشرة الأمن الوطني المصري والإثيوبي، ومن أجل ذلك وقعت مصر معها الاتفاقيات وشجعت علي الاستثمار فيها.
 - مصر دائما تنادي بالاستفادة الجماعية المتوازنة لمياه النيل.
 - في ما يخص مشكلة مياه النيل مصر ملتزمة دائما بخيارات التفاوض والتعاون والتشاور.
 - في حالة فشل تلك المساعي فإن مصر تفضل التوجه للقانون الدولي، وإحقاق الحقوق المكتسبة للدول.
 - وأخيرا مصر لا تطرح أبدا خيار الحرب مقابل المياه.
- وتأسيسا على كل ما سبق تبقى العلاقات المصرية الإثيوبية رهينة ومتأثرة بتناقضات وأزمات

الأوضاع الداخلية في إثيوبيا، والتي تتطلب لحلها استخدام مياه النيل وهنا جاءت المشكلة مع مصر، لينتظر حل مشكلة بمشكلة أخرى، وصولاً لحل مشكلة العلاقات المصرية الإثيوبية، ومن ثم انفراج العلاقات الإثيوبية العربية التي تعتقد إثيوبيا أن مصر تؤثر فيها بشكل كبير.

4. سياسة إثيوبيا تجاه دول الخليج:

من المؤكد هو اختلاف علاقات إثيوبيا عن غيرها من علاقاتها بالدول العربية الأخرى، وذلك نتاج اختلاف عوامل وظروف وخصوصيات كثيرة. وتأسيساً عليه فقد أشارت صحيفة العلاقات الخارجية الإثيوبية صراحة إلى ضعف علاقاتها بدول الخليج عامة عدا اليمن والسعودية، وتؤكد بأن اليمن واحدة من أقوى الدول التي تمتلك علاقات تقارب قوية مع إثيوبيا، مستندة على أن الوثائق التاريخية تؤكد بأن اليمن كانت جزءاً مملكة أكسوم الحبشية، وأكثر الروابط هي التجارة التي اشتهر بها اليمنيون في إثيوبيا، ولذلك تنظر إثيوبيا إلى أن اليمن هي من أكبر وأقوى دول الخليج التي لها توجهات وسياسات إيجابية مع إثيوبيا.

من جهة أخرى تعتقد إثيوبيا أن لها علاقات تاريخية بروابط طبيعية قوية مع المملكة العربية السعودية، وفيما عدا ذلك، ترى إثيوبيا أنها تاريخياً ذات علاقات محدودة مع دول الخليج. وعليه تشير صحيفة العلاقات الإثيوبية إلى تباين واختلاف علاقاتها الخليجية من دولة إلى أخرى، الأمر الذي يؤدي إلى اختلاف الأسباب والعوامل التي تعطل العلاقات معها، وقد حصرتها في الآتي⁽³¹⁾:

- بعض دول الخليج جاءت علاقاتها محدودة أو معدومة بسبب العامل الديني حيث تعتقد تأثير بعض المتطرفين الإسلاميين، في إبداء توجهات وآراء بعدم التعامل مع إثيوبيا بطبيعتها المسيحية، ومسألة أوضاع المسلمين فيها، خاصة مشكلات عدم المساواة والحريات بينهم والمسيحيين.
- تعتقد إثيوبيا أن هناك تأثيراً مصرياً قوياً بتحجيم بعض الدول الخليجية من الدخول في علاقات مع إثيوبيا لأسباب إقليمية ودينية.
- ترى إثيوبيا أن ضعف علاقاتها مع دول الخليج جاء بسبب موقفها من علاقات إثيوبيا مع إسرائيل، حتى مع تلك الدول التي لها علاقات مع إسرائيل، مثل دولة قطر، لأنها مرتبطة بقضايا أيديولوجية، ومشكلات تمس الأمن القومي العربي.
- وتأسيساً على هذه الأسباب، وغيرها، تؤكد إثيوبيا أن ضعف علاقاتها مع الدول الخليجية، أثر في قلة أو ربما انعدام إمكانية استفادة إثيوبيا من هذه الدول في مواجهة مشكلة ضعف التنمية والاقتصاد الإثيوبي.

ورغماً عن الضعف والمشكلات الظاهرة التي تعترى العلاقات الإثيوبية الخليجية، إلا أن إثيوبيا تؤمن بأهمية العلاقات مع البلدان الخليجية، وبناء عليه، فقد أكدت أن ضرورات هذه العلاقة تكمن في بعدين⁽³²⁾:

البعد الأول: اقتصادي تنموي وترى فيه إثيوبيا أن أهمية علاقاتها مع الأقطار الخليجية،

ترتكز على عامل القوة البترولية التي تتمتع بها هذه الدول، وهو مورد مهم لمواجهة مطلوبات التنمية التي تعاني منها إثيوبيا، بتوفيرها عنصر التمويل والاستثمار، كما يمكن في المقابل أن تكون دول الخليج سوقاً مهماً للمنتجات الإثيوبية خاصة الزراعية.

البعد الثاني: سياسي أمني: وفي هذا البعد تعتقد إثيوبيا أن الأمن والاستقرار والسلام في الخليج مرتبط ارتباطاً وثيقاً بأمن واستقرار القرن الإفريقي، ولعل ذلك لعوامل كثيرة أهمها الروابط الجيوسياسية، والجيوبوليتيكية الناتجة من القرب الجغرافي بين الإقليمين، فالحروب والنزاعات، وانتشار ظواهر التطرف والإرهاب والقرصنة في منطقتي الخليج والقرن الإفريقي، كلها مهددات ومخاوف تطل الأمن الوطني والإقليمي في المنطقتين.

توجهات السياسة الإثيوبية نحو دول الخليج:

بكل تلك التراكمات من فتور وضعف وقلة العلاقات الإثيوبية الخليجية، مضافاً إليها كثرة وتعقيدات مشكلات هذه العلاقات، إلا أن إثيوبيا حددت اتجاهات مسار علاقاتها الخارجية مع الدول الخليجية العربية، مرتكزة ومؤسّسة على ما يحل مشكلاتها الداخلية، ويخدم مصالحها القومية وذلك بإجراء عدد من السياسات والاستراتيجيات تضمنت⁽³³⁾:

- تسعى إثيوبيا لإبعاد أو لتقليل المخاوف والمحاذير التي تعمل كمهددات للمصالح الإثيوبية، وأمنها القومي، وتؤثر بصورة مباشرة في روابط ومسارات علاقاتها مع دول الخليج.
- تتجه إثيوبيا إلى إحلال سياسة عمل بحوث ودراسات وتدريب كوادر، وخلق فرص تداخل مع دول الخليج، بصورة تتيح لإثيوبيا معرفة هذه الدول، لتخدمها في تخطيط وتفعيل علاقاتها الخارجية معها، وقد جاء هذا المنحى، بحسب اعتراف وثيقة العلاقات، نتيجة لقلة الخبرة الإثيوبية في معرفة دول الخليج، بسبب شح المعلومات، وقلة التجارب والاحتكاك والتداخل مع هذه الدول، بجانب ندرة البحوث والدراسات الإستراتيجية المتخصصة بواسطة إثيوبيين عن دول الخليج.
- ترى إثيوبيا أنه يجب عليها معرفة المفاتيح الأساسية لدول الخليج، لخلق روابط اقتصادية بين الطرفين، وجذبها للإسهام في الاقتصاد الإثيوبي، بالتركيز على مثلث التنمية والتمويل والاستثمار، وخلق الأسواق للمنتجات الإثيوبية، وعلى الدبلوماسيين الإثيوبيين عرض الإمكانيات الإثيوبية في الدول الخليجية، مثل القدرات المائية والزراعية والثروة الحيوانية والسياحية، ومحاولة تحسين صورة إثيوبيا الدينية، بعرض حالة التعايش والتسامح الديني، والتأكيد أكثر على الفوائد والمصالح الاقتصادية المشتركة التي يمكن أن تخدم الطرفين.
- تسعى إثيوبيا لخلق آليات تعاون أمني مشترك مع دول الخليج، لزعزعة وجود أرضية مخاوف ومهددات مشتركة في كل من قرن إفريقيا والخليج، وعليه تفضل الدخول في سياسات واستراتيجيات مشتركة، من أجل السلام والاستقرار والأمن القومي الإقليمي في المنطقتين.
- تسعى إثيوبيا لتصحيح وتعديل صورتها السلبية المتكونة لدى دول الخليج، والتي حدت وأضعفت وأعاقت العلاقات بين الطرفين، خاصة تلك الصورة التي تعرضها بعض وسائل الإعلام

العربية، أو الصورة المقدمة من عدد من الجهات في شكل تقارير وبحوث ودراسات.

سياسة إثيوبيا الخارجية مع إسرائيل وانعكاساتها علي علاقاتها مع العالم العربي؛

تنظر إثيوبيا إلي إسرائيل في الوثيقة التي تضمنت سياسة وإستراتيجية الشؤون الخارجية والأمن القومي الإثيوبي، من خلال موقعها كفاعل رئيسي في خارطة الشرق الأوسط، ولضرورات اكتمال نظرتها التحليلية وتحديد خارطة سياستها الخارجية في هذه المنطقة بالصورة التي تراعي كل العوامل والمتغيرات، أخذت بالدول التي تتقاطع وتتداخل دوائرها في إطار علاقات التنافس والصراع حول المصالح، فشملت نظرتها بجانب إسرائيل، كلا من مصر وتركيا، إيران، دول الخليج، و دول شمال أفريقيا العربية.

وقد أكدت إثيوبيا قوة تأثير الدول الشرق أوسطية في مسارات علاقاتها بإسرائيل، وذلك لسببين⁽³⁴⁾:

- طبيعة المواقف المتباينة لهذه الدول، خاصة العربية منها في علاقاتها مع إسرائيل، ما بين المقاطعة التامة والتطبيع، وقد تضررت علاقة إثيوبيا بها نتيجة علاقاتها المتطورة والقوية مع إسرائيل، بما فيها تلك التي طبعت، فتضررت على أثرها أهداف وأسس سياستها الخارجية، خاصة التنمية والأمن القومي، التي تحتاج فيها إثيوبيا لتعاون دول مثل السودان ومصر، جيبوتي، دول الخليج وهي الأضعف ارتباطا بإثيوبيا، وإيران التي بدأت تطوير وتقوية علاقاتها باريتريا فضلا عن تدخلاتها في اليمن، وتركيا التي تحاول النفوذ إلى منطقة القرن الإفريقي من خلال اهتمامها بالاستثمارات في إثيوبيا والمشاركة في المصالحة الصومالية دل على ذلك المؤتمر الذي عقده انقره في مايو 2010 لدفع المصالحة الصومالية.

- حساسية مشكلة الصراع العربي الإسرائيلي الذي عقد من طبيعة مواقف الدول من بعضها البعض، نتيجة التصنيف مع أو ضد أي من العالم العربي ومن معه، أو إسرائيل ومن تبعها، وهنا وجدت إثيوبيا صعوبة وحرجا في كيفية عمل توازن ما بين علاقاتها مع إسرائيل والدول الشرق أوسطية والعربية.

وبرغم كل تلك التعقيدات والعقبات التي تواجه علاقات إثيوبيا بالدول الشرق أوسطية والعربية بسبب علاقاتها مع إسرائيل، إلا أنه يلاحظ التسارع في تطوير وتوطيد العلاقات الإثيوبية الإسرائيلية بإصرار ورغبة من الدولتين، وآخر مؤشرات ذلك التصريحات الجديدة للسفير الإثيوبي لدى إسرائيل فيسبها أسجيديوم في مقابلة له مع مركز والتا الإعلامي الإثيوبي الرسمي في 29 ديسمبر 2010م، والتي أكد خلالها بأن علاقات إثيوبيا بإسرائيل تنمو أكثر من أي وقت مضى بسبب التعاون الوثيق بين الحكومتين، في كافة القطاعات، وركز علي تدريب الإثيوبيين في إسرائيل في مجالات الزراعة والاقتصاد الزراعي والصحة، وتزايد الاستثمار الإسرائيلي في الأراضي الإثيوبية، مؤكدا على أهمية وجود 125 ألف يهودي إثيوبي كجسر و رابط أ بدي للعلاقات الإثيوبية الإسرائيلية، برغم أن الخلافات والتناقضات بين الدولتين سببها المشكلات العالقة في قضية اليهود الإثيوبيين (بيتا إسرائيل) في

البلدين، وتتم إدارتها بطريقة لا تؤثر على العلاقات.
توجهات السياسة الإثيوبية تجاه إسرائيل:

تؤكد إثيوبيا أن السبب الجوهري لعلاقتها مع إسرائيل هو المصلحة الوطنية والأمن القومي الإثيوبي، برغم أن هذه العلاقة تشكل مصدراً أساسياً لأخطر المخاوف والتهديدات التي تضر بالتنمية والأمن القومي الإثيوبي، خاصة مع المحيط العربي والدول غير العربية التي لها مصالح مشتركة معه، وفي خلافات مع إسرائيل مثل إيران وتركيا.

وتعتقد إثيوبيا أن لها في إسرائيل سوقاً للصادرات والواردات الإثيوبية، تصب في جانب التنمية الإثيوبية خاصة مشاريع المياه والمساعدات التقنية والفنية والتدريب، ولعل ذلك ما يخلق دولا عربية مثل مصر والسودان والصومال المتصارعة معها حول المياه.

وترى إثيوبيا أن التفوق والتقدم العسكري والأمني لإسرائيل وقوة اقتصادها، كلها تشكل دعامة لها، وتتماشى مع أهداف سياستها الخارجية في حل مشكلاتها الداخلية والخارجية غير أن ذلك يعتبر من وجهة النظر العربية يشكل تهديداً واضحاً للأمن القومي العربي عامة وأمن البحر الأحمر بصفة خاصة ويظهر ذلك من خلال التنسيق في السياسات والاستراتيجيات⁽³⁵⁾.

خلاصة:

تأسيساً على مسبق من عرض وتحليل لشكل وطبيعة العلاقات الإثيوبية العربية ظهرت عدة مؤشرات مثلت استنتاجات مهمة في تحديد متجهات سياسة إثيوبيا الخارجية تجاه الدول العربية، فقد برزت أولى هذه الاستنتاجات بأن محددات الظروف الداخلية هي التي تحكم عقيدة سياسة إثيوبيا الخارجية مع العالم العربي والتي حصرتها حصراً دقيقاً في التنمية، وبناء النظام الديمقراطي الفدرالي، وحل مشكلة وضعها الجيوبوليتيكي الذي جعلها في حالة حبيسة، وأخيراً أوضاع أمنها القومي مع العالم العربي.

غير أنه وضع حسابات إثيوبيا تحسبها لعوامل ومحددات خارجية ترى أنها دائماً ما تتقاطع مع المحددات الداخلية وتعمل على إحداث تأثيرات تؤثر سلباً وإيجاباً على اتجاهات ومسارات سياستها الخارجية مع الدول العربية وقد ركزت تركيزاً دقيقاً على تأثير حروبها ونزاعاتها مع دول القرن الإفريقي العربية وهي السودان والصومال، وغير العربية وهي إريتريا لأنها تدخل في حسابات التوازنات السياسية والأمنية والعسكرية، كما ركزت على تقاطعات مشكلة مياه النيل مع السودان ومصر وما لها من تأثير في علاقاتها العربية، والتي جعلت إثيوبيا دوماً متخوفة من النفوذ والتحركات المصرية وكذلك السودانية بتحجيم علاقاتها العربية، كما وضع أن إثيوبيا تضع أمن البحر الأحمر كمحدد لعلاقتها العربية، لأنه يجعلها في مواجهة مباشرة مع خمس دول عربية من دول حوض البحر الأحمر هي اليمن وجيبوتي، السعودية، السودان، مصر، بجانب كل من إريتريا وإسرائيل، وهو ما يجعل معادلات علاقاتها العربية بالغة التعقيد والتشبيك، خاصة في ظل تقاطعات العلاقات الإثيوبية الإسرائيلية، مع العلاقات الإثيوبية العربية، وفي قراءة أخرى مع الإريترية، ولعل ذلك ما جعل إثيوبيا

والعالم العربي يضع ألف حساب للغرب وإسرائيل كمحدد مهم وخطير في علاقات إثيوبيا بالعالم العربي.

وفى سياق آخر كشفت الدراسة أن إثيوبيا ربما تواجه وتصطدم بعدد من التحديات التي يمكن أن تؤثر سلبا في اتجاهات علاقاتها مع الدول العربية، وأولها تحدى البعد الديني الذي جعل إثيوبيا دوما تتحسب لطابعها وطبعتها المسيحية خاصة على المستوى الرسمي للنظام الحاكم، برغم أغليبيتها المسلمة، في إقامة علاقات مع العالم العربي ذي الهوية الإسلامية، خاصة في ظل وجود تطورات لصراعات ونزاعات إسلامية مسيحية، هذا إضافة لدخول الدين كعامل حاسم في صراعات إثيوبيا مع الصومال والسودان، بأبعاد وحسابات صراع الهوية، بين إثيوبيا وهذه الدول من جهة، ومع بقية الدول العربية من جهة أخرى.

كما أوضحت الدراسة أن إثيوبيا وضعت في حساباتها تأثير عوامل مثل الفقر والجفاف والأمية، والتي تجعلها دوما في حاجة للتعامل والتداخل والتواصل مع دول العالم العربي، خاصة دول جوارها العربي القريب مثل السودان وجيبوتي.

ومن جهة أخرى أبانت الدراسة بأن وضع إثيوبيا كدولة حبيسة أثر في مسار علاقاتها مع الدول العربية، حيث إن انقطاع إطلالتها على البحر الأحمر، حرّمها فرصة التدفق والتواصل السكاني والاقتصادي والتبادلي التجاري والثقافي، وأكثر من ذلك بحثها الدائم عن منافذ بحرية وقد شاءت أقدارها أن تكون بحوزة دول عربية هي السودان والصومال وجيبوتي، وهي محفوفة بالمشاكل، أما الموانئ الإريتيرية فيصعب على إثيوبيا حتى مجرد التفكير فيها على الأقل في الوقت الراهن، بسبب النزاع المعقد المتأصل بينهما.

وأخيرا كشفت الدراسة أن إثيوبيا تخشى دائما، وتتحسب كثيرا، لاحتمالات تراجع الدولة الإثيوبية بسبب حدوث أزمات ومشكلات داخلية، بفعل عوامل تعقيدات خارطتها الدينية والعرقية، وأزماتها الاقتصادية والسياسية، ونزاعاتها الداخلية والإقليمية، وأن يؤدي هذا التراجع والتدهور الداخلي إلى عزوف ونفرة الدول العربية منها، أو من جهة أخرى استغلاله لتصفية حسابات في إطار معادلات التنافس والصراع مع دول الإقليم والعالم العربي.

ولكن، وبرغم كل تلك المحددات الصعبة، والتحديات الخطيرة المشابكة والمعقدة، تبقى العلاقات الإثيوبية العربية في غاية الأهمية والضرورة، لخدمة مطلوبات الجوار البشري الإنساني في كافة مستوياته، الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والدينية والثقافية، والتي عرفت بها إثيوبيا على امتداد تاريخها، عبر تمددها وتداخلها وتواصلها مع وفي مساحات وحدود وتخوم العالم العربي.



الهوامش:

1. تناول الباحث الإثيوبي المتخصص في الشؤون الإثيوبية مارارا كودينا عملية المناهضة الإثنية في حكم إثيوبيا انظر: Merara Guidina. Ethiopia Competing ethnic nationalism and the quest for Democracy , 1960- 2000. – Nether land: Chamber Printing house .161-. 2003. pp117
2. عبد الوهاب الطيب بشير: (2008) ، الأقليات العرقية الدينية، ودورها في التعايش القومي في إثيوبيا من الإمبراطورية إلى الفدرالية-1930 2007م، الخرطوم: مطابع السودان للعملة المحدودة، ص ص329-332.
3. عبد الوهاب الطيب بشير، نفس المصدر السابق، ص ص338-342.
4. Merea Gudina . The state competing Ethnic nationalisms and Democratization in Ethiopia . African Journal of political science , vol. 9 , no.1. Migerfa: African Association at political science , June 2004
5. Getatchem Haile , The unity and Territorial integrity of Ethiopia , the Journal of Modern African studies . vol..24 , no. 3. united kingdom: .487-Cambridge university press , September 1986. pp467
6. Ethiopia Central statistical authority , statistical abstract , Addis Ababa . federal democratic republic of Ethiopia , December 2004.- Central statistical authority , statistical abstract , Addis Ababa . federal democratic republic of Ethiopia , December 2004
7. حسن مكي محمد أحمد، إثيوبيا والتغيير السياسي، مجلة دراسات إفريقية، العدد العاشر، (الخرطوم مطبعة جامعة إفريقيا العالمية، ديسمبر 1991م).
8. United Nations Development program. 2009
9. United Nations Development program. 2009
10. United Nations Development program. 2009
11. United Nations Development program. 2009
12. انظر: عاصم فتح الرحمن: تعقيدات الصراع في القرن الإفريقي، Sudanese online حيث أشارت الدراسة إلى تداخل النزاعات التي تعتبر محور النزاعات فيها.
13. جاءت هذه الخلاصات والاستنتاجات بعد القراءة المسحية في هذا المصدر: Ministry of Information Press and Audiovisual Department. the federal democratic republic of Ethiopia foreign affairs and national Security. policy and strategy.. Addis Ababa nov. 2002. pp.56- 137
14. ورد تفصيل دقيق لمحددات سياسة اثيوبيا الخارجية تجاه العالم العربي في: Ministry of Information .53-Press and Audiovisual Department. Op.cit. pp. 5

15. Ministry of Information Press and Audiovisual Department. Op.cit.
16. حسن مكي محمد أحمد، السياسات الثقافية في الصومال الكبير (قرن إفريقيا)، 1887-1986، سولو للطباعة والنشر: الخرطوم، (ب، ت)، ص ص
17. الأمين عبد الرازق آدم، التدخلات الخارجية وأثرها على الاستقرار في الصومال في الفترة 1991-2000م، (الخرطوم: مطبعة العملة، 2007م).
18. Ministry of Information Press and Audiovisual Department. Op.cit. .82-pp.77
19. Ministry of Information Press and Audiovisual Department. Op.cit. .85-pp.83
20. Ministry of Information Press and Audiovisual Department. Op.cit.
21. عبد الوهاب الطيب بشير: إثيوبيا واستفتاء تقرير مصير جنوب السودان: الأدوار والسيناريوهات، في أوراق الندوة الإقليمية حول دول الجوار السوداني واستفتاء مصير الجنوب: معهد أبحاث السلام - جامعة الخرطوم 2012م، ص ص 23-26. والتي تشير بصورة واضحة إلى محاذير ومخاوف إثيوبيا الناتجة من مكوناتها الداخلية والمرتبطة بأبعاد خارجية مثل حساسية مسألة القوميات وتعقيدات المسألة الدينية وصعوبة توازناتها.
22. لمزيد من التفاصيل انظر: موشي فرجي، إسرائيل وحركة تحرير جنوب السودان: نقطة البداية ومرحلة الانطلاق، مركز دراسات الشرق الأوسط: جامعة تل أبيب، 1996م. وكذلك انظر جمال عبد الرحمن رستم: إسرائيل والبحر الأحمر، سلسلة المعابر، مجموعة الراصد للبحوث والعلوم: الخرطوم، ص ص 58-60.
23. Ministry of Information Press and Audiovisual Department. Op.cit. .132-pp.88
24. Ministry of Information Press and Audiovisual Department. Op.cit. .p.91
25. Ministry of Information Press and Audiovisual Department. Op.cit. .95-pp.93
26. Ministry of Information Press and Audiovisual Department. Op.cit. .97-pp. 96
27. Ministry of Information Press and Audiovisual Department. Op.cit. .p.98
28. Ministry of Information Press and Audiovisual Department. Op.cit. .129-pp.117
29. لمزيد من التفاصيل حول محورية أزمة المياه في العلاقات الإثيوبية المصرية انظر: Ministry of Information Press and Audiovisual Department. Op.cit. pp.131
30. Ministry of Information Press and Audiovisual Department. Op.cit. .p.129

- Ministry of Information Press and Audiovisual Department. Op.cit. .31
.p.130
- Ministry of Information Press and Audiovisual Department. Op.cit. .32
.p.131
- Ministry of Information Press and Audiovisual Department. Op.cit. .33
.p.133
- Ministry of Information Press and Audiovisual Department. Op.cit. .34
.135-pp.133
35. لمزيد من التفاصيل انظر: جمال عبد الرحمن رستم، مصدر سبق ذكره، ص ص 32-41. حيث أوضحت الدراسة أبعاد الدور الإسرائيلي في البحر الأحمر.



الروابط الاجتماعية والثقافية بين السودان ودول شرق إفريقيا

■ د. ياسر أبو حسن

جامعة إفريقيا العالمية

Abstract:

This paper discussed the relations of Sudan with the East African countries, and its effects on the nations of this region, particulars under the intermarriage that caused the population movement which extended historically between Sudan and its eastern neighbours.

The study aimed to show the factors that participated in the impacts of Sudan on East Africa, many factors contributed in that, such as the nature of the Sudanese character, the Islamic culture, Arabic language, and the political and cultural environment in East Africa.

The Study recommended to the necessity of establishing an strategic perspective for the relation of Sudan with its neighbour, in the phase of many threats that confront it.

مستخلص :

تناقش هذه الدراسة علاقة السودان مع دول منطقة شرق إفريقيا ، وتأثيرها على شعوب هذه المنطقة خاصة في ظل التزاوج والانصهار الذي تسبب فيه الحراك السكاني الممتد تاريخياً بين السودان وجواره الشرقي .

وهدفَت الدراسة إلى التعرف على العوامل التي ساهمت في تأثير السودان على شرق إفريقيا ، وتبرز جملة من العوامل مثل طبيعة

الشخصية السودانية والإفريقية ، ودور الثقافة الإسلامية واللغة العربية، والبيئة الثقافية والسياسية في إفريقيا .

وبالرغم من التداخل والتعدد الثقافي والإثني الذي شكل بنية مجتمعات شرق إفريقيا إلا أن الدراسة تكشف عن دور تاريخي للثقافة السودانية في هذه المنطقة يمتد إلى فترة السلطنة الزرقاء، أولى الممالك الإسلامية المستقرة في السودان . وتشير الدراسة إلى أن الدولة السودانية ظلت تشكل جسراً يربط بين الحضارتين العربية والإفريقية وذات أثر بالغ في المنطقة خاصة دول جوارها الجغرافي المباشر، ومنطقة حوض النيل والقرن الإفريقي .

تناولت الدراسة بالتفصيل علاقات السودان مع عدد من الدول المجاورة كدولة جنوب السودان وأثيوبيا وإريتريا وأوغندا والصومال . واستخدمت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي الذي وضع عمق تأثير الثقافة السودانية على مجمل شعوب المنطقة . وخلصت الدراسة إلى جملة من النتائج والتوصيات كانت أبرزها ضرورة أن يكون للسودان رؤية استراتيجية للتعامل مع محيطه الجغرافي في ظل المهيدات المحيطة به ، كما أوصت بتفعيل الأنشطة البحثية الخاصة بالقارة الإفريقية .

وجاءت أهم محاور الدراسة كما يلي :

- تأثير العرب على إفريقيا عبر التاريخ .
- عوامل تأثير السودان على شعوب شرق إفريقيا .
- الأبعاد الثقافية في علاقات السودان بجواره الإقليمي.

توطئة :

عبر التاريخ القديم والحديث كان للسودان دور رائد في التأثير الإيجابي على شعوب دول شرق إفريقيا، وقد ارتبط هذا التأثير بشكل أساسي في النواحي الاجتماعية والثقافية، حيث كان وما يزال الإسلام يمثل قمة هذه الروابط، بالإضافة لبعض الروابط الأخرى كاللغة العربية والثقافة العامة والمعاملات الإنسانية الأخرى؛ وهناك جملة من العوامل التي ساعدت السودان على لعب هذا الدور منها: العوامل التاريخية والجغرافية وعامل الشخصية السودانية والشخصية الإفريقية.

إن شعب السودان يمكن أن يكون في طليعة الشعوب العربية والإفريقية التي تعمل على تحقيق أهداف تجمع شعوب المنطقة، وشعوب القارة الإفريقية بما يحقق لها القدرة الذاتية على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بعيداً عن دوائر الهيمنة والاستغلال. إن العمل الاقتصادي والسياسي والثقافي مع دول العالم النامي فيه تحقيق لمصالح الشعوب التي أخذت حديثاً بأسباب التطور والنماء

والسودان يملك من المقومات المادية والبشرية ما يؤهله للدور الأهم والأشد تأثيراً على مستقبل القارة الإفريقية اقتصادياً وسياسياً وأمنياً، فلا يمكن للسودان أن يلعب ذلك الدور إلا إذا حافظ على وحدته أرضاً وشعباً. إن وحدة السودان لا يمكن تحقيقها من دون الاعتراف بحقائق التنوع العرقي والثقافي والديني، والعمل على صهر هذه الحقائق في بوتقة كيان كبير قوي متماسك وقادر على مسايرة العصر والتفاعل معه بكل قوة أخذاً وعطاءً.

مقدمة :

لاشك أن الثقافة الإسلامية قد أثرت إيجاباً بشكل واضح في التركيبة المجتمعية والسكانية الإفريقية بفضل التزاوج والانصهار بين العرب المسلمين القادمين من الجزيرة العربية والسكان المحليين، كما أثرت بشكل كبير في التكوين الذهني والثقافي والفكري الإفريقي بفضل قبول السكان الثقافتين العربية والإسلامية، وفي وقت كانت فيه إفريقيا فضاء شاسعاً مغلقاً ومظلماً يكاد يكون الدخول إليه ليس بالأمر السهل لما تعترى طبيعة القارة من تضاريس جغرافية قاسية. فعند دخول العرب المسلمين إليها عبر الحقب التاريخية المختلفة بدأت أبواب إفريقيا تفتح على مصراعها لاستقبال جحافل الرحالة والتجار العرب الذين وفدوا إليها عبر الطرق المختلفة، أهمها: الطرق الساحلية الشرقية المتاخمة للبحر الأحمر عبر باب المندب، والطرق الشمالية عبر وادي النيل، والطرق الشمالية الغربية عبر الشمال الإفريقي من جهة المغرب العربي.

كان لاندماج العرب مع الأفارقة فرصة لتكوين المجتمع الإفريقي الجديد الذي ينتهج الإسلام منهجاً وسلوكاً في الحياة العامة، بل كان فرصة لتكوين مجتمع محاط بسياج فكري إسلامي قوى أثر في مستقبل القارة ومستقبل أجيالها القادمين باعتبارهم مسلمين مرتبطين بالأمة الإسلامية والعربية بكثير من الروابط الروحية والوجدانية والثقافية.

عندما دخل الاستعمار الأوربي الغربي إفريقيا بعد مؤتمر برلين عام 1884م، بدأ في إزاحة الثقافة والتعاليم الإسلامية وعمل على وقف تمددها ومحاصرة أذرعها الممتدة عبر المناطق المختلفة. فبدأ الاستعمار في محاربة الإسلام والمسلمين بشتى الطرق والوسائل؛ فقام بتقسيم القارة إلى أجزاء جغرافية متقطعة الأواصر مفترقة الأوصال، فمثلاً قسمت القارة إلى: «شمال إفريقيا، وإفريقيا جنوب الصحراء» باعتبار الشمال الإفريقي تضم العرب المسلمين، والجنوب منطقة الزنوج الأفارقة غير المسلمين. كما قام المستعمر بتقسيم مناطق إفريقيا المختلفة بين دوله حتى وقعت 93% من أراضي القارة تحت وطأة الاستعمار الأوربي. كما تعمد الاستعماريون تسمية إفريقيا ومكوناتها بأسماء تتصف بالنظرة الدونية والعنصرية والتهمية، وأطلقوا أسماء ترتبط في الأساس بالذات الأوربية وذلك بتسيب بعض المناطق الإفريقية إلى فرنسا وإنجلترا وإيطاليا وبلجيكا والبرتغال، كما أطلقوا عليها اسم القارة المظلمة والقارة السوداء وأرض الشمس المحرقة. وأطلقوا على إنسانها الأسود الزنجي، وعلى الإسلام، الإسلام الأسود، والإسلام الإفريقي. كما برع المستعمر في تجارة الرقيق منذ منتصف القرن الثامن عشر، وإذلال الإنسان الإفريقي ونهب ثرواته، كما نشط في نشر المسيحية لتحل محل

الإسلام بطريقة مقصودة وممنهجة. ورغم تلك المؤثرات السالبة ظلّ الإنسان الإفريقي صامداً ومتمسكاً بعقيدته الإسلامية في كثير من بلدان إفريقيا، وهذا يُعد نجاحاً كبيراً للدعوة الإسلامية بعد تحرير إفريقيا وفشلاً ذريعاً للمؤامرات الاستعمارية الغربية التي ما فتئت تُحارب الإسلام وتعمل على وقف تمدده وانتشاره حتى بعد رحيله. وبحساب الربح والخسارة كان من المفترض أن تكون للحركة التنصيرية الغلبة في إفريقيا مُقابل ما يبذله الغرب من مجهود لعدة قرون من أجل إزاحة الإسلام وإحلاله بالمسيحية خاصة في إفريقيا جنوب الصحراء. وفي هذا الزمان لا يمكن الجزم بأن الدعوة الإسلامية تُسير بخطى ثابتة وحثيثة لتبلغ غاياتها المنشودة، فهناك جملة من المعضلات التي تعتري مسيرة الدعوة وتقف عائقاً أمام تقدمها، تتمثل في سرعة انتشار العولمة في جوانبها المختلفة، (الثقافية والاقتصادية والسياسية)، خاصة بعد ظهور النظام العالمي الجديد الذي حاول طمس الهوية الإفريقية وإحلالها بثقافة العولمة والتبعية، في ظل الإهمال العربي الواضح مما جعل الثقافتين العربية والإسلامية في خطر مُحدق من أي وقت مضى نسبة لقوة الإعلام الغربي والمُضاد الذي يُبثُّ بعدة أوجه وصور، يُقابله ضعف إعلامي عربي وإسلامي واضح، وهنا لا يمكن أن نغفل دور بعض المنظمات الإسلامية التي تبذل مجهوداً لدفع شؤون الدعوة إلى الأمام، ومن هذه المنظمات: منظمة الدعوة الإسلامية وجامعة إفريقيا العالمية؛ مع ملاحظة أن الإسلام في إفريقيا أصبحت له تأثيرات من قوة الدفع الذاتية بعد أن تأسلمت معظم القبائل والشعوب، ولكن في خضم موجة العولمة والتنافس الغربي المحموم في هذا العصر، فإن الأمر يحتاج لمزيد من الاهتمام، فإذا لم يلتفت العالم العربي والإسلامي ويهتم بأمور القارة الإفريقية في الشؤون الدعوية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، فإن إفريقيا سوف تفقد وتخسر الكثير من مكوناتها الإسلامية والعربية والمحلية وتتساق نحو الانجراف والوقوع في أحضان الغرب ويكون التأثير عليها أكبر من ذي قبل.

إن الاتصالات التي حدثت بين المنطقتين العربية والإفريقية كان هدفها التبادل التجاري الذي نتج عنه استقرار مؤقت في مراكز ساحلية أسسها العرب لأغراض تجارية. وقد لعبت الهجرة العربية إلى إفريقيا دوراً مهماً وبارزاً في نشر الإسلام واللغة العربية بين الشعوب الإفريقية خاصة في شرق إفريقيا، ومن أهم المجموعات التي هاجرت، هي بعض القبائل اليمانية والحجازية والحضارة فاندمجوا بالسكان الأصليين وأسسوا بعض المحطات التجارية، التي تطوّرت فيما بعد وأصبحت مدناً مزدهرة لعبت دوراً كبيراً ومهماً في المنطقة. وعلى مر الأيام أدخل عرب الشاطئ الإفريقي في كثير من أنحاء المناطق الإفريقية المحاذية للساحل، وفتحوا طرقاً امتدت إلى بلاد الحبشة ويوغندا وتجانيقا. ومن أهم المدن التي شيدها العرب على الساحل واتخذوا منها مرافئ للسفن: سفالة وكليوة وزنجبار وممبسا ومالندي.

كما كان للسودان دور بارز في التأثير في الثقافة والحضارة الإفريقية قديماً وحديثاً من خلال الترابط الذي فرضه واقع التاريخ والجغرافيا وحراك البشر، وذلك من حيث اللغات والدين والعادات والتقاليد والثقافات المتعددة.

تأثير العرب المسلمين على إفريقيا عبر التاريخ؛

كانت معظم هجرات المسلمين إلى إفريقيا قد انطلقت من جنوب الجزيرة العربية واليمن نسبةً لقربها وسهولة اتصالها بالساحل الشرقي الإفريقي. ولقد تحدثت بعض الروايات عن هجرة اليمنيين إلى إفريقيا في القرن الثاني قبل الميلاد بعد انهيار سد مأرب، كما تشير بعض المصادر إلى أن (الحبش) يرجعون أصولهم إلى قبيلة (حبش) التي نزلت من الجزيرة العربية إلى السواحل الإفريقية الشرقية⁽¹⁾، وتحدثت بعض الروايات عن الأكسوميين الذين عاشوا في إرتريا قد حكموا اليمن زهاء السبعين عاماً في القرنين الثاني والثالث قبل الميلاد، وقد ازدهرت العلاقات العربية الإفريقية نتيجة الهجرات العديدة التي حدثت والتعامل التجاري مع الجزيرة العربية، كما زاد ازدهارها في العهد المسيحي خلال المجتمع الزراعي وبفضل الحماية من الإمبراطورية الرومانية التي كانت تنظر لليمن نظرة خاصة نسبة لأهميتها الإستراتيجية⁽²⁾.

في عام 570 م (عام الفيل) حاول الأكسوميون احتلال مكة المكرمة وتدمير الكعبة المشرفة وأخذ الثأر والاحتجاج (بإدعاء) انتهاك حرمة الكنيسة في اليمن. ورغم هزيمة الأكسوميين وانتصار الإسلام وسيطرته على الجزيرة العربية بما في ذلك اليمن وجنوب الجزيرة العربية فإن الاتصالات الوثيقة مع منطقة القرن الإفريقي لم تنقطع.

شهد الساحل الشرقي لإفريقيا بين عامي 77-210م حركة بحرية واسعة للمصريين والإغريق عبر البحر الإرتري، وأقامت صلات واسعة مع اليمنيين والحضارمة، وربطت هذه الحركة البحرية شرق إفريقيا والجزيرة العربية ببلاد فارس وآسيا واليونان وروما، ووطدت الاتصال والتجارة بين هذه البلدان، وأصبح الذهب والصمغ والعسل والعبيد من أهم السلع التجارية بين هذه البلدان⁽³⁾.

ومنذ القرن السابع الميلادي أصبح الإسلام يتمدد وينداح تجاه شرق إفريقيا، وفي القرن العاشر الميلادي بدأ ظهور بعض المدن والدويلات الإسلامية على امتداد السواحل التي تقطنها مجموعات عربية وإفريقية وفارسية أصبحت تعرف فيما بعد بالسواحيليين، وبالرغم من أن البريطانيين قد نجحوا في فرض نفوذهم على الساحل الشرقي في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين وأصبح لهم نفوذ اقتصادي وثقافي واسع في إفريقيا إلا أن الإسلام ظل هو دين غالبية السكان.

بدأت هجرة العرب العمانيين إلى إفريقيا في النصف الثاني من القرن السابع الميلادي، وبعدها ازدادت هجرة العرب واستقروا على الساحل الشرقي المتاخم، وقامت العديد من المدن الساحلية ذات الطراز الإسلامي كمدينة (لامو وممبسا) اللتان صارتا فيما بعد من أهم المراكز لنشر الثقافة العربية والإسلامية، وفي هذه المرحلة التي سبقت الاستعمار الأوربي، ازدهرت الدراسات الإسلامية والعربية وشملت عدة مناطق مجاورة. وفي القرن العاشر بدأ ظهور المدن والدويلات الإسلامية مثل: «مقديشو وزنجبار» على الساحل الشرقي من خلال مجموعات عربية وإفريقية اختلطت مع بعضها وبعض المجموعات الأخرى مكونة مجموعات جديدة تصاهرت هي الأخرى مع بعضها البعض في نسيج اجتماعي جديد شكّلت عرقيات تعارفت بارتباطهم بالمنطقة وهم سكان القرن الإفريقي الحاليين

كالصوماليين الذين بدأوا يعتقدون الإسلام منذ القرن العاشر⁽⁴⁾، مما كان له الأثر الكبير في نشر الإسلام بصورة كبيرة في كل مناطق القرن الإفريقي. وفي منتصف القرن السابع عشر ازدادت هجرة العرب وتكثفت حتى استقروا على هذه المدن الساحلية الشرقية، ونمت علاقة وطيدة بين الخليج وجنوب الجزيرة العربية من ناحية، والساحل الإفريقي من ناحية أخرى في مجال التعليم والتجارة، فقد هاجر طلاب كثيرون من شرق إفريقيا إلى مكة المكرمة ومصر وتركيا، ونشأت مدن ساحلية مهمة انتهجت الثقافة الإسلامية التي ازدهرت في تلك المناطق قبل الاستعمار الأوربي للقارة الإفريقية، ورغم أن بريطانيا قد حاولت فرض نفوذها على الساحل الشرقي في القرن السابع عشر، إلا أن الإسلام ظل دين الغالبية العظمى من السكان⁽⁵⁾. وفي القرن السابع عشر بدأ الإسلام ينتشر ويتوغل داخل القارة الإفريقية في تنزانيا وكينيا ويوغندا والكنغو واستقر التجار العرب والسواحليون في المراكز التجارية وانصهروا مع السكان المحليين ونشأت مراكز ومجتمعات إسلامية في يوججي وتابورا في تنزانيا وكتاتو وسيفي في كينيا. وفي نهاية القرن التاسع عشر شهد شرق إفريقيا تحوُّلاً إسلامياً كبيراً وأصبحت زنجبار المركز الإداري والثقافي والتجاري الأول لشرق إفريقيا، وامتدت آثار هذا التحول الإسلامي حتى وصلت داخل العمق الإفريقي وعلى أثرها بدأت الثقافة الإسلامية العربية تتوسع على نطاق واسع داخل القارة الإفريقية.

منذ توغل الإسلام في القرن التاسع عشر الميلادي إلى داخل القارة، في كينيا وتنزانيا ويوغندا والكونغو، بدأ التجار العرب والسواحليون يستقرون في المراكز التجارية المهمة، وبدأوا ينصهرون مع السكان المحليين، مما أدى إلى قيام مراكز ومجتمعات إسلامية جديدة في كثير من المدن مثل: تابورا ويوججي في تنزانيا. وفي الربع الأخير من القرن التاسع عشر شهد شرق إفريقيا فرصة تحوُّل إسلامي كبير، وأصبحت زنجبار المركز الإداري والثقافي والتجاري الأول لشرق إفريقيا. وامتدت آثار هذا التحول الإسلامي داخل القارة، ونتيجة لانتشار الإسلام في إفريقيا وتوسع نطاق العلاقات بفضل التجارة والحج وأساليب الاتصال المختلفة، توسعت معرفة ومدارك العالم الخارجي عن إفريقيا والمجتمعات الإفريقية⁽⁶⁾.

ومنذ عام 1850م بدأت الثقافات الإسلامية العربية والفارسية تنتشر على الساحل الشرقي وداخل العمق الإفريقي بشكل كبير مما اكسب الأفارقة ثقافة جديدة وأعطتهم سياجاً فكرياً قوياً أطر لهم هويتهم وطابعهم الإفريقي الأصيل. وكان لزيارات الرحالة والعلماء بالغ الأثر في تشييط إرادة الآخرين نحو التوجه تجاه العمق الإفريقي لاكتشاف مواطن جديدة تستوعب هجراتهم وتجارتهم.

وعلى أثر تزواج المسلمين الوافدين مع السكان المحليين في بلاد السودان، برز مجتمع سوداني إسلامي جديد تمتزج فيه الثقافة الإسلامية والإفريقية والعربية، ومن الملاحظ - أن بعض المجموعات والقبائل السودانية حافظت على لغاتها الأصلية ولكنها تكيّمت مع تعاليم الإسلام ووقفت بينها وبين عاداتها وتقاليدها، ويبدو أن أبرز هذه المجموعات هي قبائل النوبة في الشمال والبجا في الشرق⁽⁷⁾. وعلى أثر تزواج المسلمين الوافدين مع السكان المحليين، برز مجتمع إسلامي جديد تمتزج فيه الثقافة

الإسلامية والإفريقية والعربية، وبدأ الأنموذج السوداني ينسحب على كثير من بلدان إفريقيا أثر فيها ثقافياً وحضارياً بشكل كبير بالأخص في الدول المجاورة من ناحية شرق ووسط وغرب إفريقيا.

طبيعة السودان من حيث مكونات الموارد:

تبلغ مساحة السودان قرابة 2 مليون كلم م، ويبلغ عدد السكان قرابة 33.5 مليون نسمة يمثلون حوالي 500 قبيلة يتحدثون بحوالي 100 لغة ولهجة محلية، يمثل المسلمون حوالي 97% من جملة السكان، يعمل 80% منهم بالزراعة والرعي.

يمثل السودان إفريقيا المصغرة لما يستحوذ من أراض شاسعة وموارد كثيرة ومتنوعة ومصادر مائية كثيرة مما يزيد من احتمالات الغنى والثراء لأهل السودان مستقبلاً. كما عملت الدولة على سن العديد من القوانين المشجعة للاستثمار والتي تعمل على جذب الاستثمار ورؤوس الأموال للبلاد وذلك في ميادين كثيرة كالزراعة والصناعة والتقيب والثروة الحيوانية وغيرها. يحتل السودان موقعاً استراتيجياً في قلب القارة الإفريقية، وقد هبها ذلك ليكون مركزاً ثقافياً وحضارياً وتجارياً بين دول شرق وشمال القارة ووسطها وجنوبها مما جعله حلقة وصل بين إفريقيا والعالمين العربي والإسلامي. كما يحظى السودان بإمكانات وموارد أولية كبيرة وبما حباه الله تعالى من نعم وخيرات وفيرة ومتنوعة تجود بها الأرض لمصلحة الإنسان ومنفعته. تبلغ مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في السودان حوالي 84 مليون هكتار (200 مليون فدان) أي: ثلث المساحة الكلية للسودان، المستغل منها حوالي 21 % تقريباً (15 مليون هكتار) منها 9 ملايين زراعة تقليدية، 6 ملايين آلية (منها 2 مليون تروى بشكل أساسي من النيل) كما يستخدم حوالي 120 مليون هكتار كمراعي صيفية، وحوالي 64 مليون هكتار عبارة عن غابات⁽⁸⁾.

يعتبر القطاع الزراعي هو القطاع الرائد والمحرك الأساسي لاقتصاد السودان حيث يساهم بحوالي 47 % من الناتج الإجمالي ويستوعب حوالي 75 % من القوى العاملة ويعيش عليه نحو 70 % من السكان ويساهم بحوالي 90 % من العائدات غير البترولية. وتقوم على الزراعة العديد من الصناعات التحويلية المختلفة. يعد مشروع الجزيرة أكبر المشاريع الزراعية في السودان بل في الوطن العربي وإفريقيا على الإطلاق. كما توجد مشاريع زراعية ضخمة كمشروع الرهد وحلفا الجديدة والسوكي، إذ تمثل هذه المشاريع 60 % من جملة الأراضي المزروعة.

تقدر الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة في القطاع المطري وحده بحوالي 70 مليون فدان (30 مليون هكتار) وهذه الأراضي تعتبر فرصة سانحة للاستثمار في مناطق القطاع المطري، حيث تصلح لزراعة العديد من المحاصيل المختلفة. كما يمتلك السودان فرصاً واسعة للزراعة المروية على ضفاف النيل وروافده كمشروع كنانة والشمالية ومنطقة أرقين وغيرها. تتميز الأراضي الزراعية بخصوبة التربة مما يؤهلها للإنتاج العضوي دون إضافة مخصبات ومبيدات كيميائية هذا مما قد يقلل كلفة الإنتاج.

ومن حيث الثروة الحيوانية، يعتبر السودان أغنى الدول العربية والإفريقية على الإطلاق، حيث

توجد أعداد وأنواع هائلة من الحيوانات الأليفة والبرية، حيث تقدر الثروة الحيوانية في السودان بحوالي 150 مليون رأس من الحيوانات التي تمد الإنسان بالغذاء.

التعايش السلمي في السودان؛

إن دورة الحياة تظل قائمة على أساس التعايش السلمي وتبادل المصالح - وذلك بكل مناطق التماس أو التمازج، فيما يعرف بحزام التماس، وهو ذلك الحزام الممتد بين الشمال والجنوب، وذلك من أم دافوق غرباً وحتى الكرمك شرقاً، أي من غربي إثيوبيا شرقاً إلى شرقي إفريقيا الوسطى غرباً، وهو حزام غني بالموارد البشرية والطبيعية، وكلمة تماس في اللغة أصلها يتماس تماساً، وتماس الشيطان أي مس أحدهما الآخر، وتقابلها في اللغة الإنجليزية كلمة Contiguity والتي تعني تجاور وتماس، ويرتبط التماس لدى البعض بمفهوم الصراع، ولذا نجدهم يفضلون استخدام تمازج؛ والتمازج هو ذلك التفاعل الذي يأتي في إطار التداخل الثقافي والديني بين المجتمعات، كما أنه يتصل بتبادل المنافع والمصالح، وإنه على الرغم من أن حياة المتجاورين لا تخلو من صراع على الموارد أو نحوها، إلا أن الصراع نادراً ما يحدث بين قبائل التمازج، وذلك نظراً لغنى مناطق الحزام، والتي تمثل أغنى إقليم طبيعي في القارة الإفريقية، حيث يضم 55% من القطاع القومي، وكل حزام الصمغ العربي في السودان، وكل آبار البترول المنتجة حتى الآن، ومعظم مشروعات الزراعة الآلية المطرية، وغير ذلك من الموارد. وهذا الحزام يلعب دوراً كبيراً في الإسهام في تثبيت مكونات الشخصية السودانية من حيث التدين واللغة والزي والتواصل الاجتماعي والثقافي. وأن التمازج القائم بين قبائل الحزام يأتي تأكيداً على قيم القبيلة والمتمثلة في الكرم والتسامح وإغاثة الملهوف وحماية الضعيف، والتعاقد في الأفراح والأتراح وكما تربط بين تلك القبائل طقوس الحصاد والفرع والنفير، وكل صور التكافل الاجتماعي، ويتضح ذلك من حيث اللغة والمعتقدات والأعراف والتقاليد والأزياء والوشم (الشلوخ) والآداب والفنون وآلات العزف كالطبول والربابة والتفارة والإنشاد والغناء والرقص وغيرها⁽⁹⁾.

رغم أن انتشار الإسلام في جنوب السودان قد تسبّر بعض الشيء، بسبب آثار السياسات الاستعمارية السابقة، ونسبة لكثرة الأدغال والأحراش والأمراض مثل مرض النوم "ذبابة التيسي تيسي"، مما شاب انتشار الإسلام في جنوب السودان القديم بعض القصور؛ فلم يكن متعمقاً في نفوس معتنقيه بسبب اللغة وعدم استقرار السكان، إن دول الاستعمار الغربية متمثلة في الكنيسة والتبشير، قد ربطت في أذهان العامة دخول الإسلام بتجارة الرقيق، هذا بالإضافة إلى أن بعض أقوال الباحثين بأن اختلاط دعوة الصوفية في الجنوب قد أصابها خلط كبير بالموثوثات الوثنية الإفريقية لدى بعض القبائل، مما أحدث تعميماً لرؤية الأسلمة ونشر الدعوة⁽¹⁰⁾.

إن الدين يلعب دوراً كبيراً في الحياة السودانية على وجه الخصوص، وأنه يستخدم أداة للتعبئة والحشد منذ أمد بعيد؛ فالتجربة الإنسانية قد أثبتت أن الدين قيمة أساسية لدى المواطن السوداني وهي محرّك له في كل حياته.

وعلى الرغم من أن العلاقات الثقافية والاجتماعية في السودان تمتاز بحزام تمازج متداخل

وعميق، إلا أنها علاقات تديرها القبيلة، وهي تمثل أكبر مؤسسة اجتماعية بكل من العالم العربي والإفريقي، غير أنه تأتي أهمية التداخل الثقافي والديني بين قبائل التمازج في السودان القديم الحديث، من أنه تداخل بين العديد من ولايات السودان، حيث يضم حزام التمازج ولايات من الشمال هي: جنوب دارفور وجنوب كردفان وجنوب النيل الأبيض وجنوب النيل الأزرق، تقابلها أربع ولايات من الجنوب هي: غرب بحر الغزال وشمال بحر الغزال والوحدة وأعالي النيل، هذا إضافة لإدارة أبيي، كما أن هذا الحزام يضم العديد من قبائل السودان والتي من أهمها: الإنقسنا والفونج وسليم والمسيرية والشلك والدينكا والنوير والنوبة والرزيقات والهبانية⁽¹¹⁾.

فقد اكتسب التعايش السلمي في السودان أهمية متصاعدة نظراً إلى تشكيلته الجغرافية والتاريخية والاجتماعية والثقافية والعرقية؛ بالإضافة إلى التنوع الديني الفريد، فكان لا بد من إدارة هذا التنوع بحكمة ووعي لكي يصبح التعايش السلمي حالة مسيطرة، دون خلافات أو شقاق.

فمنذ تأسيس دولتي علوة والمقرة، جاء الإسلام سلمياً عبر وثيقة واتفاق، ثم توجت المسألة عبر توافق السلالات والثقافات المختلفة عند التقاء عبد الله جماع وعمارة دنقس في مملكة الفونج التي شكلت تجسماً ثقافياً متكاملًا استمر لأكثر من ثلاثة قرون عبر حكم فيدرالي فريد يجسد ثمرة الوحدة بين الأعراق وثقافة تلبى الرغبات والأشواق، وانفتحت الأبواب بسماحة هجرة العرب ودخلت الطرُق الصوفية من الشرق والشمال الإفريقي والشام والحجاز، وما تزال مملكة الفونج مستمرة عبر ثقافة الذكر والطرق الصوفية والتكوينات المجتمعية التي جاءت نتيجة التصاهر والانصهار والانتقال من المجتمع الأموي للمجتمع الكبير (الملك عجيب) صاهر البجا والأرتيقا، و(بادي) أرسل ابنه لبني شنقول، وأسس الرباطاب والجعليون مملكة ثقلي؛ فأصبحت التجربة التاريخية تصب لصالح التواصل الثقافي عن طريق تفاعل وتصاهر المجموعات السكانية من غرب إفريقيا مع وسط وشرق إفريقيا. فانتشرت قبائل الفلاتة والهوسا في كل مكان، وأصبحت السارا والنوير والأشولي والزاندي بينهم تداخل قبلي كبير، ودينكا نقوك والمسيرية في أبيي كان التعايش السلمي والتداخل الثقافي أمراً طبيعياً بينهم⁽¹²⁾.

وبالتالي فالناظر إلى مبنى التاريخ السوداني يجد أن العلاقة الوطيدة بين «الدولة» و«الثقافة» ومن أهم عناصرها الدين الإسلامي - قد ساهمت كثيراً في تشكيل عناصر ومظاهر «الهويات» الخاصة بالمجموعات المختلفة التي أخذت تندمج بصورة لم تكتمل بعد في الكيان القومي السوداني. والواضح أن العنصر الثقافي والديني على وجه التحديد، لم يكن منفصلاً عن مرامي وأغراض الجماعات السودانية العديدة أو عن مرامي وأغراض الاتجاه القومي الوحدوي، مع تباين الاتجاهين وتصارعهما أحياناً.

هذا مع ضرورة التأكيد على أن تميز هذا العنصر الثقافي (الديني) واستقلاله أمر جدير بالذكر. ولا بد من الإشارة هنا إلى «الآلية الدقيقة» التي ظلت تمثل الجماعات السودانية المختلفة للإسلام ودورها في تشكيل التعبير السياسي الاجتماعي الثقافي المتأثر بالإسلام - دين الغالبية -

والأديان الأخرى، السابقة أو اللاحقة، في هذه البيئة وذلك في إطار غلبت عليه التسويات الثقافية ومزاج التوافق والتعايش، مع عدم خلوه من بعض الصراع الوظيفي. وقد أنتجت هذه الآلية التاريخية نظاماً ظهرت فيه العناصر الثقافية المتناقضة على مستويات مختلفة بحيث لا يصطدم بعضها ببعض، مما ساهم في بناء أرضية مشتركة أساسية، أصبح فيها «الإسلام» رابطاً بين «الهويات» المختلفة في النسيج السوداني القومي الجامع. حيث إن الجنوبي المسلم شريحة مهمة في هذا المنعطف الخطير من عمر البلاد، لأنه يمثل حلقة الوصل بين الشمال والجنوب، فهو يرتبط بالجنوب جغرافياً وبصلة الرحم، وبالشمال عقيدةً ولغةً وثقافةً.

عوامل تأثير السودان على شعوب شرق إفريقيا:

السودان بلد مترامي الأطراف، متعدد الأعراق والثقافات والديانات. غير أنه عرف بالتلاقح العرقي والتمزج الديني والثقافي في عموم إفريقيا، ودراسة هذا التداخل الثقافي والديني بين قبائله المختلفة - دراسة علمية - تستوجب من الفرد أن يضع في اعتباره عوامل كثيرة منها: اللغة والعرق والمعتقد، لكن الشاهد من القراءة في تاريخ السودان نجد أنه تأثر كثيراً بالانصهار العرقي والديني، قبل دخول العرب السودان وبعد دخولهم، فقد كان للسكان في شمال السودان معتقدات دينية قبل الإسلام، مثلما كان لسكان الجنوب أيضاً دينهم ومعتقداتهم وطقوسهم.

هناك عدة عوامل ساهمت في تأثير السودان على شرق إفريقيا منها:

1. عوامل الشخصية السودانية: وهي مميزات الشخصية الذاتية السودانية وسماتها الجاذبة، قد لعبت دوراً في نشر الثقافة السودانية في شرق إفريقيا، حيث كان يتحلى السوداني بتفوق فكري وخلقى جعله نموذجاً يُقتدى به من ناحية الثقافة والأخلاق، بحيث أضحت قبول الثقافة السودانية بصورة واسعة في شرق إفريقيا خاصة في إثيوبيا وارتريا والصومال. والسودان بلد مترامي الأطراف، متعدد الأعراق والثقافات والديانات. غير أنه عرف بالتلاقح العرقي والتمزج الديني والثقافي في عموم إفريقيا، ودراسة هذا التداخل الثقافي والديني بين قبائله المختلفة - دراسة علمية - تستوجب الفرد أن يضع في اعتباره عوامل كثيرة منها: اللغة والعرق والمعتقد، لكن الشاهد من القراءة في تاريخ السودان يوجد أنه تأثر كثيراً بالانصهار العرقي والديني، قبل دخول العرب السودان وبعد دخولهم، فقد كان للسكان في شمال السودان معتقدات دينية قبل الإسلام، مثلما كان لسكان الجنوب أيضاً دينهم ومعتقداتهم وطقوسهم.

2. طبيعة الثقافة السودانية الإسلامية: إن طبيعة الثقافة السودانية وما اتسمت به من سمات وما قام عليها من دعائم، جعلت منه طريقاً قريباً لقلوب الأفارقة في شرق القارة. كما أن موقف الإسلام الإنساني من بعض القضايا التي تهّم الأفارقة مثل الرق والاستعمار والتفرقة العنصرية والظلم وغيرها، جعلت هذه الديانة تدخل في قلوب الأفارقة بسرعة كبيرة.

والثقافة السودانية حين انتشرت على نقاط واسع من العمق الإفريقي، لم تستعبد شعوب المنطقة، وإنما زودتها بالعزة والكرامة، وقوت فيها النزعة إلى الحرية والاستقلال، كما لم تقض على

النظم المحلية لهذه الشعوب، وإنما أكسبتها شكلاً جديداً تلاءمت بمقتضاه مع قيم الإسلام وتقاليده. والشخصية السودانية تتصف بأنها تنتمي إلى الدين في علاقاتها اليومية، ويتصف الواقع الديني السوداني بالتعددية -النسبية- وهو في الحقيقة لا يتناقض مع الجمع بين الوحدة والتعددية، لأن هناك دين الإسلام هو الدين الغالب على بقية الأديان. هذا بالطبع إلى مجموع الأديان الأخرى والمعتقدات القبلية؛ وبكل تأكيد فإن الإسلام يمكن أن يكون علاقة انتماء للشخصية السودانية إذا كان هنالك التزام بضوابط تعدد الانتماء الديني.

3. طبيعة الشخصية الإفريقية: إن أوجه التشابه بين طبيعة الإنسان الإفريقي والإنسان السوداني، كانت أحد الأسباب التي جعلت الإسلام جاذباً بالنسبة للأفارقة، فالإفريقي بطبعه تواق للحياة الكريمة، كما أنه محب للقيم النبيلة كالكرم والشجاعة والصبر وهذا كله ما أتى به الإسلام وتحلّت بها الشخصية السودانية وتقبله الإنسان الإفريقي بصدر رحب وقبول حسن.

4. البيئة الثقافية والاجتماعية والسياسية في إفريقيا: ساعدت الظروف الثقافية والاجتماعية والسياسية التي سادت إفريقيا على انتشار الثقافات المتعددة فيها. حين عاشت إفريقيا ولفترة طويلة في ظل الخرافات الموروثة والفراغ العقدي الذي كان يغطي معظم إفريقيا، ولذا كان انتشار الثقافات الواردة إليها سهلاً وميسراً.

أثر الثقافات المتعددة التي دخلت شرق إفريقيا عن طريق السودان :

توجد هناك بعض القبائل بين كينيا وتنزانيا والتي يرجع أصلها إلى عهد الخديوي إسماعيل، ويطلقون على أنفسهم الأشراف، وأنهم من أصول تركية قديمة، ويعضد ذلك أيضاً أن هؤلاء الناس يتشابهون إلى حد كبير من حيث الشكل العام لتقسيمات الوجه والبنيان الجسماني بالأتراك، وما يزالون يرتدون الجلباب والطربوش الأحمر التركي. بالإضافة إلى ذلك فإنه يوجد شبه كبير في الأدوات والآلات الزراعية المستخدمة في منطقة دول حوض النيل والأدوات التي كان وما زال البعض من المزارعين الأتراك يستخدمونها حتى الآن⁽¹³⁾. وعلى الجانب الدولي الإقليمي فاللغة السواحيلية تعد من أهم اللغات الإفريقية في شرق ووسط إفريقيا، وذلك لانتشارها في رقعة واسعة تشمل تنزانيا وكينيا ويوغندا ورواندا وبوروندي وأجزاء من الصومال وزامبيا وزائير (الكونغو الديمقراطية) وملاوي ومدغشقر وجزر القمر، وجنوب السودان.

ونظراً لأهمية اللغة السواحيلية وأهمية المنطقة المنتشرة بها فإنها تُستعمل في العديد من الإذاعات العالمية، كما تُدرّس في العديد من الجامعات الإفريقية والأوربية والأمريكية والآسيوية كلفة أجنبية ثانية، أو تشكل إحدى لغات الأقسام العلمية بكليات الآداب أو اللغات. وتعد تنزانيا من أكثر الدول التي تتسع فيها دائرة استعمال اللغة السواحيلية على النطاق القومي في شتى المجالات، إذ إنها اللغة القومية والرسمية بها.

وتعد كذلك لغة قومية في كينيا، أما في باقي دول شرق ووسط إفريقيا، فاللغة السواحيلية تُعد اللغة المشتركة التي يتواصل بها معظم أفراد شعوبها كلفة ذات انتشار واسع بين العديد من اللغات

الإفريقية المنتشرة في تلك المنطقة، بما يجعلها بحق لغة تفاهم مشترك على نطاق واسع بين أفراد القبائل المنتشرة في شرق ووسط إفريقيا على اختلاف لغاتهم ولهجاتهم. وتعد منطقة ساحل شرق إفريقيا الموطن الأصلي للغة السواحيلية، وكذلك الجزر القريبة من الساحل مثل: زنجبار ومبما ومافيا وممباسا، حيث يتحدث سكانها اللغة السواحيلية كلغة أولى وأساسية⁽¹⁴⁾.

وتعد اللغة العربية أبرز هذه اللغات وأهمها تأثيراً في اللغة السواحيلية، ويرجع ذلك لظروف الاحتكاك المستمر بين التجار العرب ولغتهم العربية وبين قبائل البانتو في شرق إفريقيا ولغتهم البانتوية، مما كان له عظيم الأثر في اقتراس اللغة السواحيلية للعديد من المفردات العربية، وخاصة في مناطق ساحل شرق إفريقيا والجزر القريبة منه حيث يرجع أصل العديد من السكان إلى جذور عربية من منطقتي شبه الجزيرة العربية والخليج العربي.

ومعنى ذلك أن اللغة السواحيلية ترتبط ارتباطاً وثيقاً باللغة العربية والثقافة الإسلامية التي ساهم السودان في نشرهما في تلك المنطقة، وذلك لأن حكام منطقة شرق إفريقيا في تلك الفترة والتي بدأت تنتشر فيها اللغة السواحيلية كانوا من العرب العُمانيين الذين كانوا يدينون بالإسلام ويتحدثون اللغة العربية، وهو ما تشير إليه النسبة العالية لاقتراس اللغة السواحيلية للمفردات العربية في المجالات المختلفة لاستخدام اللغة السواحيلية بما في ذلك المجال الأدبي، وخاصةً المصطلحات الأدبية المتعلقة بالأساليب اللغوية، وكذلك المتعلقة بالشعر وأنماطه على اعتبار أن الشعر كان يُعد أهم الأنماط الأدبية الذي كان يستحوذ على اهتمام الصفوة من المثقفين في تلك الفترة⁽¹⁵⁾.

مساهمة الثقافة السودانية في المنطقة :

إن مملكة الفونج أو "السلطنة الزرقاء" الإسلامية التي قامت في وسط السودان وامتدت قروناً، قد ساهمت في نشر الثقافتين العربية الإسلامية في باقي أجزاء العمق السوداني ومن ثم إلى المناطق المجاورة في الشرق الإفريقي، وكانت هذه المملكة بمثابة أول اتحاد بين العرب الوافدين والسكان الأصليين. وتعتبر أول مملكة إسلامية قوية ذات شوكة وسلطان واقتصاد مستقر قائم على الزراعة في وسط السودان؛ عندما تحالف العبدلاب والمجموعة العربية الجهنية بقيادة عبد الله جماع وعمارة دنقس من الفونج، فهو أول تحالف سياسي وعسكري بين الغابة والصحراء في السودان⁽¹⁶⁾، لأن كلا المجتمعين مهما اختلفت حولهما الآراء إلا أنهما دون أدنى شك نتاج طبيعي لتمازج عربي إفريقي.

وقد نشأت مملكة سنار بعد انتشار الإسلام و اللغة العربية نتيجة لتزايد الوجود العربي والتصاهر بين العرب والنوبة. ولعل اتفاقية البقط هي التي وضعت الإطار العام الذي سمح للعرب بالعبور من صعيد مصر والسير على امتداد حوض النيل جنوباً. (ربما كان للترتيبات المتفق عليها بمقتضى اتفاقية البقط بين العرب والنوبة في شمال السودان عام 652م أثر فاعل في مجمل تفاعلات عملية التحول الاجتماعي والثقافي في السودان وعلى امتداده حتى أواسطه بل امتد إلى أجزاء من الشرق الإفريقي. إن أهم خصائص هذه الاتفاقية السلمية أنها قد خلقت مناخاً متصالحاً وأطراً للتعايش السلمي أدى في محصلته النهائية لعملية من الاندماج والتفاعل العربي والإسلامي في المحيط المحلي

وبطريقة تدريجية وسلمية وعلى المستويات الدينية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ومن خلال ذلك تمت عملية شاملة لإعادة تشكيل الثقافة المحلية حيث غلبت عليها الخصائص والمكونات العربية والإسلامية؛ وقد ظلت اتفاقية البقط سارية لأكثر من 600 عام مما أتاح للعرب فرصة المصاهرة والوصول إلى السلطة مستفيدين من نظام انتقال الوراثة عن طريق الأم في مملكة المريس شمال دنقلا و دولة المغرة. لقد احتضنت سنار حضارة مملكة الفونج متعددة الثقافات والأعراق وبسطت نفوذها على السلطنات والممالك والأقاليم المحيطة بها بما فيها مملكة علوة بعاصمتها سوبا والممالك والمشايخات الأخرى. إن الفونج قد بسطوا نفوذهم على معظم ما يعرف بالسودان الشمالي الآن وأثر ذلك في اللهجات المحلية غير العربية التي كانت سائدة في المنطقة حتى أصبحت العربية هي لغة التخاطب بين القبائل المختلفة من عرب وغيرهم؛ ولعل ذلك يعود بالدرجة الأولى للانسياب السلمي للثقافة الوافدة عبر التجار والعلماء الذين أتاح لهم قيام دولة سنار الاتصال بحرية مع المواطنين، كما أن القدوة الحسنة التي تمثلها سلاطين سنار هي الأخرى قد ساعدت كثيراً في هذا الاتجاه⁽¹⁷⁾.

إن السودان وبخصائصه الجغرافية والسكانية وإرثه الحضاري قد كان عميق التفاعل مع محيطه الإفريقي والعربي والإسلامي وكلها عوامل قد كانت كافية لتعطي وتفرز للسودان ثقافته الخاصة والمميزة والتي أثبتت قدرة عالية على الاستدامة في مقابل الثقافات الأخرى الوافدة. وبهذه الأبعاد فإن سنار قد أرست دعائم القومية والثقافة السودانية وقيمها التي كانت لها آثارها العميقة في تشكيل الهوية الثقافية للبلاد وتكوينها القومي ومنها يمكن أن نستمد نموذج العلاقة الإيجابية ما بين الوحدة والتنوع والتي ينبغي أن تصبح بؤرة ومركزاً للجاذبية في عملية التحوّل الشامل في السودان. وما كان لهذه الثقافة أن تتوسع وتتمدد في هذه المساحة الشاسعة من السودان لولا الدور الكبير الذي قامت به القبائل المستعربة خاصة وأن بعض القبائل العربية وعلى قلتها قد احتمت بالبادية والصحراء بحثاً عن بيئتها وحفاظاً على هويتها الخاصة.

لقد اهتم ملوك سنار بالعلم ولذلك أقاموا رُواق السنارية في الأزهر بالقاهرة من أجل طلاب مملكة سنار المبتعثين إلى هناك، وشجعوا هجرة علماء الدين الإسلامي للهجرة إلى السودان للدعوة و نشر العلم. وانشأ أحد سلاطين مملكة سنار ويدعى بادي الأحمر وقفاً بالمدينة المنورة لاستقبال الزوار من مملكته للإقامة هناك عند زيارتهم للأراضي المقدسة ولا يزال جزء من أوقاف السودان هناك. ونتيجة لذلك انتشرت العلوم الإسلامية واللغة العربية بصورة نظامية خاصة مع انتشار الخلاوى التي تعرف بالكتاتيب في السودان لتحفيظ القرآن الكريم وعلوم العربية والحساب. وكان لهذه الأماكن أثر بالغ الأهمية حيث تلاقت الجماعات السودانية من مختلف مناطق البلاد وتمازجت واختلطت بدرجة كبيرة وقامت على إثر ذلك مدن وقرى أدت إلى تحول كبير في حياة الناس من البداوة إلى المدنية والتحضر. وفي عهد دولة سنار دخل التصوف إلى السودان على يد الشيخ تاج الدين البهاري القادري قادماً من الحجاز عام 1571م، وأقام في وادي شعير بالجزيرة وأخذ عنه اليعقوباب ومحمد ود رحمة الحلوي وشاع الدين ود التويم الشكري وعجيب المانجلك في قري من العبدلاب ومحمد

الهميم ود عبد الصادق الركابي. وقد أثر التصوف على الحياة الثقافية والهوية السودانية حيث ترك بصمات واضحة نجدها في سلوك السودانيين عموماً مما بسط قيم التسامح والكرم والنجدة والوفاء والأخوة الصادقة؛ وأن ذلك الأثر أيضاً ينعجلي في أدبهم وعاداتهم وتقاليدهم ولذلك يعتبر التصوف أحد أهم مكونات الثقافة في السودان. لقد كان لقيام مملكة سنار دور في بسط الأمن والاستقرار على رقعة جغرافية واسعة وبالتالي مهد لتواصل القبائل العربية، وأدى لمزيد من التجانس والانتشار. وعلى إثر ذلك استقرت بعض القبائل العربية وأخذت في التحضر وأقامت القرى على ضفاف النيلين الأزرق والأبيض، وانتشرت فيها دور العلم مثل الخلاوى والمدارس الدينية التي أسهمت بقدر كبير في نشر علوم الدين واللغة العربية، خاصة بعد اتصال سنار بالأزهر الشريف في مصر وبمراكز الثقافة الإسلامية الأخرى في الحجاز والمغرب العربي، عن طريق هجرات الحجيج من شرق وغرب إفريقيا وشمالها مروراً بسنار التي صارت قبلة للناس من كل حدب وصوب. لقد جلب القادمون من الغرب مذهب الإمام مالك ورواية ورش عن نافع. ونظراً لوقوعها في طريق الحج أصبحت سنار مستقراً لكثير من الناس القادمين من ممالك الحزام السوداني الغربي مثل: وداي وكانم وبرنو وباقرمي ومالي وسنغاي وسوكوتو في عهد عثمان دانفوديو، ومملكة الفوطة التي قامت تحت حكم عمر بن سعيد الفوتي؛ وفيما بعد قدم الحاج عمر بنفسه من مالي لتستقر أسرته في منطقة سنار. ويظل أحفاده هناك حتى يومنا هذا. إن سلطنة سنار قد أمدت السودان الحديث بأهم خصائصه القومية المتواصلة بين الأجيال بسبب التمازج العرقي والثقافي الذي تم برعاية تلك الدولة⁽¹⁸⁾.

وهكذا يعتبر السودان هو أكثر الدول العربية توغلاً في جسد إفريقيا وقد أعطته هذه الميزة بعداً إستراتيجياً عبر التاريخ وخلال العصر الحاضر، حيث تعتبره جميع الكتابات الإستراتيجية المعبر العربي إلى إفريقيا سياسياً وجغرافياً وحضارياً، أو الجسر الذي تتعاون فيها الحضارتان الإسلامية والإفريقية، لا بسبب موقعه الجغرافي فقط، ولكن بحكم تكوينه السكاني حيث يشكل السودان من أعراق متعددة يندمج فيها الجنس العربي والإفريقي كما تلتقي فيها الحضارة الإسلامية بالحضارة الإفريقية. وتتنظر الدوائر الإستراتيجية الغربية إلى المقدرات الإستراتيجية للسودان باعتبارها دولة إذا ما تمكنت من النمو والتطور والاستقلال الحضاري وبناء جيش كبير واقتصاد قوى فإنها ستحدث انقلاباً خطيراً في الوضع الإستراتيجي في المنطقة المحيطة بها خاصة منطقة وسط إفريقيا ومنطقة القرن الإفريقي، وكذلك السيطرة على البحر الأحمر وسواحلها، وبالتالي إضعاف المكانة الإستراتيجية المصطنعة لإريتريا، وربما يسبب ذلك نهوضاً كبيراً وتحولاً إستراتيجياً في طموحات الأقليات المسلمة في إفريقيا، ولذلك كان الدعم المستمر لحركة التمرد في الجنوب الذي اندلع في أغسطس عام 1955م حتى توقيع اتفاق نيفاشا عام 2005م.

ومن الملاحظ أن أكثر من 90% من سواحل البحر الأحمر تقع داخل السواحل العربية الإسلامية، والاختراقات غير العربية لهذه الجغرافية البحرية هما الشاطئ الإسرائيلي عبر إيلات، وكذلك السواحل الإريترية (25 كلم)، وعليه فإن إعادة تنظيم أمن البحر الأحمر يتوقف على توافق

عربي إفريقي مشترك.

الأبعاد الثقافية في علاقات السودان بجواره الإقليمي:

تُعد الدولة السودانية في شمال السودان دولة إفريقية أصيلة، وهي خليط إفريقي عربي (Afro Arab Mix) انصهر فيما بينه مشكلاً بوتقة إثوثقافية مُترابطة مشكلة جسراً من التواصل منذ الحقب التاريخية القديمة بين العالم الإفريقي والعربي، ولكن مصالح الغرب أبت إلا أن تجسد العزلة بين الشمال الإفريقي العربي والجنوب الإفريقي الذي يُعتبر السودان أحد حلقات وصله عبر دفع أبناء الجنوب نحو الانفصال. إن أبناء الشمال السوداني جزء لا يتجزأ من أبناء هذه القارة يتفاعلون مع قضاياها في سبيل رفعة القارة الإفريقية، وهم من أوائل الأفارقة الذين بذلوا جهداً تاريخياً مقدراً من أجل تحرير القارة الإفريقية من براثن الاستعمار الأوربي (European Colonization)، والوقوف ضد نظام الأبارتهيد (التمييز العنصري) (Apartheid)، كما أنه الآن يساند الجهد الجماعي الإفريقي للعمل على حماية مقدرات وموارد القارة الإفريقية من تغول المستعمرين الجدد القادمين لنهب موارد القارة الإفريقية، فإن دعم إطار العلاقات السودانية الإفريقية عبر توثيق علاقات السودان الثقافية بدول المحيط الإقليمي للسودان يُشكل أحد أهم المحاور التي تساعد في دعم السلام الإقليمي للدولة السودانية⁽¹⁹⁾.

ولقد ظل السودان حلقة وصل بين الثقافات العربية والإسلامية والإفريقية، ومن خلال النقاء وتلاقح هذه الثقافات المتعددة، أصبح السودان مصدر ثراء اجتماعي وثقافي وفكري كبير، شكّل خليطاً إثوثقافياً قوياً ومتجانساً فيما بينه، يحمل روح الانتماء للقارة الإفريقية بقدر ما يحمله من انتماء نحو الثقافة العربية مصدر ثرائه الثقافي الممتد، هذا مما جعل الالتقاء من السودان الشمالي مصدر اتصال متواصل بين إفريقيا والعالمين العربي والإسلامي. إن توثيق العلاقات مع دول المحيط الإقليمي للسودان يعتبر من الأهداف الإستراتيجية للدولة، وي طرح توثيق العلاقات فكرة استنباط إستراتيجيات نابعة من جهود بحثية مكثفة ومعلومات ذات قيمة عن دول المحيط الإقليمي للسودان تساعد في وضع منهج وأسلوب عمل يساعد في توثيق هذه العلاقات، كما يجب أن تراعى الإستراتيجيات المعدة مسألة الأولويات الإقليمية (Regional Priorities) للسياسة السودانية والتي تتشكل من الأولويات التالية⁽²⁰⁾:

دول الجوار اللصيقة (Neighboring Countries):

بعد انفصال الجنوب عن الشمال السوداني أصبحت دول الجوار اللصيقة بالسودان سبع دول هي مصر إريتريا، أثيوبيا، جنوب السودان، إفريقيا الوسطى، تشاد وليبيا، فمصر تعني رقماً إقليمياً مهماً فهي فاعلة في الإطار العربي والإفريقي، وتمتلك خبرات كبيرة في النواحي السياسية والاقتصادية، والعسكرية والعلمية، فمن الناحية السياسية والأمنية هناك احتياج للتسيق بين مصر والسودان في ملفات مهمة ورئيسية منها ملف التكالب الأجنبي على السودان ومحاولة تفتيته، وملف المياه، ملف الوجود الإسرائيلي في منابع النيل، وملف أمن البحر الأحمر والتواجد العسكري الأمريكي في القارة

الإفريقية واستبعاد بعض الدول العربية من التنسيق مع القيادة الأمريكية لإفريقيا، بالإضافة للخطط المشتركة من أجل تنسيق الجهود لتعزيز العلاقات بالدول الإفريقية في إطار حملة منسقة لحماية الأمن الوطني لكل من السودان ومصر.

أما إريتريا فتوثيق التعاون معها مهم لإريتريا تمتلك شاطئاً طويلاً على البحر الأحمر، كما يمكن توجيه استثمارات سودانية في مجال التعدين وصيد الأسماك وإقامة مناطق حرة في موانئها يحل أزماتها الاقتصادية ويعود بالنفع على السودان علماً بأن التعداد السكاني لإريتريا لا يتجاوز (6) ملايين نسمة، أما إثيوبيا فهي دولة لها وزنها الإقليمي وتعدادها السكاني يفوق 85 مليون نسمة وتعاني من ضائقة اقتصادية نتيجة لارتفاع معدل السكان، الاستثمار السوداني في إثيوبيا في مجال الصناعات التحويلية والزراعية يسهم في حل مشاكل إثيوبيا ويدر دخلاً مُقدراً للسودان كما يساهم في رفع حجم التبادل التجاري بين البلدين، مع العلم بوجود عمالة إثيوبية ماهرة في شتى المجالات ورخيصة الأجر، كما أن احتياجات إثيوبيا للبتروول وموانئ لصادراتها ووارداتها يشكل بعداً آخر في توثيق العلاقات معها، وتطوير العلاقات العلمية بين الجامعات السودانية والإثيوبية ينقل خبرات الغرب المتعاون معها إلى السودان. أما جنوب السودان وإفريقيا الوسطى فيحتاجان لاستثمارات في مجال البنية التحتية والخدمات وتسهيلات في الموانئ السودانية وتفعيل التجارة الحدودية من أجل سد احتياجاتهم من السلع الرئيسية والسودان يعتبر أحد المناطق التي تنافس بها هاتان الدولتان، كما يحتاجان لفرص تعليمية في الجامعات والمعاهد السودانية. أما تشاد فهي تحتاج للموانئ السودانية في مجال الصادرات والواردات والخبرات النفطية السودانية حيث بها احتياطات بترولية كبيرة، وتوسيع حجم التبادل التجاري والعلمي مع السودان، أما ليبيا فيمكن تطوير العلاقات معها في المجالات البترولية والاستفادة من خبراتها في مجال حصد المياه الجوفية وتنمية التجارة البينية، ولكن الأوضاع غير المستقرة بها الآن تحتاج لتأمل من الجانب السوداني.

منطقة القرن الإفريقي (Horn of Africa) :

يشكل القرن الإفريقي مدركاً جغرافياً يرتبط بالموقع على الخريطة، ومفهوم القرن الإفريقي في بداياته ارتبط بالقضية الصومالية وعلاقتها المعقدة مع إثيوبيا، ولكن المفهوم سرعان ما اتسع استخدامه ليشمل السودان، فطبيعة التفاعلات الداخلية والخارجية المرتبطة بالتطور الجيوستراتيجي للمنطقة قد أسهم في إعادة صياغتها وتركيبها أكثر من مرة واحدة، فالحروب الأهلية، والصراعات العنيفة على السلطة، وانهيار مشروع الدولة الوطنية والكوارث الطبيعية والتنافس الدولي على الموارد والنفوذ لم ينقطع عن المنطقة بأكملها، وكلها عوامل أسهمت في التوسع في استخدام مفهوم القرن الإفريقي، وبعد نهاية الحرب الباردة، أعيدت صياغة منطقة القرن الإفريقي من الناحية الجيوستراتيجية مرة أخرى لتعكس حقيقة سياسات الهيمنة والنفوذ للقوى الأجنبية في المنطقة، وقد تم في هذا السياق اقتراح مفهوم القرن الإفريقي الكبير ليعبر عن المصالح السياسية والاقتصادية والأمنية للدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل في شمال شرق إفريقيا، بالإضافة إلى

منطقة البحيرات العظمى، وبعد هجمات 11 سبتمبر 2001م أدت العديد من الاعتبارات الأمنية ببعض أدبيات التفكير الإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية إلى التوسع في استخدام مفهوم القرن الإفريقي ليشمل اليمن وربما بعض بلدان الخليج العربية، عليه فإن استشراف معالم المستقبل والحديث عن مستقبل الخريطة الجيوسياسية للمنطقة يعتمد على جملة من العوامل المؤثرة في بيئة الصراعات داخل القرن الإفريقي، أولهما يرتبط بإستراتيجيات التدخل الدولي في المنطقة، أما الثاني فيرتبط بانعكاسات ظهور النفط في كثير من دول المنطقة، وهو ما يعني إضافة بعد جديد لطبيعة التوترات القائمة، حيث إن ظهور النفط في المنطقة أدى إلى إعادة حسابات أطراف الصراع الداخلية كما أنه جذب أطرافاً خارجية طامحة لكسب السيطرة والحصول على هذه الثروة، ويمكن أن نشير إلى أن أحد أهداف القيادة الأمريكية لإفريقيا (AFRICOM) تتمثل في محاربة النفوذ الصيني (Chinese Hegemony) المتنامي في المنطقة، وتأمين الوصول إلى حقول النفط، ولاشك أن التفاعل بين هذه المتغيرات الداخلية والخارجية سوف يؤدي إلى إعادة رسم خريطة القرن الإفريقي الكبير، وعليه ما حدث من انفصال للجنوب يدخل في ضمن هذا الإطار، وبناء على ذلك توطيد العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية مع جيبوتي مهم من الناحية الأمنية لأهمية الموقع الجيوسياسي لها، فتحكمها في مداخل البحر الأحمر ووجود قاعدة ليمونير (Lemonier) الفرنسية وقاعدة ليمونير الأمريكية التي توجد بها قوات المهام المشتركة الأمريكية (Combined Joint Task Force CJTF) والتي تساهم بلا شك في كل العمليات الموجهة نحو السودان، يجعل من جيبوتي موقعاً جيوبوليتيكياً (Geopolitical) مهم للسودان يمكن منه تأمين حركة الملاحة من وإلى السودان عبر باب المندب، كما يمكن من خلاله التعاطي مع مجريات الأحداث في الصومال وسواحل المحيط الهندي، وإعطاء تفسيرات لظاهرة القرصنة الصومالية وتأثيراتها على خطوط الملاحة القادمة من وإلى السودان، وظاهرة اختطاف السفينة القادمة للسودان محملة بمعدات لمصنع سكر النيل الأبيض تؤكد أهمية التواجد السوداني العسكري والأمني بجيبوتي عبر تفعيل برتوكول تعاون أمني عسكري يسمح بوجود تسهيلات أمنية وعسكرية بجيبوتي⁽²¹⁾.

منطقة حوض النيل (River Nile Basin) :

أصبحت قضية الأمن المائي في حوض نهر النيل ومستقبل موارده المائية والطلب على المياه من التحديات التي تواجه الأمن المائي لدول حوض نهر النيل، حيث إن الماء يشكل محور الجغرافيا السياسية في المراحل التاريخية المختلفة التي مرت بالمنطقة وأساس التفاعلات الحضارية والصراعات والتدخلات الخارجية، وما زالت المياه في بدايات القرن الحادي والعشرين تعتبر من أخطر التحديات التي تواجه العالم بأسره، إن نهر النيل الذي يجري من منبعه في بحيرة فيكتوريا وبحيرة تانا حتى مصبه في البحر الأبيض المتوسط والذي يضم تسع دول تمت تسميتها بدول حوض النيل وهي: (بوروندي ورواندا وتنزانيا وكينيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ويوغندا وإثيوبيا والسودان ومصر)، ودولة إريتريا التي أضيفت لهم بوصفها دولة مراقبة، أخذت أزمة المياه فيه تبرز للسطح بين الدول المكونة

لحوضه، وتشكلت حالة من الاستقطاب الحاد بين دول المنبع والمصب التي تشكل جزءاً من حلقة تصعيد الصراعات التي تخدم مصالح أجندات خارجية في القارة الإفريقية، والمتابع للأخبار التي تتناقلها وسائل الإعلام العالمية وبالأخص الأمريكية والإسرائيلية والبريطانية في هذه الفترة، يجد أن أغلبها يتحدث ويروج عن أن هنالك حرباً قادمة في المستقبل القريب بين دول حوض نهر النيل مما يدل على أن هنالك ترويحاً إعلامياً لقضية المياه في حوض نهر النيل قبل وبعد التباين والخلاف الذي برز بين دول المنبع والمصب عقب اجتماعي الإسكندرية وشرم الشيخ والذي بعده قامت خمس من دول المنبع بتوقيع اتفاقية إطارية جديدة فيما بينهما في 14 مايو 2010م في عنتبي دون السودان ومصر مما أدى إلى تأزيم الموقف وزيادة التوتر في منطقة حوض نهر النيل، إن الكثير من الباحثين في شؤون المياه والسياسة والدراسات الإستراتيجية في منطقة حوض نهر النيل يؤكدون ويتفقون أن حل الأزمة القائمة الآن بين دول المنبع والمصب حول كيفية توزيع واستخدامات المياه، يكمن في ترسيخ مبدأ التعاون بين دول حوض نهر النيل، بمعنى أن يخدم مسارات التنمية في كل دول حوض النيل دون الإضرار بمصالح أي دولة من دوله، عليه لا بد من اختراق سوداني إيجابي لكل دول المنبع بحوض النيل عبر إقامة مشاريع اقتصادية تعتمد على تنمية الموارد المائية والاستفادة منها بصورة تضمن استمرار تدفق المياه إلى السودان وتعود بفائدة اقتصادية له وتحقق فائض من المحاصيل الزراعية تواجه مشاكل الأمن الغذائي التي يمكن أن يتعرض لها.

مناطق التجمعات الاقتصادية - الشرق ووسط إفريقيا :

الكوميسا (COMESA): وهو من التكتلات الإفريقية الاقتصادية الكبيرة والذي ينتمي السودان لعضويتها ويتكون من السودان وليبيا وكينيا وإثيوبيا ويوغندا وجيبوتي وإريتريا والكنغو الديمقراطية ورواندا وملاوي وسوازيلاند وبوروندي وجزر القمر وجزر موريشوس وسيشل، تفعيل هذا التجمع الاقتصادي وتعميق علاقات السودان بدوله يشكل صمام أمان للأمن الوطني السوداني في المجال الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

الإيكاس (ECCAS): وهي الجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا وهي تتكون من أنغولا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وتشاد وإفريقيا الوسطي والكاميرون والجابون والكنغو برازيفيل وغينيا الاستوائية، وهي منظومة تشارك دولها في تكتلات اقتصادية أخرى، وتحتاج دول هذه المجموعة لمشروعات البنية التحتية ومشاريع التنمية الاقتصادية، وتطوير اتجاهاته التعاون معها في هذه المجالات يمهّد لكسب وجود اقتصادي كبير في المنطقة يعمل على زيادة الثراء الاقتصادي للدولة السودانية.

إن موقع السودان الوسطي في قلب القارة الإفريقية يتيح له الكثير من الفرص لبناء تحالفات مع الدول المجاورة له، اعتماداً على قدراته وموارده، الشيء الذي يدعم نشوء علاقات إستراتيجية مع هذه الدول. وتوجد في القارة الإفريقية عدد من التجمعات والأحلاف الاقتصادية القوية يمكن للسودان التعاون في إطارها لتحقيق أهدافه الإستراتيجية. وهنالك حاجة ملحة لدى السودان لتكوين

رؤية إستراتيجية محددة وواضحة المعالم للتعامل مع محيطه الجغرافي في ظل المهددات التي تحيط به من قبل القوى الغربية.

ترابط السودان مع دولة جنوب السودان :

هنالك كثير من القواسم المشتركة في ثقافة الشمال والجنوب ويرجع ذلك إلى التاريخ المشترك، وطول فترة التعايش إذ أن السودان - قبل الانفصال - كان يشكل وحدة سياسية متجاذبة ثقافياً واجتماعياً، متنافرة سياسياً منقسمة إلى كيانات وأحزاب. ومع أن كثير من الكتاب يتحدثون عن انضمام الجنوب للسودان الحالي في فترة الحكم التركي. لكن التاريخ القديم يشير إلى أن حركة وتقل الإنسان القديم في السودان كانت تضم معظم الأراضي التي تشكل السودان ما قبل الانفصال. ومن أهم مكونات الترابط بين دولتي السودان الشمالي والجنوبي⁽²²⁾:

التراث الشعبي: يُقرب التراث المشترك الشقة بين المجموعات المتباينة، ويخلق وحدة فكرية وتقارباً وجدانياً يمثلان دعامة من دعائم الارتباط المشترك؛ ونلاحظ أن التشابه في المعتقدات والعادات والتقاليد والقيم يصل إلى حد التطابق في بعض السمات المشتركة بين شعبي الدولتين.

المعتقدات: إن الصورة الواقعية للممارسات الدينية والتي تهيمن على الحياة اليومية وتشغل ذهن المواطن البسيط تبين تقارباً آخرأ في مجال العقيدة بين المجموعات المختلفة، ويذكر فكرة القوى الوسطى والوسيطه والتي تربط بين الإنسان العادي البسيط والإله الأعلى. نجد هذه الفكرة في المعتقدات المحلية في جنوب السودان كما نجدها في صلب الإسلام الشعبي، والذي يمارسه أغلبية المسلمين في السودان، ففي حين يلعب (الكجور) أو (الواسطي) هذا الدور عند أصحاب الديانات المحلية، يلعب الدور نفسه القساوسة والرهبان عند المسيحيين، كما أن الغالبية العظمى من المسلمين يعتقدون أن المشايخ والأولياء يلعبون دوراً روحانياً مهماً في حياتهم اليومية وفي صلواتهم بالمولى عز وجل. وكثير من المسلمين السودانيين يتوجهون بمشاكلهم الدينية والدينية للمشايخ والأولياء، وقد تلاحظ أن هنالك تشابهاً بين الدور الذي يقوم به المشايخ وأولياء الله في السودان والدور الذي تقوم به القوى الروحية الوسطى⁽²³⁾. والسبب في ذلك هو تأثير الديانات التقليدية في ممارسة الأديان السماوية، فعناصر الوثنية ماثلة في الديانات السماوية عند الأفارقة عموماً والسودانيين خاصة، لأن الأديان هنا نشأت في كنف الوثنية. تلك المعتقدات على سبيل المثال لا الحصر - توجد في أقاليم السودان المختلفة في شرقه وغربه وشماله وجنوبه، وتوجد بين المسلمين والمسيحيين كما توجد بين معتقي الديانات السودانية المحلية، فهي إذاً تشكل تراثاً مشتركاً لاشك أنه يلعب دوراً مهماً في التقارب الفكري بين المجموعات السودانية المختلفة⁽²⁴⁾.

العادات والتقاليد المشتركة: هنالك الكثير من العادات المتشابهة والتقاليد المشتركة بين شتى أقاليم السودان مما يضيق المجال عن حصره، فمثلاً عادة النفير التي تتمتع بانتشار جغرافي وعمق تاريخي كبير، وهي عادة سودانية ونظام للتكامل الاجتماعي والمسلك الاشتراكي في الحياة ينتشر بين مجموعات مختلفة في السودان. كذلك عادة الشلوخ والوشم تجدها منتشرة في كل أقاليم السودان.

وبالنسبة لسكان جمهورية جنوب السودان نلاحظ أن هنالك كثير من أوجه الشبه بين الشلوخ على وجوه وجباه الجنوبيين وبين زخرفة الفخار، في الحضارات السودانية القديمة مما يشير إلى أن الأصل الثقافي مشترك في جذوره العميقة.

التواصل اللغوي: لاشك أن اللغة هي أهم أدوات التواصل بين البشر، وجسر تنتقل عبره الأفكار والمؤثرات من مكان إلى آخر ومن مجموعة إلى أخرى ومن فرد إلى آخر، فتظل اللغة العربية هي القاسم المشترك بين كل السودانيين وسكان جنوب السودان رغم رفض حكومة الجنوب (الحركة الشعبية) في استخدامها كلفة أولى.

إن تعدد اللغات واللهجات في جنوب السودان لا يعني عدم وجود مجال للتحدث باللغة العربية في هذه المناطق، فهناك جماعات كثيرة تتقن اللغة العربية إلى جانب لغتها أو لهجتها الأساسية فيما يسمى بـ (عربي جوبا)، وهي لهجة عربية تخضع لنمط نطق ومخارج الحروف عند أبناء الجنوب. إن عربي جوبا هي اللغة الأولى في جمهورية جنوب السودان - حتى الآن - من حيث عدد المتحدثين بها ومن حيث تعدد مجالات استخدامها ووظائفها، إذ أصبحت اللغة المشتركة الرئيسية للتخاطب بين المجموعات الجنوبية واللغة الأكثر سرياناً كلفة أولى لأعداد متزايدة من الأطفال في مدن جنوب السودان، كذلك هي لغة التخاطب السياسي السائدة والأوفر حظاً للاستجابة والقبول لدى الجمهور. كما أنها ومنذ فترة الاستعمار هي لغة التجارة الوحيدة والرئيسية خاصة في المدن الكبيرة في كل أنحاء جمهورية جنوب السودان، كما أن سكان المناطق المتاخمة لحدود الشمال توجد مجموعات كبيرة منهم تتحدث اللغة العربية بطلاقة وكلفة أم، وربما قوضت تعلمهم لغاتهم الأصلية.

دور الإعلام: يلعب الإعلام بوسائله المختلفة دوراً رئيساً ومهماً في التواصل بين الشعوب، ويستطيع الإعلام أن يحافظ على الصلات القائمة بين الشمال والجنوب، عليه لا بد أن يستمر الإعلام الرسمي وغير الرسمي لجمهورية السودان في تقديم برامج متنوعة عن جنوب السودان، واستضافة المفكرين والمثقفين والإعلاميين والسياسيين الجنوبيين، وأن يخلق صلات حميمة مع أجهزة الإعلام في دولة الجنوب، ويقدم المساعدات اللازمة، ويبدأ في عملية تبادل إعلامي مع كل وسائل الإعلام في دولة الجنوب، ودعم مكاتب وسائل الإعلام المختلفة.

وعلى أجهزة الإعلام في هذه المرحلة أن تركز على الجوانب الثقافية بكل مكوناتها العربية والإفريقية دون انحياز لثقافة على حساب الأخرى، وذلك عن طريق تقريب وجهات النظر ونشر ثقافة كل المجموعات المختلفة وثقافة السلام والتراضي الوطني، وهذا يتطلب فتح الباب على مصراعيه لحوار الثقافات السودانية حتى تتعارف المجتمعات على بعضها، وحتى يجد كل سوداني نفسه في أجهزة الإعلام الرسمية، ويمكن أن يتم ذلك عبر الخطاب الإعلامي الحر والتخطيط الإعلامي الواعي المدرك، الذي يستصحب كل المكونات مثل الآداب والتراث والفنون، مع التركيز بشكل أساسي على الفنون، باعتبارها من أقوى آليات تذويب الحساسيات، وخلق درجة من الرضا الثقافي، ثم التلاحق والتكامل الثقافي. ويمكن تقديم برامج بلغات ولهجات الجنوب وعربي جوبا عن القواسم المشتركة بين

الشمال والجنوب، وعن ثقافات الجنوب، علماً بأن مشاهدة ومتابعة وسائل الإعلام السودانية ما زالت عالية جداً في جنوب السودان، وهناك كثير من الجنوبيين يتابعون القنوات والإذاعات والصحف السودانية، وهم موجودون في دولة الجنوب، فضلاً عن الذين لم يغادروا الشمال حتى الآن، والجنوبيين المقيمين خارج دولتي السودان، فما يزال وجدانهم يشدهم للإعلام السوداني خاصة غير الحكومي، مثل: قناة الشروق وزول والنيل الأزرق وغيرها.

إن العمل المشترك بين الدولتين في مجال الإعلام يساعد في تخفيف حدة الصراعات والتوتر القائم، ويمكن أن تنشط مجموعات من المهنيين والرأسماليين الوطنيين في الدولتين بتأسيس قنوات مشتركة، وإذاعات وصحف، تقدم مصلحة البلدين على الخلافات، وتشر ثقافة الوحدة بين الطرفين، وتقدم برامج مشتركة وفق أهداف معلنة ومحددة تؤدي في نهاية الأمر إلى خلق نوع من القبول المتبادل، الذي قد يفضي إلى الوحدة مرة أخرى.

إن الثقافة العربية تلو على جميع الثقافات الأخرى في الجنوب السوداني، ويرجع الفضل في هذا إلى هجرات الطرق الصوفية عبر التجار والدعاة إلى وقت وضعت فيه السياسة الاستعمارية البريطانية حداً لهذه الهجرات بحد المنع، وكان ذلك بغرض فصل الجنوب المسيحي عن الشمال المسلم؛ ووضع حاجز لعدم تدفق الثقافات العربية الإسلامية لتلك المناطق، بل وقد دعمت الإرساليات التبشيرية وشجعتها بالمال والكساء وغيره لكي تؤصل للغة الإنجليزية والديانة المسيحية. والطرق الصوفية في جنوب السودان عبارة عن مؤسسات للرعاية الاجتماعية على ضعف إمكاناتها، وقد عرف أنها تعمل على تطوير الموارد البشرية، وذلك عن طريق حض الشباب على التعليم، والعمل، كما وأنهم يمولون جميع أنشطة الطريقة لكي يرقى بها على ما حولها من المجتمع لكي يكون قبلة جاذبة للشباب. وهذا جعل كثير من الوثنيين يقبلون على الإسلام. بالإضافة لأن هذه الطرق الصوفية اعتمدت الإيقاع في الذكر وهو أيضاً عامل جاذب؛ لأن الشباب الإفريقي يعتمد الرقص والنغم في غالبية أموره الحياتية. إن منهج الصوفية يعتمد على تزكية النفس وكرام الأخلاق، ولا تتعرض إلى الجوانب المظلمة السيئة في حياة المرید بقدر ما تركز على جوانب حياته المضيئة خاصة في الجانب السلوكي؛ وهذا يقود المرید إلى هجر وترك عادات الضلال بالتدرج ويفتح له طريق التعلم والتدرج في سلم الوجود، ويقوده إلى التدرج في سبل الحكمة بالمساندة الروحية.

ترابط السودان مع إثيوبيا :

تمتد جذور العلاقات والتواصل والتداخل الحضاري والسياسي والاجتماعي والثقافي والتجاري والاقتصادي بين السودان وإثيوبيا إلى تاريخ وجود الإنسان على أرض دول القرن الإفريقي إذ يذكر جهمرة المؤرخين أن المنطقة الممتدة من إثيوبيا الحالية وحتى جنوب مصر كانت تعرف فيما مضى بإثيوبيا، وذلك كما يورد العالم الجغرافي سترابو (Strabo)، فيما يورد المؤرخ هيردوتس أن بلاد إثيوبيا تبدأ عند بحيرة ناصر الحالية في جنوب مصر، فيما قسم قدماء الكتاب الإغريق إثيوبيا إلى قسمين، إثيوبيا العليا ويعنون بها إثيوبيا الحالية بشكل عام وكانت عاصمتها أكسوم، وإثيوبيا السفلى

ويعنون بها المملكتين اللتين سادتا في السودان وهما مملكتا نبتة ومروي. ويعكس هذا التصور التاريخي حجم التداخل والتواصل الذي ساد بين شعوب هذه المنطقة في ذلك التاريخ وجاء دخول الإسلام ليمثل إضافة أخرى للتواصل القائم حيث مثلت إثيوبيا والمنطقة الواقعة على ساحل البحر الأحمر خاصة الصومال وجيبوتي الحالية معبراً للعرب والمسلمين الذين دخلوا إلى إفريقيا الشيء الذي انعكس في انتشار اللغة العربية والديانة الإسلامية وقاد إلى تحقيق المزيد من التمازج والاندماج السكاني خاصة للمجموعات التي تقطن المناطق الحدودية حالياً⁽²⁵⁾.

يجد الناظر لجغرافية السودان وإثيوبيا ما قبل انفصال الجنوب، أن البلدين يمتلكان أطول حدود فيما بينهما مقارنة بالدول الأخرى المجاورة، حيث يبلغ طولها (1606) كلم، وبالتالي فإن إثيوبيا تجاور السودان بأكثر عدد من الولايات (6 ولايات قبل انفصال الجنوب) و (3 ولايات بعد الانفصال)، كما يرتبط السودان بإثيوبيا بأهم أحواض المياه التي تغذي النيل وعلى رأسها حوض النيل الأزرق الذي يرفد مجرى النيل بأكثر من 83 - 86% من المياه بجانب أحواض أخرى⁽²⁶⁾.

أما من حيث الكثافة السكانية فتعد إثيوبيا أكبر دول الجوار السوداني كثافة حيث يقدر عدد سكانها بـ (85 مليون) نسمة تقريباً بنسبة نمو 2.6% سنوياً بحسب تقديرات البنك الدولي في 2011م وتأتي ثانية بعد دولة نيجيريا أكبر دول القارة من حيث الكثافة السكانية وقبل مصر ثالث أكبر الدول كثافة. حيث أقعدت الكوابع الثقافية في مصر، وأساليب تنظيم الأسرة في ضوء ضيق المساحة الجغرافية من النمو السكاني الطبيعي في حين أرسلت إثيوبيا هذا الأمر على عواهنه، وفتحت باب الهجرة للسودان حتى تجاوزت جاليتها المليونى إثيوبي بالسودان في حين تقدر الجالية المصرية بخمسين ألف مصري بالسودان.

أفرزت هذه الخصوصية في الجوار ما بين الدولتين جملة من الروابط والمصالح المشتركة تمثلت في التداخل الإثني الناتج عن طول الحدود وتداخل المجموعات السكانية المستقرة على الشريط الحدودي، أما على المستوى الاقتصادي فقد أنتج هذا التداخل قيام تجارة بينية ومشروعات مشتركة مثل الطرق البرية ونقاط العبور لتنظيم انسياب السلع وتبادلها، وبما أن إثيوبيا دولة عديمة المنافذ البحرية فقد أتاح لها جوارها مع السودان الاستفادة من الموانئ السودانية في عمليتي الاستيراد والتصدير إضافة إلى موانئ دول أخرى، ولا شك في أن جملة الروابط والمصالح ظلت تؤثر في العلاقات بين إثيوبيا والسودان بشكل إيجابي سريع.

إن شواهد التاريخ الحديث وواقع انفصال الجنوب قد دلّت على إمكانية وضع ترابط العلاقات الإثيوبية السودانية في مسار استراتيجي مستقر انطلاقاً من التوافق النسبي القائم بين حكومتي الجبهة الديمقراطية الثورية للشعوب الإثيوبية EPRDF والحكومة السودانية "المؤتمر الوطني".

في هذا الإطار تبرز منطقة القرن الإفريقي كإحدى المناطق التي يمكن دراسة العلاقات بين دولها في الإطار الجيوسياسي لما ظلت تشهده من تحولات على مستوى الجغرافيا من انهيار كيانات سياسية ودول كانت قائمة كدولة الصومال التي تفككت لمجموعة كيانات سياسية متناحرة منذ

1990م، وأيضاً نشوء عدد من الكيانات الجديدة في شكل دول مستقلة أو منفصلة عن دول أخرى كأنموذج دولة إرتريا التي استقلت عن إثيوبيا 1993م، وأحدث استقلالها تغييراً جغرافياً وسياسياً أثر في الدولة الإثيوبية في جميع النواحي، حيث أصبحت دولة مغلقة بعد أن فقدت سواحل البحر الأحمر، ودخلت في حرب مع الدولة الوليدة والتي جاء استقلالها أيضاً على حساب المشروع الإثيوبي الذي ظلت تتبناه الدولة الإثيوبية طوال تاريخها ومحاولاتها المتكررة لتتبوأ موقع فاعل في مجمل صيغ التفاعلات التي تشهدها المنطقة⁽²⁷⁾.

هذا الوضع المتغير جغرافياً وسياسياً في دول القرن الإفريقي يعزز أهمية إعادة دراسة وتقييم أوزان وعلاقات هذه الدول من حيث أهميتها الجيوسياسية وتأثيراتها الإستراتيجية المتبادلة في ضوء عدم الاستقرار الواضح على المستوى السياسي وتشابكاتها الإقليمية بين الدول الواقعة في نطاق حوض النيل، ومن جانب آخر ولأهمية الإقليم في نطاق الصراعات الدولية من خلال موقعه الاستراتيجي المطل على مداخل البحر الأحمر الذي يشكل طريقاً لأغلب احتياجات القوى الدولية المهيمنة من الطاقة، وأزمة الصراع العربي الإسرائيلي وتداخلاته مع أمن البحر الأحمر، وبحث القوى الدولية عن لاعبين إقليميين يضطلعون بتنفيذ إستراتيجياتهم في المنطقة، إضافة إلى سعي الدول الفاعلة في الإقليم لضمان مصالحها عبر التأثير في أوضاع الدول الأخرى. وفي هذا المنحى ستتم دراسة وتقييم الوزن الجيوسياسي للعلاقات الإثيوبية السودانية في ضوء معطيات الوقائع السابقة والحالية والمستقبلية بالتركيز على انفصال جنوب السودان كمتغير يمكن أن يؤثر بالزيادة أو النقصان في الأهمية الجيوسياسية لهذه العلاقات.

تمثل الدولة الإثيوبية أنموذجاً واضحاً للدول التي تسيطر عليها الأقليات، ففي حين أن نسبة المسلمين تصل إلى ما يقرب من 65% إلا أن المسيحية هي الديانة الرسمية للدولة، ويتصل بذلك انفراد المجموعة التقراوية بالحكم والسلطة وهيمنتها على الموارد الاقتصادية للدولة والأقاليم الغنية فيها، وفي ظل وقوع إثيوبيا جغرافياً في محيط إسلامي عربي حيث تجاور مجموعة من الدول ذات الهوية العربية مثل الصومال وجيبوتي والسودان ويحدها من الغرب إرتريا المجاورة للبحر الأحمر الذي يعد مجالاً حيواً لدول شبه الجزيرة العربية حيث شكل فيما مضى طريقاً للهجرات العربية القديمة لإفريقيا وإثيوبيا خاصة، هذا الوضع جعل إثيوبيا المسيحية غير العربية في حالة استثنائية غير تقليدية في علاقتها مع دول محيطها الإقليمي، حيث ظلت تتجهج جملة من السياسات المختلفة حسب الظروف الأحوال⁽²⁸⁾.

قبل انفصال الجنوب كانت إثيوبيا تستورد أكثر من 80% من احتياجاتها من المواد البترولية من السودان منذ توقيع مؤسستا البترول في البلدين على اتفاقية عام 2001م مع إمكانية زيادة النسبة حسب الحاجة الإثيوبية وظروف الإنتاج السوداني، كما أن هنالك تفكيراً في تخصيص مساحة لإثيوبيا بالقرب من مصفاة الجيلي لإقامة مستودع للتخزين، وتقوم شركة النيل للبترول حالياً بإقامة محطات بيع الوقود والغاز بأديس أبابا.

هنالك اتفاق بين البلدين في عام 2010م بمنح كل طرف للأخر حق نقل الركاب من مطاره إلى بلد ثالث (مصر بالنسبة لإثيوبيا والسعودية والإمارات بالنسبة للسودان)، أيضاً حق تسيير سفريات شحن جوي للناقلين الوطنيين عبر الطريق الذي يربط بين إثيوبيا وميناء بورتسودان بالإضافة إلى التعاون التجاري والاقتصادي بين الولايات الشرقية السودانية، وأن استفادة إثيوبيا من ميناء بورتسودان والطريق البري والسكة الحديد التي تربط إثيوبيا بالسودان يُشكّل عامل دعم لها ويمكن من خلالها أن تستفيد إثيوبيا اقتصادياً من المنتجات السودانية خاصة الزراعية والبتروولية. كما تمنح الخطوط الجوية الإثيوبية فرصاً لتدريب بعض كوادر شركة الخطوط الجوية السودانية وصيانة طائراتها. ووافق السودان أيضاً للخطوط الجوية الإثيوبية بتسيير ثلاث رحلات أسبوعية بين أديس وجوبا قبل انفصال الجنوب. وأكمل البلدان الطريق البري الذي يربط (القلابات - المتمة - غندر) والذي أصبحت تتساقب عبره الشاحنات والسيارات الصغيرة. كما أن هنالك لجنة استشارية مشتركة للاتفاق على النواحي الفنية مثل رخص القيادة ودفاتر الملكية للشاحنات ولوحات العبور والتأمين ونقاط العبور.

كما سمح السودان لإثيوبيا باستخدام ميناء بورتسودان بتصدير بعض منتجاتها واستيراد احتياجاتها بشروط ميسرة، كما منح السودان أيضاً إثيوبيا أرضاً في ميناء بورتسودان لتخزين البضائع. كما تم ربط البلدان بشبكتي المايكرووف بالدولتين لتسهيل الاتصالات الهاتفية وخدمات الفاكس، والبريد السريع لمواكبة التطور العالمي.

ترابط السودان مع إريتريا :

تعد علاقة السودان بإريتريا من العلاقات المتميزة والقديمة والأزلية تعود إلى عهد قديمة، حيث كانت هنالك علاقات بين مملكة أكسوم ومروي وبين دولة الفونج والحبشة وبين دولة المهديّة والحبشة هذه العلاقات لا بد من الوقوف عليها لأنها تمثل الماضي والحاضر والمستقبل لهذه العلاقة وقد لعب السودان دوراً كبيراً في دعم النضال الإريتري إبان الاستعمار الإثيوبي الذي امتد لفترة تجاوزت الثلاثين عاماً وعندما تشكلت أول حكومة إريترية في 20 يونيو 1991 كان السودان أول الدول التي اعترفت وقدمت لها المساعدة والسند وقدم السودان دوراً مقدراً في عملية التحرر الوطني والاستقلال. تجعل الأوضاع الدولية والإقليمية والمحلية الضرورة في أن يتجه الطرفان لتطوير علاقاتهم خاصة أن احتياجهم إلى البعض ضروري في ظل الأوضاع التي تعيشها دول المنطقة، كما تتوافر فرص عديدة لتطوير العلاقات في شتى المجالات من سياسية واقتصادية واجتماعية وعلمية، فالسودان يمكن أن يقدم الكثير لإريتريا وكذلك إريتريا، بغض النظر عن الفارق في كثير من المجالات خاصة المجال الزراعي والاقتصادي.

إن تجاور السودان لإريتريا وارتباطهم بحدود مشتركة حوالي 605 كيلو متر فرض عليهما الاتصال والاحتكاك لمختلف المقاصد والأهداف كالمصالح السياسية والتجارية والاقتصادية وغيرها وذلك حسب ما تقتضيه مصالح كل طرف من الأطراف وقد كان من المفترض أن تكون العلاقة بين

البلدين علاقة أنموذجية بحكم التداخل الجغرافي والقبلي والحدودي ولعوامل التاريخ والحراك الاجتماعي بين الشعبين التي أعطت خصوصية لتلك العلاقة عبر التاريخ الطويل بالإضافة إلى التاريخ المشترك والروابط والمصالح المشتركة عبر العصور القديمة وما زالت هذه المصالح وأن تعددت أبعادها تظل موجودة في العصر الحديث إلى اليوم بالإضافة إلى التزاوج والتداخل الأسري بين الشعبين حيث توجد هناك العديد من القبائل المشتركة بين البلدين مثل: البشاريين، الأمرار والبنني عامر والهندودة والرشايدة، وحيث إن أكثر مناطق التداخل بين السودان وإريتريا في منطقة إقليم القاش، وأهم قبائل الإقليم البازا (كونامة) الباريا (نارا) والسيدررات وابلين وإينما والحلنقة ومجموعات أخرى من قبائل البني عامر وقبائل الحماسين، وبالتالي أن الشعبين توجد بينهما وحدة الثقافة والتقاليد وعلاقة الدين والقرابة وغيرها من القواسم المشتركة التي تجمعهم⁽²⁹⁾.

إن التداخل القبلي بين السودان وإريتريا خلق روابط قوية بين الدولتين، خاصة أن هذه العلاقات قد نشأت منذ مملكة سنار (وعلاقات سنار بأجزاء من إرتريا والتي ما تزال باقية حتى اليوم تتمثل في السيوف والأوتار (ألحان) التي تعزف على الربابة والخاصة بكل قبيلة والمحظورة على القبائل الأخرى، ونحاساً يسمى (النقارة) وما تزال الأسر الحاكمة القديمة كأسر (كنتيبي) في الساحل وأسرة (دقل) في بركة، وأسرة (النائب) في مصوع تحتفظ بهذه النقارة التاريخية حتى اليوم، كما أن سنار كانت مركزاً علمياً كبيراً في زمانها فقد كان يرتادها طلاب العلم من الإرتريين⁽³⁰⁾.

أما في عهد المهديّة، فإن القبائل الإرترية قد قاتلت مع جيوش عثمان دقنة، فقد انضم الأمير الخضر بن علي الحسنابي إلى الثورة المهديّة وأرسل في طلب النجدة من القبائل القريبة من طوكر، فلبت طلبه قبائل من داخل إرتريا من قبائل الحباب والنايتاب والعجيلاب وآل الشيخ حامد وبيت معلا، كما لبي نداء الكثيرين من سكان إرتريا، مما مكنه من حصار طوكر التي كانت تعج بالجيوش من البريطانيين، وسقطت مدينة طوكر بيدهم في فبراير 1884م، وقد سجل العديد من شعراء الحباب هذه الملاحم البطولية بلغة (التجراي)، وهذا يمثل تاريخاً مشتركاً بين إرتريا والسودان كما أن الشيخ إبراهيم درماس الذي كان في زمانه ناظراً لقبائل البلين قد قاتل إلى جانب الثورة المهديّة، وقد أطلق اسم (عثمان دقنة) على أحد أبنائه وذلك تأييداً للثورة المهديّة، وأن سيفه موجود حالياً في متحف (بيت الخليفة) في أم درمان⁽³¹⁾.

تتعلق العلاقات السودانية الإرتيرية من أرضية ثابتة تعبر عن جذور ممتدة عبر مراحل التاريخ ومكونات الجغرافيا لترتبط بالنواحي الاجتماعية والثقافية بين شعبي البلدين، وتقربهما لبعضهما البعض في كثير من الروابط العقدية المتأصلة والعادات والتقاليد وصلات الرحم والمصالح المشتركة والمصير الواحد. والتي تنأى بهذه العلاقات عن المكائيد السياسية والتوترات الطارئة والحسابات الخاطئة، التي يعتمد عليها أهل الحكم في بعض الحالات سواء في السودان أو في إريتريا، وتوجت هذه العلاقات بانتصار الشعب الإرتيري وثورته التحررية وإعلان استقلال إرتريا عام 1993م بسبب الدعم السوداني الثابت. ويعد السودان أول من اعترف واحتضن الدولة الإرتيرية وقدم لها

كافة المساعدات والتسهيلات لتثبيت أركانها، ولذلك فإن الشعبين السوداني والإريتري بكل فئاتهما وطوائفهما وبعيداً عن حسابات السياسة لن يفرطاً في العلاقة الأزلية بينهما مهما كانت الظروف والتغيرات وتدخلات القوى الدولية التي دفعت النظام الإريتري إلى لعب دور مُعاد أكثر من مُصالح في فترة القطيعة التي سادت العلاقات في منتصف تسعينيات القرن الماضي.

إن التحوّل الذي طرأ على النظام الإريتري مؤخراً باتجاه إعادة العلاقات مع السودان والانتقال بها إلى مراحل أكثر تطوراً ينسجم مع تطلعات الشعبين في السودان وإريتريا، كما أن ترتيب العلاقات الاقتصادية بين البلدين، ورفع وتيرة التعاملات التجارية وفتح المجال أمام المستثمرين السودانيين، كل هذا سيجعل من إريتريا قوة إضافية للسودان بمساحته وثرواته وخبراته وتجاربه في كثير من المجالات، وسيكون من العوامل الرئيسة في النهوض بإريتريا التي تتمتع بدورها بمعادن وثروات متعددة، وخاصة بعد الاكتشافات الأخيرة التي أوضحت أن هناك مناطق غنية بالذهب مثل منطقة "أوقاروا" والجبال التي حولها، حيث تحاول الشركات الفرنسية والكندية الدخول في استثمارات تجارية في هذا المجال، ولا شك أن انتباه القائمين على الأمر في البلدين لحجم الفرص المتاحة للتعاون وتبادل الخبرات سيدفع بالمشاريع التنموية المشتركة نحو أفق يعود بالخير والفائدة للشعبين. وقد تم توقيع عدد (8) اتفاقيات تعاون بين البلدين وساهم السودان في تقديم العديد من الخدمات للدولة الوليدة بالإضافة إلى العديد من الاتفاقيات الأمنية.

أما في جانب العمالة الارتية فعدد الإريتريين في السودان يصل إلى الآلاف وفدوا إلى البلاد أخيراً للبحث عن سبل العيش الرغد لذلك نجدهم ارتادوا مجالات متنوعة كصناعة الأطعمة (الطبخ) في المطاعم والكافيتريات وبعضهم عمل في جانب تصفيف الشعر بالكوافير والنساء منهم فضلن العمل في المنازل ك (خادمات) وأيضاً ممارسة بيع (الشاي) (سيفرس) في المطاعم الكبيرة والشركات، هذه العمالة يمكن تدريبها والاستفادة منها حيث يعاني السودان من نقص في الأيدي العاملة في كثير من المهن.

أما في مجال التعليم فالسودان يمكن أن يتيح فرصاً كبيرة للطلاب الإريتريين في الدراسات الجامعية وما فوق الجامعية فالسودان له خبرة طويلة في مجال التعليم، وفيه عدد كبير من الجامعات التي تتوافر فيها أقسام الدراسات العليا وفي تخصصات مختلفة بينما إرتريا بها جامعة واحدة، وحتى في مجال تعليم الرحل ومن الأمثلة على ذلك زيارة قام بها وفد برئاسة المدير العام للتعليم الإريتري موسى حسين قال عنها إنهم تعرفوا خلال زيارتهم على مستوى التخطيط المتبع لتعليم الرحل وعلى المناهج المختلفة لعدد من مجالات التعليم بالسودان، وأن وزارته وقفت على كل ما هو جديد في تجربة تعليم الرحل توطئة لنقلها لبلادهم.

أما في مجال الاتصالات فيعد السودان من الدولة المتقدمة في هذا المجال ويمكن لإرتريا أن تستفيد من ذلك سواء في مجال الخبرات أو التدريب والتأهيل. وأما في مجال السياحة فإرتريا يمكن أن تكون البديل لمناطق سياحية أخرى وذلك لقلة تكلفة السفر وقرب المكان وما تتمتع به إرتريا من

مناخ رائع خاصة في العاصمة أسمرأ، كما أن موقع السودان وإرتريا على سواحل البحر الأحمر يعطيها ميزة سياحية كبيرة لو استثمرت جيداً، كما أن تشجيع الساحة بين البلدين يقرب أكثر بين الشعبين ويقوي روابط ومشاعر التعاون بينهما.

يساهم السودان في استيعاب أكثر من 27% من صادرات إريتريا، بمعنى أن السودان يمكن أن يوفر أكثر من ربع عائدات إريتريا من حركة الصادر والملاحظ أيضاً أن الصادرات الإريترية إلى السودان تتميز بقلّة تكلفة النقل كما أن السودان يصدر لإريتريا عدداً من السلع الزراعية والصناعية إذاً فهو يلعب دوراً كبيراً في الاقتصاد الإريترى وصادراته إلى إريتريا لا تقل عن 30% ولكن يصدر هذا النشاط الاقتصادي تجارة الحدود غير المشروعة (التهريب) لكثير من المنتجات من سكر وصبغ عربي وماشية وخمور ومواد بترولية وأسلحة وذلك يهدد أمن السودان واقتصاده. كما أن هنالك مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الصناعة وقعت عام 2000م لتبادل الخبرات والدراسات وفرص التدريب، كما يوجد اتفاق بين البلدين على التعاون في مجال الاستكشافات الجيولوجية في مناطق الحدود المشتركة وتطوير دراسات الجدوى وتبادل المعلومات والخبرات.

ترابط السودان مع يوغندا:

إن طبيعة الإقليم الحدودي بين السودان ويوغندا، طبيعة ذات جغرافيا استوائية، غابات ووديان تمتد على طول وعرض الإقليم وسكانها أغلبهم رعاة من أصل واحد وعدة قبائل، أهمها: الكاكاوا، وكالا، والأشولي، واللوجبارا، وكارما جونق، والأنجو. الإقليم جغرافياً واحد، وسكانه من أصل واحد، تتداخل بينهم مصاهرة من ناحية وحركة أو نزوح من ناحية أخرى. على الرغم من هذا التداخل، جاءت الحدود السياسية كفاصل مصطنع بين أبناء القبيلة الواحدة. لم يكن لسكان الإقليم يد في تحديد مصيرهم إذ كانت الأمور تحت تصرف الاستعمار الإنجليزي الذي خلف الدولة العثمانية التركية في حكم وسط وشرق إفريقيا⁽³²⁾. ولما لم يكن هناك حاجز طبيعي على الحدود، استمرت حياة وحركة السكان كما كانت في السابق. الانتماء قبلي والإقليم يسع الجميع فتدوم العلاقات، وتستمر أنماط الحياة المتشابهة لا يتدخل فيها صاحب سلطة من الشمال (السودان)، ولا من الجنوب (يوغندا).

ترابط السودان مع الصومال:

ينحدر الشعب الصومالي ومعظم شعوب شمال السودان من أصول عرقية واحدة كما أن الدين الإسلامي هو الذي يدين به كل سكان الصومال وغالب أهل السودان. بدأ الترابط بين السودان والصومال بالهجرات العربية القديمة، حيث تعرف شعوب هذه المنطقة وحدة اللون والشبه والتقاليد وطرق كسب العيش، الهجرات العربية حملت معها التأثير الكبير للدين الإسلامي الذي دخل إلى هذه المنطقة مع الهجرة الأولى لمنطقة الحبشة أو القرن الإفريقي.

ينتمي البلدان للاتحاد الإفريقي، جامعة الدول العربية، المؤتمر الإسلامي، دول عدم الانحياز، الأمم المتحدة، الإيقاد.

استمدت حركة محمد عبد الله حسن (في الصومال) أصولها من الطريقة الصالحية في السودان، فقد تتلمذ (محمد عبد الله) على يد الشيخ محمد صالح السوداني وعينه شيخه نائباً عنه ليقوم بنشر دعوته بين الصوماليين، كما تتلمذ على يديه مجموعة من الصوماليين مثل: الشيخ إسماعيل والشيخ إسحاق، وأصبحت الطريقة الصالحية ثاني الطرق الصوفية في الصومال في القرن التاسع عشر بعد الطريقة القادرية. وكذلك هناك مخطوطة في أدب التصوف تتعلق بما كان من علاقة بين أسرة الرشيد في بلاد الشايقية بالسودان وبين أهل عدن والصومال الذين تعلموا في مساجدهم⁽³³⁾.

لتأكيد الترابط بين البلدين في تلك المرحلة، يروي بعض الصوماليين أن جدودهم حاربوا مع محمد عبد الله حسن الزعيم الصومالي أثناء معاركه ضد الانجليز والطنجانيين والبرتغاليين، والذي تلقى تعليمه بالأزهر وتأثر كثيراً بالثورة المهدية في السودان وبتعاليم الإمام المهدي ونضاله وعبقريته القتالية حتى لقب بمهدي الصومال.

كما كان هناك ترابط بين الشعبين خاصة عندما كان الانجليز يسيطرون على الدولتين في نهاية القرن التاسع عشر حتى أواخر الخمسينيات من القرن العشرين، فقد جلبوا بعض العمالة من السودان والذين استقروا في بعض القرى بالقرب من مدينة كيسمايو (قرية جويني). وكذلك بعد أن ترك الإنجليز جنوب الصومال لإيطاليا وتركزوا في شمال الصومال (صومالي لاند) المحمية البريطانية، كانت هناك علاقات تعليمية بين شمال الصومال والسودان، فقد قدم إلى السودان عدد من طلاب العلم من شمال الصومال حيث درس بعضهم في كلية غردون منهم على سبيل المثال: محمود أحمد علي، أحمد شيخ موسى وعمر الصومالي، دخل ثلاثتهم السودان عام 1921م، ودرسوا في كلية غردون بالمرحلتين الابتدائية والثانوية حتى منتصف عام 1924م، وعاصروا حركة 1924م وتخرجوا عام 1929م. صار محمود أحمد علي أول مدير للمعارف بالصومال المستقل الموحد شمالاً وجنوباً عام 1960م وعرف بأبي التعليم في الصومال الشمالي⁽³⁴⁾.

جاءت مجموعة أخرى من الصوماليين عام 1930م وبدأت تعليمها في مدرسة الخرطوم مع السيد عبد الرحمن صغير، منهم: علي الشيخ محمد الذي التحق بكلية غردون بعد إكمال المرحلة المتوسطة عام 1934م، الذي أصبح مديراً عاماً بوزارة الأشغال بالصومال بعد الاستقلال، ومنهم أيضاً محمد شيرا محمد الذي أصبح مدرساً ومسؤولاً عن المناهج، ثم التحق بأكاديمية الصومال للعلوم والفنون. كذلك كان من هذه المجموعة يوسف حاج الدين الذي أصبح مديراً عاماً لوزارة التربية والتعليم الصومالية ثم أصبح القنصل العام في السودان، وكما شغل منصب وكيل الأكاديمية الصومالية في هرجيسيا في الصومال الشمالي. ومنهم كذلك يوسف إسماعيل سمير الذي درس ببخت الرضا عام 1936م وأصبح بعد عودته إلى الصومال مديراً لمصلحة التعليم في الصومال الشمالي، انتخب سمير عام 1960م عضواً في البرلمان وشغل منصب نائب وزير الشؤون الاجتماعية

ثم وزيراً للتربية والتعليم عام 1963م.

وفي عام 1946م جاءت مجموعة أخرى من الصوماليين لمدرسة خنتوب الثانوية، منهم: عبد الرحمن أحمد علي والذي أصبح سفيراً للصومال في السودان في فترة لاحقة. كذلك استفادت المرأة الصومالية من فرص التعليم المتاحة بالسودان، فأنت راقية حاج دوعالي وأمنة حاج آدم للدراسة بكلية المعلمات بأمدرمان في أوائل الستينات؛ فأصبحت الأولى نائبة لوزير الصحة بعد الاستقلال، وواصلت الثانية دراستها بجامعة ميتشيجان بالولايات المتحدة لتصبح أستاذة بقسم التاريخ بكلية التربية الصومالية.

ظلت إثيوبيا هي العامل المشترك والعامل المؤثر في مسيرة العلاقات السودانية الصومالية، وقد ظل السودان يلعب دوراً مستمراً في مسألة التوسط بين الصومال وإثيوبيا لحل النزاع بينهما في إطار محاولاته لحل النزاعات في المنطقة عامة، فمثلاً بمقتضى اتفاقية الخرطوم 1964م والتي أسهمت في التوصل إليها وساطة الفريق إبراهيم عبود، تم وقف إطلاق النار ووقفت الحرب الإعلامية بين الصومال وإثيوبيا وإن لم يحسم النزاع في جوهره.

وكان السودان أيضاً من بين ثماني دول إفريقية كونت لجنة للوساطة بين البلدين بعد مؤتمر القمة العاشر عام 1972م وقام السودان بدور المنسق لأعمال اللجنة عندما توتر الموقف بين البلدين بعد ذلك توجه نميري إلى أديس أبابا ومقديشو في أواخر يونيو 1972م واجتمع سياد بري واستطاع تهدئة الأجواء والتمهيد لاجتماع لجنة الوساطة بالخرطوم وأرسل جمال محمد أحمد السفير بوزارة الخارجية لمقابلة الرئيس يعقوب قاوون رئيس نيجيريا ورئيس الدورة ورئيس لجنة الوساطة.

كان موقف السودان دائماً يميل إلى لعب دور الوسيط في النزاعات الدائرة في المنطقة، فقد رأى نميري مواصلة المشوار والقيام بزيارة للصومال للالتقاء بالرئيس سياد بري الذي وافق على المبادرة التي يقوم بها السودان لحل الخلافات القائمة بين الصومال وإثيوبيا وعودة السلام بين القطرين، وأعلن النميري استعداده لحضور الاجتماع بينهما في الخرطوم لحل الخلافات وتوطئة لانضمام الصومال لتجمع شرق إفريقيا المزمع قيامه والذي يضم السودان وإثيوبيا وكينيا في لجنة وزارية مشتركة. ولكن بدلاً من أن يتخذ السودان رسمياً موقفاً يرضي طموحات الصومال نجد أن تعطيل التمثيل الدبلوماسي في الفترة من 1982 - 1984م مع الصومال بسبب قرار تخفيض الإنفاق الحكومي يجيء مخيباً لآمال الصوماليين، ويدل على عدم إدراك السودان للدور الذي يمكن أن يلعبه الجهد المشترك بين البلدين في دفع حركة السلام في المنطقة.

بعد سقوط سياد بري كانت الجهود التي قامت بها لجنة إغاثة الصومال التابعة للمؤتمر الشعبي العربي الإسلامي في عام 1992م من الجهود الإغاثية الكبيرة التي لا ينساها الشعب الصومالي فقد وصلت الطائرات السودانية تحمل مواد الإغاثة والأيتام الطبية والإغاثية إلى الصومال قبل دخول القوات الدولية، وقد عملت المنظمات السودانية وتحركت في الصومال بحرية، الأمر الذي عرض الجهد السوداني إلى حملة إعلامية تشويهية بدأتها العناصر الموالية لسياد بري التي رأت في

الدعم السوداني تمكيناً لمعارضيه ثم تبعهم الإعلام العربي وخاصة المصري، والإعلام الغربي حيث وصفوا الجهد السوداني بأنه يسعى لإقامة حكم إسلامي في الصومال قوامه مجموعة عبيد SNA والحركات الإسلامية.

سعت المبادرة السودانية لإكمال المصالحة في الصومال في اتجاه جمع الحكومة الصومالية المؤقتة بقيادة الرئيس عبده قاسم صلااد والفصائل الصومالية الأخرى التي لم تشارك في مؤتمر (عرتة) للمصالحة الصومالية في الخرطوم عقب اجتماعات قمة الإيقاد التاسعة في الفترة من 11-12 يناير 2002م، وقد قاد السفير علي عبد الرحمن النميري مبعوث الرئيس البشير للصومال خلال ديسمبر 2001م وفد اللجنة الثلاثية المكون من الدول المجاورة للصومال (إثيوبيا - كينيا - جيبوتي) للتباحث مع الحكومة الصومالية والفصائل المعارضة لها للإعداد بصورة مشتركة لترتيبات مؤتمر المصالحة، هذه المساعي جاءت وفقاً لتوجيهات قمة الإيقاد التي عقدت بالخرطوم في شهر نوفمبر 2001م وأقرت بإشراف السودان على لجنة مكونة من دول الجوار الصومالي واستكمال المصالحة فيه⁽³⁵⁾.

لعبت المنظمات السودانية مثل الوكالة الإسلامية دوراً فاعلاً في الساحة الصومالية منذ عام 1982م وتبعتها بعد ذلك منظمة الدعوة الإسلامية والجمعية الإفريقية لرعاية الأمومة والطفولة وبعض المنظمات الإسلامية المنطلقة من السودان مثل العون الإسلامي البريطاني، كما أن منظمات الأمم المتحدة العاملة في كينيا ضمت عدداً لا يُستهان به من السودانيين العاملين في الساحة الصومالية، وهذا يمثل رصيماً للترابط السوداني الصومالي. والجسور الجوية للإغاثة من الخرطوم إلى مقديشو الذي قامت به المنظمات الوطنية السودانية تؤكد على متانة الترابط مع الشعب الصومالي.

ومنذ فترة ليست بالقصيرة كان السودان يستقبل الطلاب الصوماليين للدراسة في الجامعة الإسلامية، والمركز الإسلامي الإفريقي وجامعة إفريقيا العالمية وغيرها من الجامعات السودانية والمعاهد الأخرى وكذلك المدارس الثانوية. وبعد الأزمة الصومالية الأخيرة بعد سقوط سياد بري فقد استوعبت جامعة إفريقيا العالمية عدداً من الطلاب الصوماليين، مما جعل السودان أكبر الدول التي بها طلاب صوماليين (يقدرون بحوالي خمسة آلاف طالب) مما سيكون له أثر إيجابي على الساحة السياسية الصومالية ومستقبل العلاقات بين البلدين. من ناحية أخرى فقد اتجهت أعداد كبيرة من اللاجئين الصوماليين إلى السودان عبر إثيوبيا، وهناك اتجاه عام لدى عدد كبير من الأسر الصومالية اللجوء إلى السودان باعتباره مجتمعاً إسلامياً يصلح لتربية أبنائهم، وبين هؤلاء بعض رجال الأعمال، بالإشارة للتأثير على الساحة السياسية، فإن رئيس الصومال الحالي الشيخ شريف شيخ أحمد قد تلقى جزءاً من تعليمه الجامعي في جامعة كردفان «النجي» ثم أكمل في ليبيا، وقد تلقى عدد آخر من الوزراء والمسؤولين الآن في الصومال تعليمهم في الجامعات السودانية، كما أن عدداً كبيراً من مديري وأساتذة الجامعات نالوا درجة الماجستير والدكتوراه في السودان من جامعة إفريقيا العالمية، كما نشطت كوادر كثيرة من الصوماليين في مجال الاقتصاد والسوق السوداني وخاصة مجال

الصرافات في الخرطوم ودولة جنوب السودان.

عندما استولت المحاكم الإسلامية في الصومال على الأوضاع في مقديشو لم يكن هناك أي وجود دبلوماسي سوداني في الصومال الذي انسحب من الصومال في أواخر التسعينيات إلا من وجود أممي واضح ثم عبر بعض السواتر من منظمات ومؤسّسات أكاديمية فروع لبعض الجامعات السودانية. قبل وصول المحاكم الإسلامية باركت وشاركت الحكومة السودانية عبر الإيقاد في مؤتمر عرته 2000م الذي جاء بحكومة عبد قاسم صلاح حسن ومؤتمر كينيا 2002-2004م الذي جاء بحكومة عبد الله يوسف، وعلى الرغم من ذلك فقد كان الدور السوداني في هذه الفترة يتميز بالضعف وعدم الوضوح. وبعد سيطرة المحاكم الإسلامية على مقديشو والمناطق الأخرى 2006م فقد استضافت الخرطوم المفاوضات بينها والحكومة الانتقالية بقيادة عبد الله يوسف تحت إشراف الجامعة العربية، وصنفت هذه المفاوضات من بعض قيادات المحاكم الإسلامية. كما أيدت الحكومة السودانية اتفاق جيبوتي 2010م، ودعمته وما زالت تقدّم الدعم لحكومة الشيخ شريف أحمد حتى الآن، ويدل على ذلك الدعم والوفد الكبير برئاسة الدكتور نافع على نافع الذي زار الصومال يوم 7 سبتمبر 2011م، وأبدى وقوفه مع الشعب والحكومة الصومالية، وزيارة الوفد تعتبر تقدماً كبيراً في علاقة الحكومة السودانية مع حكومة الشيخ شريف أحمد.

الخاتمة:

إن لجمهورية السودان واقعاً ثقافياً وحضارياً وعرقياً وتمايزاً يُمكن أن يُشكّل تكاملاً واندماجاً بين دول القارة الإفريقية، فالتيار الجغرافي والتاريخي قد ربط بين دولها يُمكن أن يُحقّق التكامل الثقافي والاقتصادي الذي تُمثله الروابط المختلفة ونشاط السكان وتداخلهم، حيث هناك كثير من القواسم الاجتماعية المشتركة في ثقافات هذه الدول، ويرجع ذلك إلى التاريخ والمصير المشترك. بسبب الزيادة الهائلة في حجم الاتصال بين الدول نتيجة للثورة التكنولوجية في مجال الاتصالات تطورت الروابط بين الدول، وأصبحت البيئة الدولية أكثر حركةً تفاعلاً مع الأحداث الدولية والإقليمية عبر ردود الأفعال السريعة، وأصبح حجم التعاون بين الدول كبيراً في شتى المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية والفكرية والعلمية والثقافية نتيجة لهذا الاتصال؛ وفي جانب آخر أنتج هذا الاتصال نوعاً من التداخل والتشابك في المصالح القومية للدول. ترتّب على ذلك، التفاعلات السياسية الدولية التي أصبحت تتجاوز سيادة الدول على حدود إقليمها ويهدد مصالحها وأمنها القومي، ومركزها الإستراتيجي وكيانها الإقليمي وأوضاعها الاقتصادية والسياسية والثقافية والأمنية. والسودان كأحد الوحدات السياسية المكونة للنظام الدولي يتفاعل معه في إطاره الإقليمي والدولي؛ وقد أصبحت التحديات الخارجية التي تتعرض لها دولة السودان الشمالي أكبر من أن يتصدى لها عبر قدراته الذاتية نتيجة لكبر حجم التكاليف الدولي عليه بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ومعظم دول الاتحاد الأوروبي، واستخدام كل آليات الأمم المتحدة ضده من أجل فرض واقع جديد

يخدم المصالح الأمريكية في المنطقة، وعليه يجب على السودان أن يضع إستراتيجيات إقليمية (Regional Strategies) للتعامل مع هذه التحديات التي يتعرّض لها عبر التحرك في إطار دول جواره الإقليمي والدول الإفريقية الأخرى من أجل صياغة نمط من القوة التحالفية يستطيع من خلالها مقاومة التهديدات التي يتعرض لها؛ وبالتالي كان لابد لدولة السودان أن تخلق علاقات توازن بين علاقاتها العربية والإفريقية لحاجتها الماسة لقارتها الإفريقية لدعمه من الناحية السياسية والاقتصادية والأمنية وتقوية الموقف التفاوضي عبر تعزيز اندماجه في الاتحاد الإفريقي، عليه - تفرض محاذير التعامل مع القوى الكبرى تجاه السودان نحو القارة الإفريقية وإسهامه في تطوير العمل الجماعي الإفريقي على المستوى القاري والإقليمي، وهذا يتطلب من القيادة السودانية العمل على توثيق علاقاتها بدول المحيط عبر تطوير شراكات إستراتيجية إقليمية في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية والفكرية والإعلامية في إطار الوضع الدولي القائم، ثم الانطلاق عبر هذه الشراكات الإستراتيجية لتطوير العلاقات مع بقية الدول الإفريقية لتحقيق مصالح السودان الإستراتيجية.

إن شعب السودان يمكن أن يكون في طليعة الشعوب العربية والإفريقية التي تعمل على تحقيق أهداف تجمع شعوب المنطقة وشعوب القارة الإفريقية بما يحقق لها القدرة الذاتية على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بعيداً عن دوائر الهيمنة والاستغلال. إن العمل الاقتصادي والسياسي والثقافي مع دول العالم النامي فيه تحقيق لمصالح الشعوب التي أخذت حديثاً بأسباب التطور والنماء؛ والسودان يملك من المقومات المادية والبشرية ما يؤهله للدور الأهم والأشد تأثيراً على مستقبل القارة الإفريقية اقتصادياً وسياسياً وأمنياً، فلا يمكن للسودان أن يلعب ذلك الدور إلا إذا حافظ على وحدته أرضاً وشعباً. إن وحدة السودان لا يمكن تحقيقها من دون الاعتراف بحقائق التنوع العرقي والثقافي والديني، والعمل على صهر هذه الحقائق في بوتقة كيان كبير قوي متماسك وقادر على مسايرة العصر والتفاعل معه بكل قوة أخذاً وعطاءً.

إن الآمال لن تقطع في أن يظل السودان بلداً واحداً قوياً متماسكاً ينال فيه كل فرد حقه كاملاً ويؤدي ما عليه من واجبات كاملة، وتمتد بعد ذلك الروابط المتكاملة لتشمل مصر ودول شرق ووسط إفريقيا (منطقة القرن الإفريقي) ومنطقة البحيرات العظمى في الإقليم الاستوائي، بحيث تحفظ لكل منطقة خصوصيتها وحكمها الذاتي مع تنسيق السياسة الخارجية وغيرها من السياسات التي تتصل باستدامة التعاون والسلام بين المكونات المختلفة.

يجب الانطلاق نحو توثيق العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية والعلمية مع دول المحيط الإقليمي للسودان، كما ينبغي ترتيب البيت الداخلي على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية من أجل توحيد صف الجبهة الداخلية، كما يجب الوضع في الاعتبار قبل التحرك

نحو الخارج في إطار عملية توثيق العلاقات مع دول المحيط الإقليمي للسودان أن يكون هذا التوجه يحظى بدعم شعبي يقف وراء السلطة الحاكمة من أجل إعطائه قوة دافعة، وبناء على الانتهاء من هذه الخطوة يجب البدء في تنفيذ التمهيد لبدء عملية جمع معلومات دقيقة عن طريق البحوث العلمية الأكاديمية التي تستخدم وسائل العلم الحديث في جمع المعلومات وتحليلها عبر دراسة حالة كل البلدان والمناطق المستهدفة من حيث المعلومات الاقتصادية والسياسية والأمنية والاجتماعية والثقافية والعلمية وقابلية قياداتها وشعوبها للتجاوب مع الدول الأخرى.

لن يستطيع السودان أن يتطور اقتصادياً وتموياً ويعيش في أمن وطمأنينة ما لم تنعم البيئة التي تحيط به بالأمن والاستقرار والتنمية، وتحركه في اتجاه إقامة علاقات وثيقة مع دول محيطه الإقليمي تحت مظلة حملة منظمة وفق إستراتيجيات معدة بناء على معلومات مؤكدة تعمل على ترسيخ العلاقات بين السودان ودول جواره الإقليمي، بغرض الاستفادة من هذه العلاقات في زيادة مقدرات الدولة السودانية من القوة والثراء الاقتصادي، ويتطلب هذا التقيد بالخطط الإستراتيجية المعدة لهذا التحرك والاستجابة للمتغيرات على المستوى الإقليمي والدولي من أجل إدخال التعديلات اللازمة على الخطط المعدة من أجل إعطاء قوة دافعة لهذا التحرك، مع الانتباه للمعوقات والحواجز التي يمكن أن تفرض من قبل الولايات المتحدة والغرب وإسرائيل من أجل الحد من هذه الحركة وكيفية التعامل معها بشكل من المرونة والحكمة حتى لا تؤثر في إبطاء قوة الدفع السودانية في بناء علاقات راسخة مع دول المحيط الإقليمي للسودان. فالتواصل بين الثقافات والحضارات المختلفة يولد الأفكار الجديدة؛ وبالتالي يكون الإبداع والتجدد. وفي عصر العولمة والتكتلات الدولية والفضائيات الإقليمية تزداد المخاطر التي تواجه عموم إفريقيا؛ وتتحول إلى مشكلات عويصة وأزمات حادة قد تعصف بإفريقيا وتزيدها معاناة وتعمق مشاكلها وتفاقم أزماتها وهي تتعلق بمصالح الاستعمار الجديد (الرأسمالية المعولمة) وأطماعها في السوق والثروة الإفريقية بواسطة الإعلام والثقافة، ولكي يمكن النظر نحو أفق العلاقات المستقبلية بين عموم الدول الإفريقية وخاصةً دول الجوار السوداني، لا بد من قراءات متجددة ورسينة لهذه العلاقات على ضوء هذه المتغيرات.

النتائج:

- أبرزت المتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية المحيطة بالسودان واقعاً جديداً سيؤثر على وضعية السودان وقوته في إقليمه، ما لم تتوافر إستراتيجية واضحة للتعامل مع هذه المتغيرات من قبل صانعي السياسة السودانيين.
- إن موقع السودان الواسطي في قلب القارة الإفريقية يتيح له الكثير من الفرص لبناء تحالفات مع الدول المجاورة له، اعتماداً على قدراته وموارده، الشيء الذي يدعم نشوء علاقات إستراتيجية مع هذه الدول.

- توجد في القارة الإفريقية عدد من التجمعات والأحلاف الاقتصادية القوية يمكن للسودان التعاون في إطارها لتحقيق أهدافه الإستراتيجية.
- هنالك حاجة ملحة لدى السودان لتكوين رؤية إستراتيجية مُحددة وواضحة المعالم للتعامل مع محيطه الجغرافي في ظل المهددات التي تحيط به من قبل القوى الغربية.

التوصيات:

- تحديث مؤسسات صنع القرار المختصة بالشأن الإفريقي.
- إنشاء لجنة برلمانية تعنى بالشؤون الإفريقية.
- إنشاء لجنة رئاسية قومية تختص بجمع المعلومات بصورة مستمرة عن القارة الإفريقية لتخطيط السياسات الإفريقية ومتابعة تنفيذها وتقييم أدائها ومراجعتها بصورة دورية.
- إشراك مراكز البحوث والدراسات في تفعيل الأنشطة البحثية عن القارة الإفريقية على كافة الأصعدة ذات الاهتمام في المجالات السياسية أو الاقتصادية أو الأمنية أو العلمية أو الثقافية.
- الاهتمام بدعم وتطوير أداء البعثات الدبلوماسية على المستوى الإفريقي خاصة فيما يتعلق بالجوانب الاجتماعية والثقافية والعلمية.



المصادر والهوامش (Endnotes) :

1. محمد عمر بشير، العلاقات العربية الإفريقية، معهد الدراسات الإفريقية والآسيوية، جامعة الخرطوم، 1994م، ص27.
2. المصدر نفسه، ص28.
3. مجلة الراصد، العدد الثاني، مركز الراصد للدراسات السياسية والإستراتيجية، الخرطوم، 2006م، ص10.
4. علي السماني، نشأة الممالك والدويلات الإسلامية في إفريقيا، مؤتمر الإسلام في إفريقيا، الكتاب الثاني عشر، جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم، نوفمبر2006م، ص45.
5. محمد عمر بشير، المصدر السابق، ص30.
6. المصدر نفسه، ص31.
7. محمد أبو محمد إمام، سيادة المذهب المالكي في إفريقيا جنوب الصحراء، مؤتمر الإسلام في إفريقيا، الكتاب الخامس، جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم، نوفمبر2006م، ص91.
8. مجلة الراصد، العدد الرابع، مركز الراصد للدراسات السياسية والإستراتيجية، الخرطوم 2008م، ص34.
9. أمين محمد سعيد الطاهر، دور الأديان في مستقبل التواصل وإعادة الاندماج بين جمهورية السودان ودولة جنوب السودان، كتاب مؤتمر علاقات السودان مع دول الجوار، جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم، 2011م، ص147.
10. المصدر نفسه، ص148.
11. المصدر نفسه، ص167.
12. المصدر نفسه، ص169.
13. طلعت رميح، الشبكة الدولية للمعلومات.
14. المصدر نفسه.
15. بابكر حسن محمد قدرماري، الأثر العربي في اللغات والثقافات الإفريقية، دراسات إفريقية، الشبكة الدولية للمعلومات.
16. محمد التجاني عمر قش، الشبكة الدولية للمعلومات.
17. العمران السناري، أحد أهم مظاهر الثقافة المادية لمملكة الفونج (1504 . 1821)م، الشبكة الدولية للمعلومات.
18. المصدر نفسه.
19. عاصم فتح الرحمن أحمد الحاج، توثيق علاقات السودان عبر شراكات إستراتيجية مع دول محيطه الإقليمي، كتاب مؤتمر علاقات السودان مع دول الجوار، جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم، 2011م، ص83.
20. المصدر نفسه، ص88.
21. المصدر نفسه، ص91.
22. السماني النصري محمد أحمد، مستقبل التواصل مع دولة جنوب السودان، كتاب مؤتمر علاقات السودان مع دول الجوار، جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم، 2011م، ص122.

23. عبد الرحمن أحمد عثمان، الصوفي في جنوب السودان، تعدد الطرق وأساليب الانتشار، كتاب المسبار للدراسات والبحوث، 2011م، ص54.
24. أمين محمد سعيد الطاهر، المصدر السابق، ص124.
25. عبد الجبار خضر محمد، العلاقات السودانية الإثيوبية الماضي والحاضر والمستقبل، مركز الراصد للدراسات السياسية والإستراتيجية، مارس 2008م، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، ص31.
26. المصدر نفسه، ص33.
27. طارق عبد الله ثابت الحدوي، مستقبل السياسة الإثيوبية في منطقة القرن الإفريقي، المنوفية، صوت القلم العربي، ط1، 2009م، ص146.
28. عبد الوهاب الطيب البشير، إثيوبيا واستفتاء تقرير مصير جنوب السودان، أعمال ندوة حول: دول الجوار السوداني واستفتاء مصير الجنوب، مركز البحوث، جامعة إفريقيا العالمية، 2010م.
29. جمال عبد الرحمن بن رستم، رؤية لمستقبل العلاقات السودانية الإريترية، كتاب مؤتمر علاقات السودان مع دول الجوار، جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم، 2011م، ص349.
30. موقع سودانيز أونلاين.
31. موقع شبكة الشروق.
32. فيصل محمد موسى، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، جامعة قار يونس، طرابلس، 1997، ص185.
33. الأمين عبد الرازق، العلاقات السودانية الصومالية، التوقعات المستقبلية، كتاب مؤتمر علاقات السودان مع دول الجوار، جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم، 2011م، ص299.
34. المصدر نفسه، ص302.
35. المصدر نفسه، ص305.



بعض التحديات التي تواجه الإسلام في الجنوب الإفريقي

■ د. السمانى النصرى محمد أحمد

نائب مدير مركز الدراسات السودانية والدولية
جامعة الزعيم الأزهرى ، الخرطوم - السودان

Abstract:

This study is an attempt to shade light on the situation of Islam, and the hinders that faced the spread of Islam in Southern Africa that in respect to the late spread of Islam in Southern Africa.

The study aimed to show the most important challenges that confront the spread of Islam in this area, and according to the study it is squeezed into two main hinders, Christianity and Jusism.

مستخلص :

هذه الدراسة تحاول إلقاء الضوء على وضع الدين الإسلامى، وتحديات انتشاره في منطقة إفريقيا الجنوبية التي تؤخر دخول الإسلام إليها مقارنة ببقية أقاليم القارة الأخرى ، ذلك على الرغم من سهولة مبادئ الدين الإسلامى، ووضوح خطابه وقدرته على تلبية حاجات البشر الدنيوية والأخروية .

وهدفت الدراسة للتعرف على أهم التحديات التي واجهت انتشار الإسلام في هذه المنطقة ، والتي تنحصر وفقاً للدراسة في تحديين أساسيين هما :

- التحدي المسيحي .
- التحدي الصهيوني .

واستخدمت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي لبيان أثر هذه التحديات على تغلغل الإسلام وانتشاره بين

مجتمعات الجنوب الإفريقي .

وخلصت الدراسة إلى جملة من النتائج تمثلت في أن القارة الإفريقية تعتبر ساحة للصراع بين الإسلام ودعاة النصرانية من جهة ، والإسلام والحركة الصهيونية العالمية من جهة أخرى . كما أشارت الدراسة إلى وجود تحالف تاريخي بين البعثات التبشيرية العاملة في إفريقيا والاستعمار الغربي ، وقد اتخذت حملات التنصير التي نظمتها الكنائس الغربية وسائل اقتصادية في استمالتها للشعوب الإفريقية وبذلت في سبيل ذلك الكثير من الأموال .

أما الصهيونية فقد تبلورت أهدافها بصورة واضحة في المساعي الإسرائيلية للتغلغل في إفريقيا ، ومحاولة إيجاد روابط مع شعوب القارة من خلال الاستناد إلى العلاقات التاريخية بين اليهود ونبي الله موسى عليه السلام وإفريقيا ، وتستخدم إسرائيل في صراعها مع الإسلام جملة من الأدوات السياسية والأيدولوجية كفكرة استخدام إسرائيل كجسر يربط بين العالمين النامي والمتقدم.

وجاءت أهم محاور الدراسة كما يلي :

- لتحدي المسيحي وأثره على انتشار الإسلام في الجنوب الإفريقي.
- التحدي الصهيوني وصراعه مع الإسلام في الجنوب الإفريقي.

مقدمة :

منذ أن ظهر الإسلام واجه الكثير من التحديات، تغلب عليها أحيانا بفعل القوة المعنوية التي يكتسبها المسلم من الإسلام، وأحيانا أخرى بعجز الديانات الأخرى عن تقديم حلول وإجابات تشبه ما يقدمه الإسلام، وتعتبر منطقة (الشرق الأوسط) وهي المنطقة التي ظهرت فيها اغلب ديانات البشرية السماوية منها والوضعية، منطقة صراع دائم بين الأديان ومعتنقيها وقد واجه الإسلام حركة معارضة قوية جدا قادها اليهود والنصارى وامتدت هذه المعارضة حتى يومنا هذا، ويشكل التنصير والصهيونية الوجه الحديث للتأمر القديم الذي مارسه أعداء الإسلام منذ ظهوره.

يقصد بالجنوب الإفريقي المنطقة الجنوبية لقارة إفريقيا والتي تشمل عشر دول هي أنجولا،

بتسوانا، ليوسوتو، ملاوي، موزمبيق، ناميبيا، جمهورية جنوب إفريقيا، سوازيلاند، زامبيا وزيمبابوي، وقد تأخر كثيرا وصول الإسلام إلى هذه المنطقة مقارنة بباقي أجزاء إفريقيا، بعض هذه الدول لم ينتشر فيها الإسلام حتى نهاية القرن العشرين بينما وصل إلى البعض الآخر في منتصفه، أما الدول المطلة على الساحل فقد عرفت الإسلام منذ وقت مبكر.

تقول ايبيانك ساراواك: (ليس من عقيدة دينية أسهل من العقيدة الإسلامية، وليس من قوة معنوية في الوجود أشد من قوة الإسلام، لذا كان انتشار الإسلام في القارتين الآسيوية والإفريقية يتوسع بصورة دائمة ومباشرة أي بدون بعثات ولا مبشرين)⁽¹⁾. ويرجع ذلك لسهولة مبادئ الدين الإسلامي ووضوحها وخطابها المباشر للإنسان وقدرة الإسلام على تلبية حاجات البشر في الدنيا والآخرة، لأنه يقدم الأجوبة الشافية المقتنة لكثير من الأسئلة التي تقلق مضجع الإنسان.

مع ذلك فقد واجه الإسلام في منطقة الجنوب الإفريقي كثيرا من التحديات، بعضها يتعلق بالمؤثرات الخارجية والآخر بالعوامل الداخلية، وتمثل فترة الاحتلال الأوربي قمة التحديات بدخول النشاط التنصيري إلى إفريقيا، كما أن النشاط الصهيوني الحديث والمعاصر يشكل الذراع الأخرى في مقاومة المد الإسلامي في المنطقة.

التحدي المسيحي:

تعرف الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب التنصير بأنه حركة دينية سياسية استعمارية بدأت بالظهور أثر فشل الحروب الصليبية بغية نشر النصرانية بين الأمم المختلفة في دول العالم الثالث وبين المسلمين خاصة، بهدف إحكام السيطرة على هذه الشعوب⁽²⁾.

هذا التعريف يعتبر تعريفا عاما يلخص أسباب وأهداف حركة التنصير في العالم أجمع ولكن حقار محمد أحمد يعرف التنصير من واقع سياسته في إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء بصورة خاصة بأنه حركة دينية سياسية تجارية ممهدة للاستعمار ومتفاعلة معه، مباركة له، وهادفة إلى ذوبان وصهر الهوية والشخصية الإفريقية في حالتها الإسلامية أو الوثنية في الشخصية الأوروبية، دون المساواة بينهما في الحقوق، وهادفة أيضا إلى احتكار التجارة والتعليم والقيادة السياسية ومؤسسات تكوين الكادر الإداري والتعليمي والسياسي، ومنع الإسلام من التقدم إلى المناطق الوثنية، وخلق كادر محارب للإسلام واللغة العربية الفصحى وتكريس فكرة أن الجنس الأوروبي هو ولي أمر الجنس الإفريقي الأسود بشكل غير مباشر⁽³⁾.

وضع للمسيحيين بأن الدين الإسلامي هو المنافس الحقيقي للنصرانية في منطقة الجنوب الإفريقي، وأن المسلمين كم هائل من البشر، وفي ازدياد مضطرد، لهذا اتجهت أنظار المنصرين نحو المسلمين بغرض تنصيرهم في أول الأمر، ولما صعب عليهم ذلك مالوا إلى بذل قصارى الجهد

لتشكيك المسلمين في دينهم، أو تحييدهم في أمور الدين واستعملوا لذلك وسائل التنصير العامة بل استحدثوا وسائل جديدة خاصة للتأثير على المسلمين⁽⁴⁾. وقد لاحظ النصارى سرعة قبول الناس للإسلام في الجنوب الإفريقي وما يمنحه للمعتق الجديد من شعور بالقوة والعزة والمساواة أمام كل الخلق، الأمر الذي أزعجهم ومسّ مكانتهم الدينية (الرفيعة) وخدش (كبرياءهم) الزائف وعرض مصالحهم للخطر.

يبدأ تاريخ التنصير في إفريقيا ربما منذ ظهور المسيحية، أي في القرن الأول الميلادي منذ أن أسس القديس مرقس الإنجيلي كنيسة الإسكندرية، وقد مرت حركة التنصير بتطورات ومراحل عدة منذ ذلك الزمن ولازالت حتى الوقت الحاضر تتطور وتتفاعل وتغير أسلوبها مع تغير الظروف والمستجدات والأحداث، ولكنها ظلت في جوهرها، هي حركة التنصير التي عناها النصارى الأول ومنذ أن ظهر الإسلام و بدأت حركة انتشاره الكبرى في العالم القديم بدأ الصراع بينه وبين النصرانية وخاصة في الميدان الإفريقي، وهو صراع لم تخمد جذوته يوما من الأيام ولا تزال هذه الجذوة متقدة⁽⁵⁾.

كانت الملكة الإسبانية إيزابيلا من أشد المتحمسين لحرب المسلمين وقد تركت وصية قبيل وفاتها في سنة 1504م قالت فيها (إنني أرجو من ابنتي الأميرة وزوجها الأمير وأمرهما بإطاعة وصايا الكنيسة أمنا المقدسة فليهما أن يقوموا بحمايتها وألا يكفيا عن متابعة فتح إفريقيا ومحاربة (الكفار) المسلمين⁽⁶⁾).

إفريقيا ساحة هامة من ساحات المواجهة بين هذين المتصارعين، والواقع أن الصراع الراهن حول إفريقيا هو في جوهره مواصلة للصراع القديم بين الشرق ممثلا في حضارة الإسلام وبين الغرب ممثلا في المسيحية والحضارة الغربية وقد كان هذا الصراع منذ البداية صراعا مصيريا لا هوادة فيه، لعب فيه الفكر دورا لا يقل عن دور الجيوش⁽⁷⁾. وكانت منطقة الجنوب الإفريقي أقل مناطق إفريقيا تأثرا بالإسلام لذلك ركزت الكنيسة معظم جهودها في هذا الإقليم علها تحقق ما عجزت عن تحقيقه في مناطق إفريقيا الأخرى. وكان الشرق هو الطرف المهاجم في سلسلة الصراع بين العالم الغربي والمسيحي في الوقت الذي كانت فيه السيادة للمسلمين⁽⁸⁾.

يرتبط في أذهان المسلمين الاستعمار مع التبشير المسيحي ومع الحروب الصليبية؛ ولا عجب فعندما دخل الجنرال إدموند اللينبي سنة 1917م القدس أعلن أن الحروب الصليبية قد استكملت الآن، وعندما دخل الفرنسيون دمشق سار قائدهم إلى قبر صلاح الدين الأيوبي وخاطبه قائلا: (هانحن قد عدنا يا صلاح الدين) فالتبشير كان يساعد الاستعمار وحاول إضعاف الثقافة الإسلامية في البلاد التي حكموها⁽⁹⁾. وتأثرت بذلك دول الجنوب الإفريقي خاصة الساحل الشرقي.

ومن الواضح أن المخططات التبشيرية الموضوعية منذ القرن العشرين وحددت نهايتها بوضع حد لانتشار الإسلام جنوب خط الاستواء بما فيها منطقة الجنوب الإفريقي، تسير بخطى حثيثة على طريق التنفيذ وكان من ضمن ذلك تقسيم السودان إلى مناطق تبذل بمقتضاها الجمعيات التبشيرية في جبال النوبة والإنقسنا والجنوب أقصى جهودها لتحضيرها لهذه المرحلة، وتنتهي بإقامة دولة مسيحية في الجنوب تحول دون أي مد إسلامي جنوبا. بينما يكون سعي المبشرين في مناطق المسلمين إلى زعزعة إيمان المسلمين، وقد كان هذا التوسع النصراني على حساب الإسلام يتم في صمت ودون ضجة بل وكان يصحبه دعاية ضخمة بأن الإسلام ينتشر بسرعة في إفريقيا بفرض طمأنة المسلمين ودفعهم للاستكانة والدعة والحكم بأن الإسلام يتقدم بقوته الذاتية أمام المسيحية⁽¹⁰⁾.

مع تولي كارول فوجيتيلا (Karol Wojetyla) البابا السابق يوم 16/10/1978م ولدت مرحلة جديدة في حياة الحركة النصرانية في إفريقيا. وقد أشتهر هذا البابا بتعصبه وحماسه الشديد لمبدأ سيادة المسيحية على كل العالم ونشر الإنجيل بين كل الناس حتى بين معتنقي الديانات الأخرى بما فيها الإسلام⁽¹¹⁾.

وضع البابا خططاً كثيرة للوصول إلى تحقيق أهداف الشعار الذي رفعه يوم 19/2/1993م أمام كرادلة روما، وفي هذا الاجتماع طلب البابا من الحضور وكان عددهم 1800 كاردينالا من جميع أنحاء العالم رأيهم في إطلاق شعار (تنصير إفريقيا في عام 2000) ووافق الحضور على رفع هذا الشعار وخصصوا ميزانية أولية بلغت 5,3 مليار دولار أمريكي ولم يلق البابا معارضة تذكر في إطلاق هذا الشعار، غير أسئلة طرحت من قبل بعضهم حول أمر ردود الفعل النفسية العكسية إذا لم يحقق هذا الشعار أهدافه فقال البابا: (أن هذا الشعار يعد وسيلة تعبئة للنصارى في العالم، فإذا حققنا عشر الأهداف التي حددناها نكون قد حققنا شيئاً كثيراً في هذه القارة المعرضة للخطر الإسلامي)⁽¹²⁾.

هذا التصريح يعكس مدى تعصب هذا البابا وخوفه من قوة المد الإسلامي الجارف، ومحاولاته لوقف انتشار الإسلام في إفريقيا وحشده الطاقات للتنصير في قارة إفريقيا للحيلولة دون اعتناقها للإسلام، لذلك كان التركيز على الجنوب الإفريقي لأن الإسلام لم ينتشر فيه بصورة كبيرة. وربما تكون النصرانية قد حققت شيئاً من النجاح يستشف ذلك من حديث جيرالد سوانك حيث يقول وفي تعصب واضح: (لقد تحولت الأوضاع النصرانية الإسلامية خلال ربع القرن الماضي من وضع كان فيه الإسلام ينتشر سريعاً بتحويل الناس إليه، إلى نمو سببه الرئيسي هو الزيادة السكانية، والكتاب المقدس النصراني يصل الآن إلى المجموعات الأرواحية كما تتوحد الكنيسة بسبب ارتباك الإسلام، وفي ظني فإن عدة عوامل قد تضافرت لإحداث ذلك: عرض الكتاب المقدس ولا زال يعرض بصورة

لمموسة، العلمانية خيار آخر فتح أعين المجموعات الأرواحية على العالم الواسع حيث إن الإسلام لا يعطي الإجابة عن حاجاتهم أو أسئلتهم حول الحياة، انتشار التعليم الغربي بصورة واسعة والإسلام لا يستطيع أن ينافس في ذلك العالم الحديث⁽¹³⁾.

إن الكنائس منذ زمن بعيد وبعد دراسة وتجارب رأت أن أنجح الوسائل لبث تعاليم الإنجيل هو تنصيب أساقفة في كل إقليم من أبنائه وفي كل قبيلة من أبنائها، وقد لاقى هؤلاء القساوسة بين ذويهم نجاحا تاما لم يلقه غيرهم، وقد دخل المسيحية بدعوتهم أعداد من سكان الجنوب الإفريقي لم تظفر بمثلها الإرساليات هذا لأنهم يعرفون لغات قبائلهم وطباعهم وميولهم، ورأينا أن الجماعات والفرق المسيحية تنفق على تعليم هؤلاء القساوسة أموالا طائلة⁽¹⁴⁾.

استفادت النصرانية كثيرا من دروس الماضي. ونظروا إلى حربهم معنا بالسيف فرأوها حربا خاسرة لا طائل من تحتها وأن دخولهم في معارك حربية دموية لن يكسبهم إلا انكسارا ونكالا. وقد جربوا الحرب معنا وذاقوا المرارات في معاركهم، وعادوا بالخسائر الفاضحة والساحقة معا، ورأوا وشهدوا من بطولات رجالنا وشبابنا وقوة الشكيمة في جيوشنا المظفرة ما جعلهم يتركون المعارك بالسيف ويفكرون في طرق أخرى، ونظر هؤلاء أول ما نظروا قادتهم وكبرائهم وعقلاؤهم الأذكياء إلى سر العظمة في هذه الأمة الإسلامية. ثم أجمعوا أمرهم ودبروا كيدهم وقالوا: (تعالوا نهدم بنيانهم بهدم إسلامهم فنحاربه من نفوسهم ونضعفه في قلوبهم ونفرضهم منه ونبعدهم عنه ونشغلهم بمبادئ أخرى ونفرق كلمتهم ونشتت شملهم، ونرجعهم كما كانوا قبل الإسلام، أمما وشعوبا وقبائل وعشائر وفصائل. وعملنا هذا كفيل بسيطرتنا عليهم. واستيلائنا على ديارهم وانتصارنا على قواعدهم وحصونهم. ومن هنا يأتون ولا يمكن أن نتصر عليهم أو نتغلب عليهم في معركة مهما قوينا ومهما أعدنا لها من عدة وعدد ماداموا ملتزمين حول شريعتهم وهي سر عظمتهم فعلينا بهدمها، وهدمها كفيل بهدم بنيان المسلمين في كل مكان)⁽¹⁵⁾.

هذا التفكير الذكي الماكر اتعظ بالهزائم العسكرية المتلاحقة التي مني بها الغرب ونقب عن السر العظيم لتفوق المسلمين، ووضع خطته الخبيثة بناء على هذه النتيجة، خطة لا تقوم على إبادة المسلمين ولا على احتلال أراضيهم، وإنما تقوم على إبادة الإسلام نفسه واقتلعه من نفوس أبنائه وضمائهم، أو تقليص دائرته وعزله عن واقع الحياة. إذ تحول الصراع من حرب المسلمين إلى حرب العقيدة الإسلامية ذاتها، تغيرت ملامح وجوانب المعركة، ولم يعد ميدانها الرئيسي الأرض ولكنه العقول، ولم تعد وسيلتها السيف بل الفكر⁽¹⁶⁾. لذلك سعوا إلى تحويل منطقة الجنوب الإفريقي إلى أوروبا من خلال الاحتلال الاستيطاني.

قام النصارى بمراقبة العالم الإسلامي والتجسس عليه وجس نبض الأمة ورصد المنظمات

الإسلامية وما تقدمه من دعم للمسلمين في دول الجنوب الإفريقي، وقد ثبتت صلة الإرساليات التبشيرية بدوائر الاستخبارات الدولية؛ وهو المفروض والمتوقع ما دامت الغاية واحدة⁽¹⁷⁾. وكثير ما يلعب المبشر دور رجل الاستخبارات حيث يقوم بإمداد بلده بمعلومات أمنية و سياسية واقتصادية واجتماعية عن البلد الذي يعمل فيه وتحصل الإرساليات على دعم الحكومات نتيجة لهذه الخدمات التي تقدمها الإرساليات التبشيرية.

المسلمون بعرف الكنيسة الغربية هم متأخرون جاهلون وهمجيون، والإسلام بنظرها دين قومي كبقية الأديان الصينية. ولا تزال خطيئة كبرى دخول المسجد أو معرفة الإسلام معرفة جلية. وقد صور الكتاب الكاثوليك - وهو أكثر المذاهب انتشارا في دول الجنوب الإفريقي - الإسلام في ظلام تشعر معه أنه دين متأخر لا يصلح إلا للشعوب المتأخرة والهمجية التي يجب أن يخلصها بواسطة التنصير لأن اعتناق المسيحية في نظرهم يهذب الشخص المتوحش⁽¹⁸⁾!!!

جاء في النشيد الإيطالي ما يلي « أماه لا تبكي، بل أضحكي وتأملي، ألا تعلمين أن إيطاليا تدعوني، أنا ذاهب إلى طرابلس فرحا مسرورا لأبذل دمي في سحق الأمة الملعونة، ولأحارب الديانة الإسلامية، سأقاتل بكل قوتي لمحو القرآن، إن سألك أحد عن عدم حداك علي فأجيبه: أنه مات في محاربة الإسلام، الطبل يقرع يا أماه، ألا تسمعين هرج الحرب؟ دعيني أعانقك وأذهب⁽¹⁹⁾». يدل هذا النشيد على مدى عمق التفكير بضرورة محاربة الإسلام عند النصارى كما يدل على أن الاحتلال الأوربي كان عملا صليبيًا دمويًا.

يقول جيرالد سوانك وهو أحد المشاركين في مؤتمر كلورا دو، إن الإسلام قد تمكن من إفريقيا وأن 14 دولة من مجموع 48 دولة تخضع لتأثير الإسلام بشكل كبير وأن للإسلام إمكانية واضحة للامتداد والتوسع في هذه المناطق كلها.. وتعني عبارة الإعلان عن الإيمان تلك النسبة المئوية للنصارى في مقابل النسبة المئوية للمسلمين في هذه الأقطار التي تمت أسلمتها، ويجب أن تأخذ في الاعتبار أن النسبة المئوية الواردة في التقرير لا تعني بالضرورة أنهم مؤمنون إنجيليون، لأنه استنادا إلى إحدى التقديرات فإن 20% فقط من الذين يعلنون نصرانيتهم يمكن اعتبارهم نصارى ملتزمين⁽²⁰⁾.

وهذا يؤكد ما ذهب إليه البروفسير حسن مكي⁽²¹⁾ عندما وصف بعض المسيحيين بأن وجدانهم في مرحلة التشكل وأن انتماءهم للمسيحية اسمي فقط وأنهم لا يشاركون في الطقوس المسيحية، وهذا ينسجم مع موقف مرّ مع شخص نامبيي المولد يعيش في جنوب إفريقيا في إثيوبيا نهاية الثمانينيات حيث ذكر ذلك الشخص أن أمه مسلمة وجدته مسلمة وان أبوه مسيحي وهو أيضا مسيحي لكنه لا يعرف شيئًا عن المسيحية، وليست لديه الرغبة لمعرفة أي شئ عنها وأنه لم يدخل كنيسة قط في حياته ولم يؤدّ أي طقوس دينية مسيحية.

ما زال تنصير المجتمعات الأرواحية مهمة أساسية بالنسبة للإرساليات التنصيرية في وسط وجنوب إفريقيا، وتقوم الكنيسة بإجراء أبحاث في عدة دول من أجل توسيع العمل وسط المسلمين ويقول سوانك: (ولا زالت الحاجة قائمة لكثير من العمل في هذا المجال، وحتى لا نكون كالذي يغلق الحظيرة بعد أن تسرق الخيول يجب التمسك بالخيارات جميعها) (22).

والمسلمون يعملون بقوة إيمانهم على صد تيار المسيحية فوق من جراء ذلك تشاد بين هاتين الديانتين، وما زالت آثاره باقية إلى عصرنا الحاضر، وستبقى كذلك قرونا عديدة ما دامت أوروبا المسيحية عاجزة عن نشر ديانتها بين المسلمين (23).

خطة تنصير المسلمين في إفريقيا التي ناقشها مؤتمر كلورا دو تقوم على الدراسات الإحصائية المبنية على إستبانات مصممة تصميما جيدا، والمبنية أيضا على جهود بعض الباحثين من المنصرين ومنهم علماء إحصاء وعلماء اجتماع وعلم نفس ومؤرخون ومستشرقون... الخ، وعلى سبيل المثال أجرى الباحث المنصر (جيرالد سوانك) بحثا مقارنا بين وضع الإسلام والمسيحية في جنوب ووسط إفريقيا، فقال في مقدمة البحث إن إستبانه قدمت للعاملين في حقل التنصير في المنطقة تحتوي على الأسئلة الآتية (24):

- 1) ما نسبة المسلمين الذين بلغتهم دعوة النصرانية في المنطقة التي تعمل بها؟
 - 2) ما نسبة الذين فهموا الكتاب المقدس سواء آمنوا به أو لم يؤمنوا به؟
 - 3) هل توجد مجموعة سكانية لم تصلها الدعوة؟
 - 4) كم عدد العاملين المتخصصين للعمل وسط المسلمين؟
 - 5) ما الفرص المتوقعة لنجاح منصرين جدد، حدّد النسبة أو الرقم؟
- ومن ثم يشير الباحث إلى أن المنطقة التي شملها بحثه بما فيها دول الجنوب الإفريقي تضم 213 قبيلة بعضها أسلم تماما بكامله، بينما البعض منها أسلم غالبية أفرادها، ويذكر كذلك بأن إسلام بعضهم كان صوريا كما أن بعض المسيحيين غير ملتزمين.

في مؤتمر تنصيري أقامته الكنائس البروتستانتية ودعت إليه غيرها من الكنائس الأخرى، وتبنته لجنة التنصير في لوزان بالاشتراك مع منظمة التصور الدولية ومركز الاتصالات والدراسات المتقدمة لإرساليات التنصير التابع لها، المشاركون تم اختيارهم بعناية فائقة وبلغ عددهم 150 من رؤوس الرأي والفكر وتتكون من النخبة من المنصرين العاملين في الميدان، أكاديميين ومستشرقين لاهوتيين وأساتذة جامعات في علوم الاجتماع و النفس والدراسات اللغوية ومن خبراء ومستشارين وأمنيين ودبلوماسيين، الأبحاث في هذا المؤتمر بلغت أربعين بحثا في شتى الموضوعات (25).

هذا الإعداد للمؤتمرات يميز أعمال التنصير عند المسيحيين عن عملية الدعوة عند المسلمين.

المسلمون في مؤتمراتهم لا يستعينون كثيراً بأصحاب العلوم المساعدة من العلماء المسلمين في المجالات المختلفة، بل إن بعض قادة العمل الإسلامي والدعوة الإسلامية على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي يعتقدون أن العلوم الحديثة هي من أوجه النصرانية ويجب محاربتها ناهيك عن الاستعانة بها في إعداد دراسات عن المجتمعات الإسلامية وغيرها، وهذا ما تفوقت فيه المسيحية التي قامت بدراسة أحوال سكان إقليم الجنوب الإفريقي دراسة علمية شاملة.

يعبر القس صمويل زويمر عن النوايا السيئة التي يحملها التبشير للإسلام والمسلمين فيقول: (لا ينبغي للمبشر المسيحي أن يفتش أو ييأس ويقنط عندما يرى أن مساعيه لم تثمر في جلب كثير من المسلمين إلى المسيحية، ولكن يكفي جعل الإسلام يخسر مسلمين بذبذبة بعضهم، فعندما نذبذب مسلماً وتجعل الإسلام يخسره تعتبر ناجحاً، يا أيها المبشر المسيحي يكفي أن تذبذبه ولو لم يصبح هذا المسلم مسيحياً) (26). ويعد زويمر من أكبر أعمدة التنصير في العصر الحديث، وقال أيضاً في مؤتمر القدس التنصيري عام 1935: (لكن مهمة التبشير التي نذبذبكم لها الدول المسيحية في البلاد الإسلامية ليست في إدخال المسلمين في المسيحية فإن هذا هداية لهم وتكريماً، إنما مهمتكم هي أن تخرجوا المسلم من الإسلام ليصبح مخلوقاً لا صلة له بالله، وبالتالي لا صلة له بالأخلاق الحميدة التي تعتمد عليها الأمم في حياتها). ويقول القس المتعصب زويمر رئيس مؤتمر القدس التبشيري: (لقد قبضنا أيها الأخوان في هذه الحقبة من الدهر من ثلث القرن التاسع عشر إلى يومنا هذا على جميع برامج التعليم في الدول الإسلامية، ونشرنا في تلك الربوع مكامن التبشير والكنائس والجمعيات والمدارس المسيحية الكثيرة التي تهيمن عليها الدول الأوروبية والأمريكية، والفضل إليكم وحدكم أيها الزملاء أنكم أعددتكم بوسائلكم جميع العقول في الممالك الإسلامية إلى قبول السير في الطريق الذي مهدتم له كل التمهيد، إنكم أعددتكم نشألاً يعرف الصلة بالله ولا يريد أن يعرفها، وأخرجتم المسلم من الإسلام، ولم تدخلوه في المسيحية، وبالتالي جاء النشء الإسلامي طبقاً لما أراد الاستعمار المسيحي لا يهتم بالعظائم ويحب الراحة والكسل وليس همه في دنياه إلا في الشهوات فإذا تعلم فللشهوات وإذا جمع المال فللشهوات، وإن تبوأ أسمى المراكز فللشهوات، ففي سبيل الشهوات وجود بكل شيء) (27).

هذا الحديث المتشنج لا يمثل حالة شاذة بل يكاد يصنّف صاحبه أحياناً من المعتدلين، نسبة لوجود قساوسة آخرين يطمنون لو ينقرض كل من له علاقة بالإسلام فالعنف في النوايا عند القساوسة يفسر حجم النجاح الذي حققه الإسلام، وتبعاً لنظرية خيال الحال من النقيض فإذا كان الإسلام لا ينتشر بسرعة ولا يحقق أي نجاحات فلماذا إذن كل هذا التوتر والغضب؟

قال القس توم هيوستن المدير الأول للجنة نوزان للتبشير المسيحي العالمي إن النشاط التنصيري سيزداد في السنوات القادمة مع اعتناق نحو 11 مليون شخص للمسيحية في جنوب وشرق

ووسط إفريقيا، وأضاف أن الكنيسة تصارع ظروفًا مضادة لها، تتمثل في الصحوة الإسلامية في دول الجنوب بما تقدمه لهم الدول الإسلامية من دعم، وعلى الرغم من ذلك فإن ما قامت به يعتبر إنجازًا كبيرًا، وزعم أن الكنيسة ستستمر في التوسع لأنها العنصر الوحيد الذي يقدم المساعدات الشخصية والفرح في الظروف الصعبة التي تمر بها الشعوب في إفريقيا الجنوبية حسب زعمه⁽²⁸⁾.

يبدو أن عملية التنصير تعاني بعض المشاكل لأن لهجة الخطاب التنصيري حادة ومباشرة، على الرغم من النجاحات التي ربما تحققت لهم وانخفضت نسبة المسلمين في بعض أقطار الجنوب الإفريقي مثل ملاوي، فمثلاً يواصل القس جيرالد سوانك حشد طاقته الفكرية لإيجاد حلول ومقترحات تزيد من نشاط المبشرين الذين يعملون وسط المسلمين، ويرى أنه يمكن الاستفادة من تجارب القساوسة الذين عملوا في إفريقيا فترات طويلة، ولكن ليس في الميدان لأن هؤلاء قد أصيبوا ببعض البرود ولم يستطيعوا فهم الحس العالي للحركة التنصيرية الحالية ويقترح عددًا من النقاط⁽²⁹⁾:

أ. يجب أن نخطط لزيادة عدد المنصرين الذين نرسلهم إلى المناطق الإسلامية.
ب. يجب أن نتأكد من أننا نحتاج إلى أن نعرض الكتاب المقدس على المسلمين لفترة طويلة كي يفهموه.

ج. الحرية السياسية التي تتمتع بها النصرانية في هذه الأقطار هي إحدى أسباب انتشارها وتغلغلها.

د. يجب أن نجد طريقة نوصل بها رسالتنا إلى ذهن المسلم.

هـ. إن تقديم العون لذوي الحاجة من الذين نسعى لتنصيرهم أصبح أمرًا مهمًا في عملية التنصير.

وفي تقرير قدم لندوة المؤتمر الإفريقي للكنائس الذي عقد في مدينة ممباسا الكينية قال القس منكير اساسياس: (أن الإنجيل يصل إلى مسمع كل رجل وامرأة وطفل في العالم وبلغه يستطيعون فهمها للتمكن من تنصيرهم)⁽³⁰⁾.

مثل هؤلاء المنصرين لا ينظرون للأجيال التي رأوها ولكنهم دائمًا ينظرون للأجيال القادمة وهدفهم الرئيسي مخاطبة الناشئة وليس الكبار، خاصة وأن منطقة الجنوب الإفريقي توجد بها نسبة عالية من الشباب، أما الكبار فيقدمون لهم المساعدات ويوفرون لهم الإمكانيات حيث يسكنون، فمثلاً (سنغور) الذي حكم السنغال لمدة عشرين سنة مسيحي بينما أفراد عائلته جميعهم مسلمون، و90% من سكان السنغال من المسلمين، ما حصل هو أن الكنيسة أخذته وعمره سبع سنوات وأدخلته مدرسة البعثة الكاثوليكية وقامت بابتعائه إلى فرنسا في جامعة السوربون وبعد أن حصل على الدكتوراه رجع حاكمًا للسنغال⁽³¹⁾.

يقول الدكتور نور ولى بعد زيارات عديدة قام بها لدول الجنوب الإفريقي إن هذه الدول فيها أعداد من المسلمين، وقد وجدنا أن جزءا بسيطا من الاهتمام ومن الدعم من المسلمين من الممكن أن يغير مسار هذه البلدان، ويعطي دفعة للناس لأنهم محبطون بسبب غياب المسلمين عنهم بينما التصير ينفق بإمكانات كبيرة، فنجد قرية بكاملها من المسلمين في ملاوي مثلا تقام بها مدرسة تصيرية وكنيسة، ونتساءل لماذا هؤلاء متواجدون؟ لا بد أنه يوجد هدف وراء هذا التواجد، والحقيقة أن الناس يعانون من الفقر الشديد.. فهذا الفقر أدى إلى الغزو الذي حصل من المنظمات التصيرية التي وفرت المدارس والمستشفيات وجعلت الناس تنتصر، يوميا في إفريقيا يتنصر 16 ألف شخص، بسبب توافر إمكانات ضخمة فالكنيسة عندها مدارس وجامعات ومستشفيات ونحن ليس لدينا من هذا، وفي العالم الإسلامي لدينا سبعة آلاف داعية مقابل ثمانية ملايين منصرًا، وهذا يجسد حجم الكارثة والفرق بين العمل الإسلامي والمسيحي، ويتضح حجم الفجوة أكثر من خلال الإمكانات الضخمة المتاحة للمنصرين⁽³²⁾، وهذا الرقم حقيقي فقد ذكر (سوانك) بأن النصرانية تزيد في إفريقيا بمعدل 6% من مجموع سكان القارة الإفريقية⁽³³⁾، وأكثر من نصف هذه النسبة في دول الجنوب الإفريقي نسبة لوجود أعداد كبيرة من الوثنيين.

ما جمع للكنيسة الأمريكية فقط في العام 1422هـ 164 مليار دولار، في حين أن المنظمات الإسلامية في السعودية والخليج وغيرها لا تصل ميزانياتها كلها مجتمعة إلى نصف مليار دولار، وفي عام 1416هـ كان المنصرون يملكون أكثر من 52 إذاعة وللمسلمين إذاعة واحدة، في عام 1985م بلغ عدد المنصرين 113 ألف منصرًا، المستشفيات والمستوصفات التي أقامتها الإرساليات 1600 مستوصف ومستشفى، الدعم المالي ارتفع إلى 3.5 مليار دولار سنويا، ووصل عدد المدارس اللاهوتية لتخرج المنصرين 500 مدرسة وكلية وجامعة بالإضافة إلى 20 ألف معهد كنسي في أنحاء القارة الإفريقية⁽³⁴⁾. وكانت الكنيسة الكاثوليكية تمتلك قوات مسلحة خاصة بها⁽³⁵⁾.

ويبدو أن هذا الإنفاق السخي من قبل الكنيسة قد أثر إلى حدٍ ما في اتجاه كل من التصير والدعوة الإسلامية في منطقة الجنوب الإفريقي فهذه الإمكانات الهائلة لا شك تدخل كعنصر مؤثر وفعال في عملية التنافس بين الإسلام والمسيحية.

على الرغم من أن قيم ومبادئ وتعاليم الإسلام هي الأقرب إلى نفس الإفريقي ولكن من الصعب جدا أن تقنع فقيرا لا يملك قوت يومه بأن يتبعك لمجرد أنك على الحق أو الصواب، هذا مقبول من قبل المسلمين أصلا والذين لا يرقى الشك إلى نفوسهم، أما الوثنيون أو حتى المسيحيين واللادينيين وهم الغالبية العظمى من سكان الجنوب الإفريقي فإنه لا شك سيكون معيار الأفضلية عندهم بالخدمات والمساعدات المادية، وهذا ما عرفته الكنائس وظلت تغدق عليهم الأموال، ولكن ما إن يستقر الفرد

ويبعد عن الفقر حتى يبدأ رحلة البحث عن القيم والمبادئ والروحانيات، ومن ثم لا يجد غير الإسلام، فإن كان لا يزال تحت رحمة الكنيسة فإنه يصبح مخلوقاً مزدوجاً، ما بين قناعاته بأن الإسلام هو الدين القويم والأصلح وما بين الوضع المريح الذي هو فيه، ولكن إذا وجد ما يعوضه ما عند الكنائس فإنه لا مجال سترك المسيحية ويعتق الإسلام أو العكس تماماً يمكن أن يحدث في أي دولة من دول الجنوب الإفريقي.

وقد أدى نشاط البعثات التبشيرية والاحتلال في تحالفهما ضد الإسلام إلى عزل كثير من المسلمين في الجنوب الإفريقي عن بعضهم البعض وعن العالم الإسلامي، وحدث تراجع واضح في نسبة المسلمين في كل أنحاء إفريقيا، وفي المقابل زادت نسبة النصارى بشكل واضح مما يؤكد بأن المسيحية وحركة التنصير تشكل تحدياً كبيراً بالنسبة للإسلام في إفريقيا. في عام 1900م كانت نسبة النصارى في إفريقيا 10% أما في عام 1990م فقد ارتفعت النسبة إلى 57% هذا بكل تأكيد على حساب الإسلام والديانات الإفريقية الأخرى، كان عدد النصارى 1970م (120,257,000) نسمة وفي عام 1999م أصبح (333,368,000) نسمة⁽³⁶⁾. وفي ملاوي كانت نسبة المسلمين قبل الاحتلال 60% والآن أصبحت 25%⁽³⁷⁾. بينما كانت عام 1970، 32%⁽³⁸⁾، كل ذلك تم بفعل حركة التنصير في إفريقيا والتي تقودها جميع الكنائس العالمية والمحلية.

التحدي الصهيوني:

إن الحديث عن التحديات التي تواجه الإسلام والمسلمين في إفريقيا - مهما كان مختصراً - لا يمكن أن يكتمل دون الإشارة لإسرائيل ودورها في القارة، ولعل أهم المحاور التي ظلت سياسة إسرائيل تدور حولها في إفريقيا هي أولاً عزل الدول والمجتمعات العربية عن رصيفاتها غير العربية في القارة، مع توثيق علاقات الصداقة والتعاون بينها وبين الدول الإفريقية ضد الأفارقة العرب لا سيما دول حوض النيل وشمال القارة، ثانياً بسط نفوذها وسيطرتها على المواقع الإستراتيجية في البحر الأحمر والقرن الإفريقي تحقيقاً لنفس الأهداف سالفة الذكر وبنفس الطرق والأساليب، ثم دعم تحالفها الاستراتيجي مع جنوب إفريقيا⁽³⁹⁾.

الاهتمام الصهيوني بإفريقيا يبدو واضحاً من خلال الزيارات المتكررة التي قام بها المسؤولين ووزراء خارجية إسرائيل منذ بداية عام 1958 عندما كانت وزيرة الخارجية غولدا مائير وتكررت بعد ذلك زيارات المسؤولين الإسرائيليين لإفريقيا⁽⁴⁰⁾.

كذلك يركز المسؤولون الإسرائيليون في دعايتهم على عامل أيديولوجي آخر يحدد سياستهم تجاه إفريقيا وهو فكرة استخدام إسرائيل جسراً بين الشرق والغرب أي بين العالم النامي والعالم المتقدم، أو بين أوروبا والعالم الآخر، وقد ظهرت هذه الفكرة جزءاً من سياسة إسرائيل ومحاولتها القيام

بدور عصري، وقد عبر عنها إلياهو إليات سفير إسرائيل الأسبق في لندن عندما قال: (إن المساهمة التي ستقدمها إسرائيل سوف تساعد علي إقامة صلات دائمة بين الشعوب الإفريقية النامية والعائلة الدولية من خلال تطوير أسس الفهم والتعاون المشترك) (41).

لليهود علاقات قديمة بإفريقيا منذ عهد النبي موسى عليه السلام ويقول التراث الإسرائيلي إن أبناء سليمان عليه السلام من بلقيس استقروا في بلاد الحبشة، لذلك فإن اليهود يدعون حقا تورانيا في تلك المناطق الإفريقية المشاطئة للبحر الأحمر، كما دخلت أعداد من اليهود إلى إفريقيا مع رحلات الاستكشاف الأوروبية في القرون الوسطى وعمل اليهود بالسمسة والتجارة (42). لذلك استأثرت قارة إفريقيا باهتمام الدبلوماسية الإسرائيلية خاصة منذ أواخر الخمسينيات، فقبل ذلك حالت عقبات عديدة دون اتخاذ الجهود الإسرائيلية شكلا جديا واضحا، فمعظم دول القارة كانت واقعة تحت سيطرة الاحتلال المباشر للدول الغربية وعلى رأسها بريطانيا وفرنسا. وبعد حملة سيناء عام 1956م وما أدت إليه من وجود صلات جغرافية مباشرة بين إسرائيل والدول الإفريقية عن طريق البحر الأحمر واستيلاء إسرائيل على مواقع في خليج العقبة، منذ ذلك الحين والأهداف الإسرائيلية تتبلور تجاه إفريقيا عموما في إطار ثلاثة اتجاهات: الاتجاه الأول سياسيا، حيث سعت إسرائيل لكسر الحصار العربي حولها وتدعيم وضعها الدولي واكتساب تأييد الرأي العام ومحاولات إسرائيل استغلال وجودها في قارة إفريقيا بفرض قبول عربي بها.

أما الاتجاه الثاني، فهو اقتصادي تمثل في فتح الأسواق الإفريقية أمام الاقتصاد الإسرائيلي لاستيراد المواد الخام المتوافرة بكميات كبيرة في منطقة الجنوب الإفريقي الرخيصة الثمن والسهلة النقل عبر المحيط الهندي والبحر الأحمر.

وتمثل الاتجاه الثالث في الأهمية الإستراتيجية لمنطقة القرن الإفريقي لإسرائيل فهي من خلال خلق وجود راسخ لها في المنطقة تستطيع تحقيق هدفين أساسيين هما: النفاذ في هذه المنطقة التي تعتبر مثابة موقع استراتيجي للدول العربية سوف يسبب متاعب للعرب ويشتت جهودهم. والهدف الثاني يكمن في تحقيق وجود عسكري فعال في البحر الأحمر نظرا لأهميته الحيوية للأمن الإسرائيلي من ناحية إفريقيا والمنطقة العربية (43).

وهكذا اعتبرت منطقة القرن الإفريقي بمثابة ميدان للمواجهة الإسرائيلية العربية غير المباشرة، وهو ما جعل إسرائيل تمارس دورا نشطا في المنطقة، وقد تمكنت الدبلوماسية الإسرائيلية خلال سنوات قصيرة من خلق روابط حقيقية مع غالبية الدول الإفريقية، وأحتل القرن الإفريقي موقع الصدارة باستثناء الصومال والسودان فقد أسهمت إسرائيل في مجالات النشاط الاقتصادي في كينيا وتنزانيا بالإضافة إلى علاقاتها الحيوية مع إثيوبيا وتحالفها القوى مع جنوب إفريقيا، وحتى مع قطع

الدول الإفريقية علاقاتها مع إسرائيل بعد عام 1973 فقد استمرت العلاقات الإسرائيلية الكينية والإثيوبية في النمو والتوسع⁽⁴⁴⁾.

أصبحت إسرائيل اليوم تمثل ركيزة الاحتلال في صورته الجديدة داخل إفريقيا، وقد اتخذت لنفسها طرحة سياسيا وكيانا ذاتيا داخل هذا التخطيط الاستعماري الجديد في محاولة جادة منها لتحقيق أهدافها على حساب العرب. فالاختراق الإسرائيلي لإفريقيا يجري على قدم وساق وبصورة علنية ولم تعد إسرائيل في حاجة للعمل السري والتخفي لأسباب كثيرة منها⁽⁴⁵⁾:

1. أن إسرائيل أصبحت دولة لها كيان وسيادة معترف بها دوليا.
2. لها قوة عسكرية ضاربة في المنطقة بل على المستوى العالمي.
3. استجابة الدول الإفريقية لدعوة إسرائيل وعروضها في العمل داخل الدول الإفريقية في المجالات المختلفة.

4. انضمام عدد كبير من القادة والزعماء الأفارقة لمنظمات الماسونية.

5. هنالك عدد كبير من المشروعات الإفريقية تتبناها المنظمات الصهيونية والماسونية.

ولقد كان هدف الماسونية الأساسي هو هدم البابوية ولكن الهدف أيضا امتد إلى القضاء على أكبر مركز ديني في أوروبا وهو الكنيسة الروسية، ثم امتد مرة أخرى إلى القضاء على الخلافة الإسلامية في تركيا، وقد تحقق ذلك في سنوات قليلة متتالية في أعقاب الحرب العالمية الأولى، ومعنى هذا أن أكبر مكاسب هذه الحرب قد حصلت عليها الصهيونية وتعمل المنظمات اليهودية في إفريقيا وتقوم بأعمال التجسس لصالح إسرائيل والولايات المتحدة⁽⁴⁶⁾.

على الرغم من أن اليهود قد اعتبروا دينهم خاصا بهم كما احتكروا الإله وسموه تارة إله إسرائيل وتارة أخرى إله الجنود، ولا ذكر لرب العالمين في كتب اليهود وديانتهم إلا أنهم يسعون إلى هدم باقي الأديان خاصة المسيحية والإسلام، وقد لعب الصليبيون دورا هائلا في التخطيط لقيام إسرائيل وفي تنفيذ التخطيط وفي حراسة إسرائيل بعد أن قامت⁽⁴⁷⁾، ولم يشفع للمسيحية هذا الدور الذي لعبته وتلعبه في تأمين إسرائيل واستطاعت الصهيونية العالمية أن تحقق نجاحا كبيرا في أوروبا وأمريكا وأن تحكم كلا من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة من وراء الستار، ولم ينقض القرن التاسع عشر ويدخل العالم في بداية القرن العشرين حتى كان اليهود يسيطرون في أغلب دول أوروبا وأمريكا على كل الاقتصاد. عن طريق الحركة الصهيونية العالمية المنتشرة في كل أنحاء العالم⁽⁴⁸⁾.

والصهيونية العالمية ليست (جمعية) أو (اتحادا) عالميا بقدر ما هي (روح) متوارثة بين يهود العالم، كونها الاضطهاد المزمّن والإذلال الطويل المدى والقسوة أحيانا التي كان يعامل بها اليهود الموزعون بين دول العالم طيلة قرون عديدة، وهذه الروح دفعتهم إلى جمع المال وادخاره ثم الدخول به

مجال النفوذ في السياسة والتوجيه فكان النظام الرأسمالي⁽⁴⁹⁾.

وقد استطاعت اليهودية أن تخذع المسيحية الأوروبية والأمريكية ففي نفس الوقت الذي تعمل فيه الصهيونية على تدمير المسيحية فإنها تستغلها لتدمير الإسلام أولاً غير أن المسيحيين اندفعوا أيضاً لأن الديانة الإسلامية في نظرهم ديانة وثنية متطرفة فكان تأييدهم لإسرائيل وسيلة من وسائل الحد من خلق وحدة عربية إسلامية⁽⁵⁰⁾.

ولا ريب أن اليهودية العالمية هي التي أثارت في العالم الإسلامي تمزيق وحدة العروبة والإسلام للحيلولة دون الوحدة، وعملاً على تعميق التجزئة والإقليمية، لذلك فإن هدف اليهودية الأساسي هو تحطيم المعتقدات الإسلامية وسحق القيم المعنوية والإنسانية وإثارة الشكوك حول المعتقدات، وطرح فلسفات الشك والإلحاد والإباحية في المجتمع الإسلامي، وإشاعة روح الرذيلة على العالم والتي يعتبرها اليهود وسيلة موازية لجمع المال لتحقيق أغراضهم⁽⁵¹⁾.

دأبت الأبحاث الإسرائيلية التي تتناول القيم والمفاهيم الإسلامية وعلاقتها بالصراع العربي الصهيوني على تشخيص الدين الإسلامي كأهم العناصر الخطرة التي تزرع العداء لدى العرب ضد إسرائيل من خلال المحاور الإسلامية التالية⁽⁵²⁾:

أولاً: القاعدة الشرعية الشائعة بين المسلمين تفيد أن فلسطين المحتلة تعتبر دار حرب لا يحق للمسلم المصالحة بشأنها، والجهاد في سبيل الله لتحريرها هو فرض عين على كل مسلم.
ثانياً: زرع فكرة العداء للأجيال الجديدة عن طريق السيرة النبوية الشريفة التي تتحدث عن خيانة اليهود للرسول (ص).

ثالثاً: علماء المسلمين يتهمون اليهود بمحاولة تشويه الدعوة الإسلامية بعد وفاة الرسول (صلى الله عليه وسلم) من خلال دس سمومهم المعروفة بالإسرائيليات.

خطر اليهود لا يقاس بدولة إسرائيل معزولة عن قوة اليهود العالمية ولا بمضاعفة إسرائيل علي هذا النحو ألف ضعف بل بالتسلط الفكري والسياسي وهو مكفول للصهيونية، فهم من أعظم سادة العالم بنفوذهم وبهذا يقاس خطرهم⁽⁵³⁾.

أدركت إسرائيل والقوى الاستعمارية أهمية القيادات الوطنية والمنتقفة في إفريقيا مع المد التحرري الذي بدت عليه الحياة السياسية الإفريقية، فكان اقترابها البارز من نكروما ونيريري وسنغور أكثر من غيرهم، وقد كان وزن هؤلاء في حركة التحرر الإفريقية ضرورياً لإسرائيل والغرب عامة، لتحجيم صلة هذه الحركة بحركة التحرر العربية، وقد أفاد في هذا الأمر ميراث الصهيونية والإفريقيين المبكر من جهة، وطبيعة ميراثهم من الفكر الليبرالي وحتى اليساري الأوربي في توجهه نحو إسرائيل من جهة أخرى، وقد استعملت التناقضات الثانوية بين الحركتين والسلبيات التاريخية والثقافية بين

المجموعتين لتجعل لقاء الصهيونية والإفريقيين بديلا للالتقاء بين حركات (دان فودي) و(ساموري) و (عمر تال) مع حركة الرفض المبكرة للغزو الغربي في المنطقة العربية والإسلامية⁽⁵⁴⁾.

وكانت إسرائيل تمضي سريعا لبناء شرعية لوجودها بمزيد من الاعتراف بها على مستوى العالم الثالث، والخروج من الهامشية التي تهدد وجودها في هذا العالم منذ أن حاصرتها الحركة العربية وعزلتها عن مؤتمر باندونغ ومؤتمر الشعوب الآسيوية - الإفريقية وبدأت الدعوة لعدم الانحياز.. الخ، لم تكن إسرائيل تسعى لبناء مصالحها المادية إذ لم تزد تجارتها مع إفريقيا طوال الستينيات عن 70 مليون دولار بينما قفز تمثيلها الدبلوماسي في إفريقيا من 6 بعثات عام 1960 إلى 23 بعثة عام 1972 م، وليست مصادفة أن حوالي 13 دولة أفريقية فرانكفونية بالأساس هي التي كانت تتقدم للجمعية العامة للأمم المتحدة بمشروع طلب التفاوض بين العرب وإسرائيل⁽⁵⁵⁾.

ولكن اعتماد إسرائيل الأول في كسب ود الأفارقة وتزيين صورتها في أنظارهم لم يكن قائما على استغلال نقائص منافسيهم (العرب) والسعي لتوكيدها وإبرازها - وإن كان ذلك بالطبع من أهم عناصر دعايتها - بل على ما حرصت على تعميقه في أذهان الأفارقة ونفوسهم من إيجابياتها الذاتية، خاصة ما كان متفقا مع مصالح الأفارقة، متسقا مع ميولهم النفسية واتجاهاتهم السياسية. ولا شك أن أهم السمات البارزة في ذلك الباب تصوير إسرائيل لنفسها تجاه الأقطار العربية المحيطة بها في صورة داود تجاه جالوت وهي صورة إنجيلية موحية بالتعاطف (المتزوج بالإعجاب) مع الدولة الصغيرة القادرة رغم صغر حجمها وقلة سكانها على إنزال الهزائم المخزية بأعدادها الكثيرين، حال داود الصغير المستهان به من قبل جالوت الكبير الذي لم يمنعه حوله وطوله من الانهيار المذل أمام داود القوي بإيمانه وعزمه وبراعته. وكما قد يتوقع مست هذه الصورة أوتارا حساسة في قلوب الكثيرين من الأفارقة الحريصين بحكم تاريخهم الحديث في النضال من أجل الحصول على الاستقلال وعلى الذود عن ذلك الاستقلال والطامحين في الوقت ذاته لبناء دول ومجتمعات حديثة تتمتع (مثل إسرائيل) بالمنعة العسكرية والفعالية السياسية⁽⁵⁶⁾.

بالنسبة إلى علاقات إسرائيل مع البلدان الإفريقية هنالك ما يدعو إلى القول بأن بعض البلدان الإفريقية قد بدأت هذه الخطوة ووجدت في توقيع مصر على اتفاقية - كامب ديفيد - سببا للتحلل من موقف المقاطعة المعلنة أو المستترة مع إسرائيل، وبذلك أصبح سهلا لإسرائيل تحقيق الأهداف الاقتصادية والسياسية التي تعمل من أجلها⁽⁵⁷⁾.

ويسعى الصهاينة إلى توثيق علاقاتهم السياسية والاقتصادية والعسكرية مع جنوب إفريقيا وزامبيا وزيمبابوي ويساندون عمليا كافة تحركاتهم الاقتصادية والعسكرية في مجال السياسة الخارجية⁽⁵⁸⁾.

أما علاقة إسرائيل بجنوب إفريقيا فإنها لم تتوثق فجأة كبديل لعلاقتها بدول القارة التي قطعت علاقاتها بإسرائيل عام 1973م إن كان التطور الاستراتيجي الكبير الملحوظ في السنوات الأخيرة لافتا للنظر فعلا فإنه يدخل بالتأكيد في إطار تطور العلاقات الإستراتيجية بين إسرائيل والقوى الإمبريالية عامة بالإضافة لتطور طبيعة البيئة الاقتصادية الاجتماعية لإسرائيل نفسها، إن إسرائيل وجنوب إفريقيا في الخمسينيات والستينيات كانتا تقومان ببناء نظامهما الداخلي حتى تأمينة بالعلاقات الخارجية، إسرائيل من أجل الشرعية في العالم الثالث وجنوب إفريقيا بالصمود للتحدي بمواجهة حركة التحرر الإفريقية وزادت تجارة إسرائيل مع جنوب أفريقيا لثلاثة أضعاف بين الأعوام 1973-1980 بينما لضعف واحد مع باقي إفريقيا⁽⁵⁹⁾.

وإسرائيل ليست بمنأى عن الذي يجري في جنوب إفريقيا، فهي وثيقة الصلة بأمريكا ووثيقة الصلة مع جنوب إفريقيا: وثيقة الصلة معها لأنها أساسا جزء من حركة التوسع الأوروبي والأمريكي في القرنين التاسع عشر والعشرين للسيطرة على الشعوب الأخرى، وهي وثيقة الصلة بجنوب إفريقيا لأن الصهيونية والعنصرية وجهان لعملة واحدة، وطبيعة كل من إسرائيل وجنوب إفريقيا واحدة، كلاهما ثمار لغرس من خارج المنطقتين مفروض على السكان الأصليين، ولهذا لم يكن غريبا أن تشارك إسرائيل في العدوان الثلاثي على مصر عام 1956م وأن تعارض ثورة الجزائر وأن تؤيد الحركات الانفصالية في إفريقيا وأن تضم جنوب لبنان وأن تدعم النظام العنصري في جنوب إفريقيا عسكريا واقتصاديا، وبالمثل فإن جنوب إفريقيا تقوم بهدف مماثل: الهجوم على موزمبيق وأنجولا بهدف إنهاكهما وإضعافهما وتوجيه الضربات لحركات التحرر هناك⁽⁶⁰⁾.

ويتكرر رسميا في المعسكر الغربي وخاصة في الولايات المتحدة أن هناك التزاما مطلقا بالمحافظة على أمن إسرائيل وجنوب إفريقيا، من خلال المحافظة على التفوق العسكري لكل من الدولتين على المنطقة التي زرعت فيها، وليس ذلك إلا للمشاركة بالإمكانات المتاحة لكل منهما في المهمات الإمبريالية التاريخية منذ حركة التحرر الوطني ومنذ خطر الثورة العربية والإفريقية⁽⁶¹⁾، أو ضد حركة المد الإسلامي بشكل أدق لأن الالتقاء بين العرب والأفارقة لا يكون إلا بالإسلام.

إن كلا من إسرائيل وجنوب إفريقيا تعتبر نفسها مركزا أماميا من مراكز الغرب - دولا وشركات ومؤسسات - وأنها تقوم بدورها في حماية الحضارة الغربية وفي الحيلولة دون تحول المنطقة التي تسيطر عليها إلى حالة من (الفوضى المعادية للغرب). وهكذا تلتقي توجهات هذه الدول الاستيطانية مع توجهات الدول الغربية الكبرى، خاصة الولايات المتحدة لبناء نظم دولية فرعية محورها دولة إقليمية عظمى، مثلما تقوم إسرائيل وجنوب إفريقيا بتولي مهمة الإشراف على تطور المنطقة التي تسيطر عليها، وتضمن ألا تتجاوز في نموها وتوجهاتها وعلاقاتها حدا يعرض المصالح الغربية فيها

لخطر جدّي أو تهديد حقيقي.

معنى ذلك أن إسرائيل وجنوب إفريقيا تسمحان للسياسة الأمريكية بأن تحقق هدفين لم تستطع هذه الأخيرة أن تحقق أيًا منهما في أي منطقة أخرى من محاور ارتكازها الدولي من جانب القدرة على التحكم في المنطقة، بمعنى القيام بوظيفة أداة (التأديب) لكل من تسول له نفسه أن يشكك أو يتحدى السياسة الأمريكية، ومن جانب آخر هي قادرة على أن تحقق هذا الهدف دون أن تتورط القيادة الأمريكية عسكرياً في عملية (التأديب) والتعامل مع القوى المحلية⁽⁶²⁾.

إن تحليل دور إسرائيل وجنوب إفريقيا (كبيوت خبرة) هو تحليل مهم في الواقع، ولكن هنالك ضرورة للتمييز الدقيق بين دور إسرائيل في المنطقة العربية وإفريقيا ودور جنوب إفريقيا في القارة الإفريقية وخصوصاً في الجنوب. فبينما تستطيع الأقطار العربية أن تعيش بمعزل عن إسرائيل، بل بإمكانها إن أرادت أن تضع ضغوطاً فعالة ضدها، ألا أن الوضع يكاد يكون مختلفاً بالنسبة لجنوب إفريقيا فاقتصاديات زامبيا وزيمبابوي وموزمبيق وبتسوانا وسوازيلاند وليسوتو ترتبط ارتباطاً وثيقاً بجنوب إفريقيا منفذاً الوحيد إلى الخارج⁽⁶³⁾.

من جانب آخر فإن إسرائيل ومن خلال تحالفها الاستراتيجي مع جنوب إفريقيا فإنها تضمن موقف كل دول الجنوب الإفريقي من خلال تأثير دولة جنوب إفريقيا عليها، وهذا ما يفسر عدم مقاطعة دول الجنوب الإفريقي لإسرائيل في عام 1973م. ففي الوقت الذي قاطعت فيه الدول الإفريقية إسرائيل لاحتلالها جزءاً من الأراضي الإفريقية في مصر، واستمر عدد الدول الإفريقية المقاطعة لإسرائيل يتزايد منذ الأسبوع الأول من كانون الأول/ ديسمبر حتى بلغ اثنتين وأربعين دولة أي جميع الدول الأعضاء في المنظمة الإفريقية باستثناء الأربع الواقعة تحت النفوذ المباشر لجنوب إفريقيا: وهي ملاوي وليسوتو وسوازيلاند وبتسوانا⁽⁶⁴⁾.

ونتيجة لذلك حصل تراجع واضح في مواقف بعض الدول الإفريقية تجاه قضية فلسطين، ويلاحظ أن المقاطعة الدبلوماسية للكيان الصهيوني لم تقترن بمقاطعة اقتصادية، بل إن الفترة قد شهدت ازدهاراً في العلاقات الاقتصادية والثقافية مع الدول الإفريقية، وفي عام 1975م كانت هناك 27 دولة إفريقية تتبادل التجارة مع إسرائيل، وأن قيمة هذا التبادل التجاري كانت 66,4 مليون دولار بزيادة قدرها 16% عن مستويات التبادل التجاري لعام 1974م، ثم ازداد التبادل التجاري وارتفعت قيمته إلى حوالي 100 مليون دولار عام 1977م. كما ازداد عدد الخبراء وممثلي الشركات الإسرائيلية في الدول الإفريقية على الرغم من المقاطعة للعلاقات الدبلوماسية، كما استوردت إسرائيل النفط من الجابون، وزار مسئول إسرائيلي كبير تسع دول إفريقية غير عربية⁽⁶⁵⁾.

مثل ما حدث بين إسرائيل ودول الشرق الأوسط فإن الدول العربية أكثر ثراءً من إسرائيل من

ناحية الدخل، ورغم تفوق العرب في الثروة والعدد فإن الإسرائيليين احتفظوا بتفوق عسكري أكبر من العرب، إن تفوق المهارات على الدخل كان العامل الحاسم في الحروب العربية الإسرائيلية، في جنوب إفريقيا وإسرائيل فإن المتغير الثقافي عامل مهم، فإذا اعتمدت إسرائيل على يهود الشرق الأوسط فإن العرب كان يمكنهم هزيمتها في كل حرب، ولكنهم اعتمدوا على اليهود الغربيين، وهذا يعني أنه يمكن للأقلية مهما كانت صغيرة إذا امتلكت الوسائل والمهارات التكنولوجية الحديثة وما يصاحبها من ثقافة إدارية وتنظيمية تستطيع أن تتفوق على الكم العددي والثروة الضخمة⁽⁶⁶⁾.



الهوامش:

1. إبيبانك مودواي ساراواك: لماذا اعتنقت الإسلام، من روما إلى مكة، دار الحضارة للطباعة والنشر بيروت 1986، ص 33
2. الندوة العالمية للشباب الإسلامي: الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب، ص 159
3. حقار محمد أحمد: الخصائص الدينية والثقافية، الخصائص المؤثرة في الدعوة في إفريقيا، المحور الثاني في الدعوة الإسلامية في إفريقيا ومؤسستها (الخصائص-الواقع-التطور) جوهانسبرج جنوب إفريقيا 6-9/7/1423هـ منتدى الملك فهد بن عبد العزيز. ص 29
4. بابكر حسن قدرماري: مرجع سابق، ص 84
5. الناصر أبوكروك: التصير الحديث في إفريقيا، خلفيته وبعض وسائله، في التصير والتغلغل الاستعماري في أفريقيا ص 133
6. صلاح العقاد المغرب العربي الجزائر تونس المغرب الأقصى، دراسة في تاريخه الحديث، الطبعة الثانية مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة 1966م ص 16
7. عون الشريف قاسم: مدثر عبد الرحيم والتجاني عبد القادر، ص 27
8. باول شمتز: الإسلام قوة الغد العالمية، ترجمة محمد شامة، مكتبة وهبة القاهرة 1974، ص 64
9. عبد الرحمن محمد سعيد: المواجهة بين المسيحية والإسلام عبر القرون وانحسار الهجوم الصليبي على محمد والإسلام في التصير والتغلغل الاستعماري في إفريقيا، تحرير حسن الناطق ص 41-68، ص 55
10. عون الشريف قاسم: حسن الناطق، ص 202
11. حقار محمد أحمد: مرجع سابق، ص 47
12. نفس المرجع: ص 49
13. جيرالد. أو. سوانك: مقارنة بين النصرانية والإسلام في وسط وجنوب أفريقيا، من التصير خطة لغزو العالم الإسلامي الترجمة الكاملة لأعمال المؤتمر التبشيري الذي عقد في مدينة جلين أبري بولاية كلورا دو الأمريكية سنة 1978، ونشرته دار MARC للنشر بعنوان THE GOSPEL AND ISLAM. A1978 compendium ص 325-348، ص 345
14. عبد الجليل شلبي: الإرساليات التبشيرية، نشأة التبشير وتطوره وأشهر الإرساليات التبشيرية ومناهجها، منشأة المعارف بالإسكندرية 1987، ص 247
15. محمد محمود الصواف: المخططات الاستعمارية لمكافحة الإسلام، دار الثقافة مكة المكرمة 1965، ص 18-19
16. سفر بن عبد الرحمن الحوالي: العلمانية نشأتها ونفوذها وآثارها في الحياة الإسلامية المعاصرة مطابع جامعة أم القرى، 1402هـ - 1982م، ص 535.
17. نفس المرجع: ص 556.
18. إبيبانك مودواي ساوراك: مرجع سابق، ص 147
19. احمد شلبي: مرجع سابق، ص 44
20. جيرالد. أو. سوانك: ص 328
21. حسن مكي محمد أحمد: مرجع سابق، 1983، ص 18
22. جيرالد. أو. سوانك: مرجع سابق ص 345-346
23. أنور الجندي: مرجع سابق، ص 381
24. المرجع السابق: ص 27-328
25. محمد عثمان صالح: خطة تصير المسلمين كما وردت في مؤتمر كلورا دو بأمريكا الشمالية 1978م، في حسن

- الناطق وتاج السر بشيرص-67 53، ص 55
26. خالد سر الختم: صور الاختراق الاستعماري والكنسي في إفريقيا ص 277-288، ص 279
27. عبد الله التل: جذور البلاء، بيروت 1390هـ، ص 275
28. وكالة الأنباء الإسلامية: أحداث العالم الإسلامي، شؤون وقضاياها، الكتاب السنوي أخبار وتقارير الكتاب السادس، -1417 1416هـ الموافق 1996، ص 19
29. جيرالد. أ. سوانك: مرجع سابق ص 244
30. وكالة الأنباء الإسلامية: مرجع سابق ص 20
31. LEXICON ، UNIVERSAL ، ENCYCLOPEDIA ، DELUX HOME EDITION. New YORK ، 1994 P203
32. عبد الوهاب نور ولي: مرجع سابق
33. جيرالد سوانك ص 330
34. صالح بن عثمان الوهبي: التنسيق والتعاون بين المؤسسات الإسلامية في إفريقيا، العقبات والحلول واستعراض بعض التجارب الناجحة في الدعوة الإسلامية في إفريقيا ومؤسساتها (الخصائص - الواقع - التطوير-) المحور الرابع جوهانسبرج 6-9/7/1423هـ، ص 25
35. John.J. Considine: Africa World of new Man ، Dodd. Mead ، New York 1954
36. صالح الوهبي: مرجع سابق، ص 26
37. عبد الوهاب نور ولي: مرجع سابق
38. جيرالد سوانك: مرجع سابق، ص 340
39. مذكر عبد الرحيم: الإسلام في القارة الإفريقية. آفاق المستقبل، في الإسلام في إفريقيا ص 9-26
40. ياسر عبد القادر: التقلل الصهيوني في إفريقيا، إشارة للعلاقات الصهيونية الإثيوبية، جامعة إفريقيا العالمية، مركز البحوث والدراسات الإفريقية بدون تاريخ ص 24
41. عواطف عبد الرحمن و حلمي شعراوي: إسرائيل وإفريقيا 1948-1985م، الطبعة الثانية، دار الفكر العربي القاهرة 1985م، ص 28
42. حسانات عوض ساتي: المنظمات والجمعيات السرية اليهودية والاختراق الاستعماري في إفريقيا في التنصير والتغلغل الاستعماري في إفريقيا ص -149 160 ص 154.
43. فتحية التيراوي ومحمد نصر مهنا: قضايا العالم الإسلامي ومشكلاته السياسية، بين الماضي والحاضر والمستقبل منشأة المصرف بالإسكندرية 1983م، ص 319
44. نفس المرجع ص 320
45. حسانات عوض ساتي: مرجع سابق، ص 155
46. أنور الجندي: مرجع سابق ص 419
47. أحمد شلبي: الحروب الصليبية، بدؤها مطلع الإسلام واستمرارها حتى الآن مكتبة النهضة المصرية القاهرة 1986م، ص 171
48. عبد الله التل: خطر اليهودية العالمية على الإسلام والمسيحية « الطبعة الثانية» دار القلم، مصر 1965 ص 18
49. أنور الجندي: مرجع سابق، ص 171
50. محمد البهي: خمس رسائل إلى الشباب المسلم المعاصر مكتبة وهبة القاهرة 1977 م، ص 35

51. أنور الجندى: الإسلام والعالم المعاصر ص 427
52. غسان حمدان: التطبيع، إستراتيجية الاختراق الصهيوني ص 141
53. محمد خليفة التونسي: الخطر اليهودي، بروتوكولات حكام صهيون، الطبعة الثانية، مكتبة الخانجي بالقاهرة ومكتبة المثنى ببغداد مطابع دار الكتاب العربي بمصر 1961م، ص 79
54. حلمي شعراوي: السياسة الإسرائيلية في إفريقيا في العرب وإفريقيا، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع منتدى الفكر العربي، الطبعة الثانية ص-325 326، ص 328
55. نفس المرجع: ص 328
56. مدثر عبد الرحيم: نظرة إفريقيا للصراع العربي الإسرائيلي، في العرب وإفريقيا، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع منتدى الفكر العربي، الطبعة الثانية 1987، ص 387-408، ص 396-397
57. محمد عمر بشير: تعقيب، في إفريقيا والعرب، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع منتدى الفكر العربي، الطبعة الثانية 1987، ص 362-366
58. حمدي الطاهر: إفريقيا بين العرب وإسرائيل، مكتبة الآداب القاهرة، 1418هـ 1997م، ص 11
59. محمد عمر بشير: مرجع سابق، ص 363
60. مجدي حماد: العلاقات العربية الإفريقية في المنظور الغربي والسوفيتي، في العرب وإفريقيا، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع منتدى الفكر العربي، الطبعة الثانية 1987، ص 179-215، ص 211
61. مجدي حماد: العلاقات العربية الإفريقية في المنظور الغربي والسوفيتي، في العرب وإفريقيا، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع منتدى الفكر العربي، الطبعة الثانية 1987، ص 179-215، ص 211
62. عبد المنعم المشاط: تعقيب³، في إفريقيا والعرب، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع منتدى الفكر العربي، الطبعة الثانية 1987، ص 224-227، ص 226
63. مدثر عبد الرحيم: مرجع سابق ص 403 - 404.
64. نفس المرجع، ص 405.
65. عبد الملك عودة: تقويم تجربة التعاون العربي - في العرب وإفريقيا، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع منتدى الفكر العربي، الطبعة الثانية 1987، ص 637-676، ص 666.
66. Ali A. Mazrui: op. cit. p. 172



التنافس الطائفي والسياسي علي مدينة تمبكتو في القرن التاسع عشر

■ السفير /

د. عمر عبد الماجد

Abstract:

This paper intends to shed light on the conflict between the Qadria brotherhood of Sheikh Ahmed Elbakkay of Tombouctou and the Tijaniyya brotherhood of Ehaj Omar ibn Saeed Elfouti in the 19th century. Although both of the two religious Sufi orders played a pivotal role in deepening the roots of Islam in western and central Sudan, their relations with each other witnessed very fierce sectarian and political antagonism. These conflicts plunged western Sudan into a series of wars that caused a lot of atrocities and bloodshed. After having defeated the Fulani Hamdullah and the Bambara Segou states, Elhaj Omar Elfouti proceeded with his Tijaniyya army to subjugate Tombouctou, the home of Sheikh Ahmed Elbakkay. Sheikh Elbakkay and his Tuareg supporters inflicted a humiliating defeat on the army of Elhaj Omar, which obliged him to retreat to the town of Hamdullah. This town was then besieged for nine months by the victorious armies of Sheikh Elbakkay. In a desperate attempt to lift the siege, Elhaj Omar died in mysterious circumstances.

مستخلص :

تستعرض هذه الدراسة مرحلة غنية بالأحداث والمتغيرات من مراحل التاريخ الديني والسياسي لمنطقة السودان الغربي في إفريقيا ،

وتركز على الأطر السياسية للتنافس الطائفي بين الطرق الصوفية التي نشأت كانت تقود الحركة الدينية والسياسية في تلك المنطقة ممثلة في الطريقة القادرية الكوننتية البكائية التي يتزعمها الشيخ أحمد البكاي ، والطريقة التجانية التكرورية التي كانت تحت قيادة الشيخ عمر الفوتي . وتهدف الدراسة لكشف مسببات هذا الصراع والتنافس وأثره على الوضع الديني والسياسي للمنطقة ، وتداخله مع جملة من الأحداث المتعلقة بالممالك والدويلات التي سادت خلال تلك الحقبة ، خاصة تلك المتعلقة بإحتواء الشيخ أحمد البكاي للرحالة الأوروبيين المسيحيين من أمثال الألماني برث ، وكذلك علاقاته مع الفرنسيين والإنجليز التي تسببت في إزكاء الصراع بين تمبكتو وبعض الممالك المجاورة .

تستخدم الدراسة المنهج التاريخي الذي تغوص من خلاله في العديد من الأحداث التاريخية المتداخلة التي وسمت تلك الفترة ، كما أنها تلجأ لاستخدام المنهج الوصفي التحليلي لتبين أثر المتغيرات السياسية والدينية والذاتية على حالة الاستقرار في منطقة السودان الغربي .

وتبرز الدراسة جملة من النتائج منها أن الطريقتين التجانية والقادرية قد لعبتا دوراً أساسياً في تعميق جذور الديانة الإسلامية في تربة بلاد السودان ، وأن الصراعات التي ميزت العلاقة بين هذه الطرق الصوفية تعود في غالبها إلى أبعاد ذاتية تتعلق بالنفوذ السياسي والاجتماعي للشيخ أحمد البكاي والشيخ عمر الفوتي . وتتلخص أهم محاور الدراسة في النقاط التالية :

- الشيخ أحمد البكاي والحراك السياسي والديني في بلاد السودان الغربي والأوسط .
- النزاع بين الشيخ أحمد البكاي والسلطان أحمد بن أحمد حاكم إمبراطورية ماسينا .
- الصراع الديني والسياسي بين الشيخ البكاي والحاج عمر الفوتي الطوري التجاني .

مقدمة :

تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على طرف من تاريخ مدينة تمبكتو العريقة الواقعة على مقربة من منحى نهر النيجر، وعلى مداخل الصحراء الكبرى شمالي جمهورية مالي في الغرب الأفريقي، وما ارتبط بها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر من تنافس طائفي وسياسي بين مشيختي الطريقتين القادرية الكوننتية البكائية والتجانية العمرية التكرورية اللتين كان لهما الفضل، رغم ذلك التنافس المحموم والاقتيال الشرس الذي وسم العلاقات بينهما، في نشر الدين الإسلامي

والثقافة العربية الإسلامية في بلاد السودان الغربي والأوسط كل حسب منهجه وأسلوب تعاطيه مع الظروف الموضوعية والذاتية التي أحاطت به وتفاعل معها. وقد رأينا من المفيد قبل الخوض في لب هذا الموضوع الذي تعنى به هذه الدراسة أن نعطي خلفية موجزة عن تاريخ هذه المدينة قبل المرحلة التاريخية التي حددها كحيز زمني لهذا البحث عساها تكون تمهيداً يلقي الضوء على الأهمية الدينية والثقافية والتجارية التي اتسمت بها هذه المدينة طوال قرون عديدة من الزمان.

ويجدر بالذكر في هذا المقام أن نشأة مدينة تمبكتو ترجع إلى قبائل الطوارق أول القاطنين بها منذ أواخر القرن الخامس الهجري الحادي عشر الميلادي. ويؤكد عبد الرحمن السعدي التمبكتي في كتابه الموسوم تاريخ السودان بأن كلمة تمبكتو هي في الأصل كلمة طوارقية ومعناها في لغتهم المرأة العجوز. ويضيف بأن هذه المرأة المعنية بالتسمية قد سبق لها الإقامة في منطقة تقع بالقرب من موضع مدينة تمبكتو الحالي قبل مجيء الطوارق إليها. لهذا أطلقت قبائل الطوارق اسم تمبكتو على المدينة التي أنشأوها علي مقربة من منطقته تلك المرأة العجوز.

ويصف عبد الرحمن السعدي مدينة تمبكتو مسقط رأسه بقوله: (مدينة لم تدنسها عبادة الأوثان ولم يسجد في أديمها قط لغير الرحمن ... مأوى العلماء والعابدين ومألف الأولياء الزاهدين وملتقى الفلك اليسار ... سكن الأخيار من العلماء والصالحين وذوي الأموال من كل قبيلة ومن كل بلاد من أهل مصر ووجل وفزان وغدامس وفاس وسوس...) (1) وقد اشتهرت مدينة تمبكتو في تاريخ بلاد السودان الغربي بأهمية الدور التجاري الكبير الذي لعبته بفضل موقعها في طريق القوافل التجارية عابرة الصحراء ومركز إشعاع للثقافة العربية - الإسلامية وبوتقة لتلاحق الثقافات العربية والبربر والزنجية في هذه المنطقة من القارة الإفريقية.

وقد أصبحت في القرن الرابع عشر الميلادي أهم مدن بلاد السودان الغربي لتجارة الذهب والملح الصحراوي والأقمشة أوربية المنشأ، وتلك ذات المنشأ الشمال أفريقي. كما اشتهرت بتجارة الخيول وأسواق تجارة الرقيق الشيء الذي جذب إليها الكثير من التجار وطلاب العلم والعلماء من مختلف بلدان العالم الإسلامي الذين وفدوا إليها واستقروا بها خاصة إبان فترة حكم أسكيا محمد توري أشهر سلاطين إمبراطوريه صنغاي (2).

كما اشتهرت كذلك منذ القرون الوسيطة بجامعتها التي تخرج فيها العديد من العلماء كالشيخ عبد الرحمن السعدي الذي ورد ذكره آنفاً والقاضي محمود كعت صاحب تاريخ الفتاش والحاج سعيد صاحب تذكرة النسيان وغيرهم. وقد زارها العديد من الرحالة والجغرافيين العرب والأجانب عبر القرون كابن بطوطة الذي زارها عام 735هـ والحسن الوزان المعروف باسم ليون الإفريقي الذي زارها عام 911هـ وريني كابي الفرنسي الذي زارها في القرن التاسع عشر الميلادي وكذلك ماج

الفرنسي الذي زارها في نفس القرن ولينق الانجليزي وبارث الألماني اللذين زارها في القرن التاسع عشر الميلادي أيضا وغيرهم كثير . وقد كان لهم الفضل فيما تركوه لنا من وصف دقيق للحياة في تلك المدينة التي ظلت مبعث إشعاع معرفي وحضاري لقرون عديدة وخزانة عامرة لآلف الكتب والمخطوطات القيمة التي حفظت تاريخ هذا الجزء من القارة الإفريقية .

الشيخ أحمد البكاي والحراك السياسي والديني في بلاد السودان الغربي والأوسط

(أ) حياته وسلطاته الروحية والزمنية

ولد الشيخ أحمد البكاي بن المختار الكونتي في عام 1803م في ضاحية من ضواحي مدينة تمبكتو التاريخية . وتنتمي أسرته إلى قبيلة كونته العربية الأصل . وحسب شجرة نسبه التي نشرها الأستاذ بول مارتى⁽³⁾ إضافة إلى ما كتبه الشيخ أحمد البكاي بنفسه في بعض رسائله المحفوظة بالمكتبة الوطنية بباريس فإن نسبه يقترن بالصحابي عقبة بن نافع قائد جيوش المسلمين التي فتحت الشمال الأفريقي في القرن السابع الميلادي . وقد ظلت خلافة السجادة القادرية متوارثة في أفراد أسرته كابرا عن كابر منذ دخول هذه الطريقة إلى الغرب الأفريقي في أخريات القرن السادس عشر الميلادي الشيء الذي لعب دورا مهما في انتشار الإسلام في هذه المنطقة.

ومما لاشك فيه فإن الجاذبية التي اتسمت بها أورادها بطبولها وحلقات ذكرها وأناشيدها قد صادفت هوىً كبيراً ومتجذراً في نفوس سكان هذه المناطق الشيء الذي جعلها تنفرد بالساحة الإسلامية السودانية لقرون من الزمان. ولاشك لدينا في أن انتشار مفاهيم الطريقة القادرية في التربة السودانية عائد إلى تغلغلها السلمي التدريجي في أوساط الإثنيات المختلفة المنتشرة في السودان الغربي والأوسط والتي أساليبها الإغرائية المرنة إضافة إلى خلاوى تعليم القرآن التي بنتها في كل أرجاء المنطقة فضلاً عن التقوى والقُدوة الحسنة التي تمثلت في أفراد أسرة البكاي الذين تعاقبوا على خلافة السجادة القادرية.⁽⁴⁾

لجملة هذه الاعتبارات فما إن جاء القرن التاسع عشر الميلادي الذي تعنى بأحداثه هذه الدراسة في بلاد السودان حتى كانت الطريقة القادرية الكنتية البكائية قد تمددت عبر الغرب الإفريقي منتشرة من المحيط الأطلسي غرباً حتى بحيرة تشاد شرقاً في وقت ترسخت فيه السلطة الروحية لأسرة الشيخ البكاي في كل من إمامية فوتا تورو بالسنگال وأممية فوتا جالون بغينيا وإمبراطورية الفولاني ماسينا (مالي الحالية) وإمبراطورية الفولاني بكتو وإمبراطورية برنو عند بحيرة تشاد ... فتجذرت أوراد القادرية البكائية في كل هذه المناطق إلى درجة جعلت علماء في قامة الشيخ عثمان دانفوديو وأخيه الشيخ عبد الله وابنه السلطان محمد بلو بالإضافة إلى الشيخ أحمد لوبو صاحب إمبراطورية ماسينا الفولانية يتطرقون بالقادرية الكنتية البكائية ويحفظون لمشاخها التقدير والتبجيل الذي تفرضه

علاقة المرید بشيخه. فالشيخ عثمان دانفوديو العديد من القصائد في مدح أسرة الشيخ البكاي ولأخيه الشيخ عبد الله كذلك العديد من القصائد في هذا الشأن⁽⁵⁾.

بالإضافة إلى ما تقدم فإن كافة قبائل الطوارق في الصحراء الكبرى والساحل كانت هي الأخرى من أتباع الطريقة القادرية الكنتية البكائية. ليس ذلك فحسب بل يؤكد الأستاذ بول مارتى أن العديد من القبائل العربية في المنطقة السودانية كقبائل الطرارضة وأولاد عبد الله وأولاد داود بموريتانيا يدينون جميعهم بالولاء الطائفي للقادرية الكنتية البكائية⁽⁶⁾ وفي تقديرنا أن هذه المكانة الدينية السامية التي تمتعت بها أسرة الشيخ البكاي على امتداد الصحراء والساحل من السودان الغربي والأوسط في القرن التاسع عشر لا تعزل عن تعظيم هذه الشعوب للنسب الشريف الذي تتسب إليه هذه الأسرة.

وكما جرت العادة في القرن التاسع عشر والقرون التي سبقته فإن أحمد البكاي قد تلقى العلم منذ نعومة أظافره على جده لأبيه سيدي الشيخ مختار الكونتي ثم انتقل بعد وفاة هذا الأخير إلى حلقة درس والده سيدي الشيخ محمد بن الشيخ المختار الذي آلت إليه خلافة السجادة القادرية البكائية والذي شهد عهده الهجوم الذي تعرضت له مدينة تمبكتو من قبائل فولاني ماسينا عام 1826 الشيء الذي كاد أن يلحق دماراً كبيراً بالمدينة التاريخية وساكنيها لولا تدخل الشيخ سيدي محمد بن المختار الذي كانت لوساطته أكبر الأثر في تراجع الغزاة قبل دخول المدينة بفضل الحل الوسط الذي توصل إليه معهم مما حفظ للمدينة استقلاليتها التي اشتهرت بها عبر القرون كما أتاح في الوقت ذاته للغزاة الفولاني سلطة إسمية على مدينة تمبكتو تمثلت في دفع ضريبة سنوية لدولة ماسينا، وفي وجود ممثل مقيم لها بالمدينة. وجدير بالذكر في هذا المقام أن الشيخ محمد بن الشيخ المختار قد اشتهر في زمانه بالكياسة واللباقة الدبلوماسية ولعل تجنب عقابيل الغزو الفولاني بأخف الأضرار يقف دليلاً على ذلك كما أن روح التسامح الديني الذي انعكس في الاستقبال الحسن الذي خص به الرحالة الإنجليزي لينق Laing بعد أن تعرض هذا الأخير للضرب والسلب في فبراير عام 1826 من قبل بعض قبائل الطوارق يقف دليلاً على ما ذهبنا إليه. فقد استضافه الشيخ محمد بن المختار في داره بمدينة تمبكتو لمدة أربعة أشهر إلى أن استعاد كامل صحته ثم زوده بوثيقة لسلامة المرور (safe conduct) عبر أراضي القبائل المسلمة التي كان من المتوقع أن يلتقيها أثناء رحلة عودته عبر الساحل والصحراء.

إلا أن وفاة الشيخ محمد بن المختار الفجائية في يونيو 1826 بعد أيام قلائل من مغادرة الرحالة الإنجليزي قد لعبت دوراً سلبياً في إفشال المهمة الاستكشافية التي جاء من أجلها هذا الأخير. إذ لم يمض إلا شهران على ذلك حتى لقي G.Laing مصرعه على يد قبائل برايبش نفس تلك القبائل التي حاولت فيما بعد اغتيال الرحالة الألماني بارث عام 1853م. ولا ندري إن كان الرحالة الإنجليزي

Laing قد أبرز لقاتليه قبل تنفيذ جريمتهم وثيقة الأمان التي زوده بها الشيخ محمد بن المختار...، وربما قد فعل ذلك إلا أن قاتليه كانوا من قطاع الطرق الذين لا تقيدهم مثل هذه الوثائق نظراً لخروجهم أصلاً على القوانين والأعراف سيما وأن محرر الوثيقة نفسه قد مات قبل ارتكابهم الجريمة (7).

بعد وفاة الشيخ محمد بن مختار خلفه ابنه الأكبر الشيخ المختار الصغير الذي قاد في عام 1831م جيشاً كبيراً من أنصاره من الطوارق والكونتة هاجم به الوحدات العسكرية التابعة لدولة ماسينا الفولانية التي كانت متمركزة في أجزاء من مدينة تمبكتو منذ عام 1826 بمقتضى الاتفاق الذي أشرنا إليه من قبل، وقد تمكن بالفعل من إجلائهم بصورة مؤقتة عن المدينة. غير أن الوضع لم يستقر تماماً بتبكتو إذ تجدد النزاع ثانية في عام 1844م تمكن في نهايته الشيخ المختار الصغير من تحرير المدينة نهائياً من فولاني دولة ماسينا. منذ ذلك التاريخ ظهر على المسرح السياسي بالمدينة الشيخ أحمد البكاي بتفويض من شقيقه الشيخ مختار الصغير الذي أقعده يوم ذاك المرض عن مزاولة المهام السياسية والدبلوماسية للطريقة القادرية. لهذا الاعتبار فقد أرسله في عام 1846م على رأس وفد رفيع المستوى لإبرام اتفاقية سلام وضعت حداً للحروب بين الفولاني من جهة والطوارق وسكان مدينة تمبكتو من الجهة الأخرى.

بعد ذلك ... لم يمض وقت طويل حتى توفى الشيخ المختار الصغير في عام 1847م في وقت كان فيه ابنه عبد الحميد لا يزال طفلاً صغيراً؛ لهذا آلت الخلافة إلى الشيخ أحمد البكاي الشيء الذي أثار بعد عدة سنوات الكثير من المشكلات بين الشيخ أحمد البكاي وابن أخيه أدت إلى شق أسرة البكاي مما خلق من عبد الحميد وأتباعه جماعة معارضة سياسياً ودينياً للشيخ أحمد البكاي. ولكن رغم ذلك فقد استطاع الشيخ أحمد البكاي بشخصيته الكارزمية وتفقهه في الدين أن يسيطر سيطرة كاملة على خلافة السجادة القادرية في تمبكتو بل وفي بلاد السودان الغربي والأوسط بصفة إجمالية خاصة في الفترة التي سبقت انتشار الطريقة التجانية على يد المجاهد التكروري الحاج عمر. والفضل يرجع كذلك إلى الشيخ أحمد البكاي في استعادة مدينه تمبكتو لازدهارها الثقافي والاقتصادي الذي عرفته منذ أزمان موعلة في القدم. وقد أكد ذلك الرحالة الألماني بارث الذي زار المدينة حينذاك بقوله: (إنه لم يرجع فقط لمدينة تمبكتو أهميتها التجارية التي اشتهرت بها من قبل بل خلع عليها أيضاً الكثير من الأبهة والأهمية. فقد أصبحت في عهده مقراً لشيخ من مشائخ الدين في هذا الجزء من العالم لا يقل أهمية عن أهمية البابا بروما بالنسبة للأوروبيين. فقد امتدت سلطاته الروحية والسياسية لتشمل مناطق شاسعة من الغرب الإفريقي). (8)

وحسب ما أورده الرحالة بارث الذي عرف الشيخ أحمد البكاي معرفة لصيقة فإن هذا الأخير

كان يتمتع بذلك حاد وحب استطلاع ينم عن شخص شغوف بالمعرفة فضلاً عن دماثة الخلق والروح المنفتحة نحو الآخر دون تمييز عرقي أو ديني. ولعل هذا ما جعله يستقبل في سبتمبر عام 1853 الرحالة الألماني بارث ويستضيفه في مدينة تمبكتو لمدة عشرة أشهر الشيء الذي أتاح لهذا الأخير أن يدون الكثير من مشاهداته عن هذه المدينة التي اكتنفها الغموض بالنسبة للجغرافيين الأوروبيين في القرن التاسع عشر جعلهم يطلقون عليها لقب (The Mysterious city) أي المدينة الغامضة. نظراً للمعلومات الشحيحة للغاية التي كانت تصلهم منها بسبب المخاطر التي كان يتعرض لها المكتشفون الأوروبيون وهم في طريقهم إليها. وكغيره من المكتشفين الأوروبيين الذين أوفدهم الحكومة البريطانية بتمويل منها إلى القارة الإفريقية فقد درج بارث على الدعاية لبريطانية واصفاً إياها بالصديق والنصير للمسلمين في العالم وهو نفس النهج الذي سار عليه من قبل المستكشف البريطاني كلارتون إبان زيارته للشيخ محمد الأمين الكانمي في برنو عام 1824 إذ ظل يؤكد لحاكم دولة برنو فضل بريطانيا في إنقاذ مصر من الهيمنة الفرنسية⁽⁹⁾.

لهذا فقد أفلح المكتشف بارث هو الآخر في التأثير على الشيخ أحمد البكاي وجعله يعتبر الإنجليز أهم أصدقاء المسلمين وأن الملكة فيكتوريا ملكة بريطانيا حينذاك أقوى الحكام الأوروبيين في زمانها الشيء الذي جعله يرسل إليها عدة رسائل عن طريق المكتشف بارث من أجل التحية والمجاملة وإبداء الرغبة في خلق علاقات صداقة بين بلاده وبريطانيا.

ليس ذلك فحسب ، بل قام في عام 1862 بإرسال وفد من خيرة سفرائه إلى ملكة بريطانيا يطلب تعاونها العسكري في التصدي لجيوش الحاج عمر الفوتي التجاني التي أخذت تهدد بصورة مباشرة إمبراطورية ماسينا الفولانية. فالصراع الديني الذي استمر بين الطريقة التجانية الآخذة حينذاك في الانتشار في بلاد السودان الغربي والأوسط بقيادة الحاج عمر الفوتي التجاني هو السبب في محاولة الاستجداد بالملكة فكتوريا سيما وأن قادة إمبراطورية ماسينا الفولانية كانوا من أتباع الطريقة القادرية الكنتية البكائية كما ذكرنا من قبل وأن العون العسكري البريطاني في حال الحصول عليه ، سوف يمكنه من ترسيخ قواعد نفوذه السياسي والعسكري في كل منطقة منحى نهر النيجر التي أخذ الزحف التجاني المتصاعد يشكل خطراً داهماً بالنسبة لها. غير أن ملكة بريطانيا لم تستجب لمناشدة الشيخ أحمد البكاي بسبب عدم رغبة بريطانيا حينذاك في الدخول بمواجهات مباشرة أو غير مباشرة مع المطامع الفرنسية في تلك المنطقة لا سيما وأن فرنسا كان لها وجود منذ القرن السابع عشر في (مستعمرة) سانت لويس بالسنغال، وقد كانت حينذاك في مواجهات شرسة مع جيوش الحاج عمر الفوتي في أواسط نهر السنغال .

أما فيما يتصل بعلاقة الشيخ أحمد البكاي بالفرنسيين فعلى الرغم من قلة ما ورد إلينا

بصددها، إلا أن الرحالة الألماني بارث يؤكد أن الشيخ أحمد البكاي قد غضب كثيراً عندما علم بغزو الفرنسيين لبلدة ورقلا البربرية في الصحراء الجزائرية. ليس ذلك فحسب، بل يؤكد أن الشيخ البكاي قد شرع بالفعل في تجميع جيش من الطوارق بنية التصدي للغزاة الفرنسيين لولا تدخل بارث الذي نصحه بعدم القيام بتلك المغامرة غير مأمونة العواقب الشيء الذي حمله على الاكتفاء بإرسال رسالة شديدة اللهجة للفرنسيين تحذرهم من مغبة المزيد من التوغل في جنوب الصحراء الكبرى⁽¹⁰⁾.

أما من ناحية الفرنسيين فعلى الرغم من أنهم لم يبعثوا برد على رسالة الشيخ البكاي إلا أن الجنرال (فيديرب) حاكم (مستعمرة) سانت لويس الفرنسية عند مصب نهر السنغال قد وقع في أغسطس عام 1863 معاهدة صداقة وتبادل تجاري بين المستعمرة الفرنسية وبعض أفراد قبيلة كونتا kounta (التمبوكتية) الذين تصادف وجودهم لدى قبيلة براكنة Brakna العربية على الضفة اليمنى لنهر السنغال والتي كانت هي الأخرى تربطها معاهدة صداقة مع (المستعمرة) الفرنسية. وقد كان لتلك المعاهدة الفضل في قدوم الشيخ محمد بن زين العابدين بن الشيخ المختار ابن عم الشيخ أحمد البكاي وأحد المقربين إليه، إلى مستعمرة سانت لويس في السابع والعشرين من أكتوبر في نفس ذلك العام. لقد كانت زيارة الشيخ محمد بن زين العابدين للمستعمرة الفرنسية ومقابلته للجنرال (فيديرب) تهدف إلى توقيع معاهدة صداقة وتعاون بين أسرة البكاي والفرنسيين. ويبدو أن أسرة البكاي كانت تأمل في الحصول على أسلحة نارية من الفرنسيين لتواجه بها الزحف التجاني التكروري الذي يقوده الحاج عمر في أعالي نهر السنغال.

وتفيد الوثائق الرسمية لحكومة مستعمرة سانت لويس بأن الجنرال فيديرب قام في عام 1864 بتعيين المقدم بيرود (Perraud) وثلاثة آخرين من الجنود الفرنسيين وطلب منهم الذهاب إلى تمبكتو ومنها إلى الجزائر عبر الصحراء الكبرى⁽¹¹⁾ إلا أن هذه الرحلة لم تتم كما كان متوقفاً إذ أن الشيخ محمد بن زين العابدين قد أثر البقاء بصفة نهائية مع القبائل العربية التي تقطن الضفة اليمنى لنهر السنغال. ولعل السبب في ذلك راجع إلى المشكلات السياسية والحروب الداخلية الطاحنة التي استمرت وقتاً طويلاً بين الشيخ أحمد البكاي وحلفائه من فولانيي دولة ماسينا من جهة والحاج عمر وجيوشه التي أطاحت في نهاية الأمر بإمبراطورية ماسينا الفولانية وأدخلت المنطقة في سلسلة من الحروب وعدم الاستقرار السياسي والأمني لسنوات عديدة.

(ب) النزاع بين الشيخ أحمد البكاي والسلطان أحمد بن أحمد حاكم إمبراطورية

ماسينا

على الرغم من العلاقة الروحية التي ربطت دولة ماسينا الفولانية بالطريقة القادرية الكنتية البكائية إلا أن هناك شيئاً من الحساسية وسوء التفاهم قد شاب علاقات الشيخ أحمد البكاي بحكام

هذه الدولة والسبب في ذلك راجع إلى التدخل العسكري الذي قامت به هذه الأخيرة عام 1826 في الشؤون الداخلية لمدينة تمبكتو معقل أسرة البكاي مما وتر العلاقات بين الجانبين لعقدين من الزمان رغم المحاولات التي لم تقطع لإصلاح ذات البين وإزالة ما علق بالنفوس. وعلى الرغم من الاتفاق الذي أبرم بعد مخاض عسير بين الشيخ أحمد البكاي وحكام دولة ماسينا الفولانية عام 1846 والذي تخلت بمقتضاه هذه الأخيرة عن أية سلطة لها في مدينة تمبكتو سوى وجود أسمى لمثل لها في المدينة كان مبعثاً لعدم الارتياح لدى الشيخ أحمد البكاي ولدى سكان تمبكتو من الطوارق والعرب وغيرهم الذين درجوا على التمتع بالروح الاستقلالية. رغم ذلك فقد ظل الود مفقوداً بين الشيخ أحمد البكاي وحكام دولة ماسينا.

من الجانب الآخر، فإن حكام دولة ماسينا ظلوا ينظرون بعدم الرضا لعدم خضوع مدينة تمبكتو لسلطان إمبراطوريتهم الفولانية التي تمددت على مساحات شاسعة في أعالي نهر النيجر. وعلى الرغم من أن ما في النفوس قد ظل حبيساً بها، إلا أن مجيء الرحالة المستكشف الألماني بارث إلى مدينة تمبكتو في الثامن من سبتمبر عام 1853 قد تسبب في تفجير الصراع بين الشيخ البكاي والسلطان أحمد بن أحمد بصورة أكثر سفوراً. ففي نفس اليوم الذي استضاف فيه الشيخ البكاي بارث قام خصوم البكاي وعلى رأسهم بن أخيه عبد الحميد الوارد ذكره آنفاً، بالاتصال بحكام إمبراطورية ماسينا وأبلغوهم خبر استضافة الشيخ أحمد البكاي لرجل مسيحي في مدينة تمبكتو الواقعة، رغم أي اعتبار، داخل أراضي دولة ذات سيادة دون سمة دخول تأذن له بذلك فضلاً عن كونه مسيحي الديانة مما قد يترتب على بقاءه بتبكتو خطر على الدولة والدين الإسلامي. ليس ذلك فحسب بل زعموا أن المكتشف الألماني قد جاء وبحوزته أربعون صندوقاً مليئاً بالذهب والمجوهرات وطلبوا من السلطات الفولانية اعتقاله ومصادرة ممتلكاته لصالح بيت مال المسلمين بالدولة. وفي الحقيقة فإن عبد الحميد قد أراد بفعلته هذه الوقيعة بعمه ووضعها في مواجهة غير مأمونة العواقب مع السلطات الفولانية أكثر من كونها مكيدة مقصوداً بها الرحالة الألماني في شخصه. أما من ناحية السلطات في دولة ماسينا الفولانية فقد اعتبرت هي الأخرى الرحالة الألماني كافراً دخل إلى أراضي إسلامية دون إذن مسبق مما يستوجب إقامة الحد عليه وأخذ ممتلكاته غنيمة للمسلمين. لهذا الاعتبار قام السلطان أحمد بن أحمد بإرسال خطاب إلى المدعو كارور ممثل دولته بمدينة تمبكتو أمراً بإياه باعتقال بارث والاستيلاء على ممتلكاته وإرساله مخفوراً إلى مدينة حمد الله عاصمة إمبراطورية ماسينا الفولانية⁽¹²⁾ إلا أن الأمر كان من الصعوبة والتعقيد بحيث يتعذر الوصول إليه إذ أنه كان مستجاراً من الشيخ أحمد البكاي عملاً بالآية الكريمة (وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه ذلك بأنهم قوم لا يعلمون) سورة التوبة آية (6). لهذا الاعتبار فما إن علم الشيخ البكاي بأمر

تلك الرسالة حتى استشاط غضباً ونظم قصيدة في هذا المعنى ندد فيها بكارور مؤكداً له استحالة تنفيذ أوامر حكام دولته طالما أن بارث « تزود عنه السيوف والرماح والمقاتلين الأشاوس من الطوارق والعرب»⁽¹³⁾.

لهذا الاعتبار فما أن تبين للسلطان أحمد بن أحمد عدم مقدرة كارور على تنفيذ التعليمات الصادرة له نظراً لوجود بارث الذي كان يعرف (تقية) باسم (عبد الكريم) تحت حماية الشيخ أحمد البكاي حتى بعث برسالة إلى هذا الأخير يطلب منه تسليم بارث إلى كارور ممثله بمدينة تمبكتو . إلا أن الشيخ البكاي من جانبه لم يكن يرى أي مسوغ شرعي يبيح للسلطان أحمد بن أحمد قتل بارث ومصادرة ممتلكاته بسبب دينه المسيحي. بالإضافة إلى ذلك فقد كان يعتقد يوم ذاك بأن كل الدول المسيحية كانت تعيش في سلام مع الخلافة العثمانية باستثناء روسيا التي كانت حينذاك في حرب ضد تركيا إبان خلافة السلطان عبد المجيد.

إضافة إلى ذلك فإن الشيخ أحمد البكاي كان يرى أن الإنجليز قد ظلوا على علاقات طيبة مع المسلمين منذ ما يقرب من الخمسمائة عام. وفي حقيقة الأمر فإننا لا ندري على أي مصدر استند الشيخ البكاي فيما ذهب إليه ولكن يبدو أنه استقى معلوماته في هذا الصدد من بارث نفسه الذي كان من ضمن مهامه بث الدعاية لإنجلترا في أوساط المسلمين في إفريقيا الغربية ربما تمهيداً لمرحلة كولونيالية لاحقة أخذ يخطط لها الساسة الإنجليز منذ عدة سنوات قبل ذلك التاريخ أو ربما كان الشيخ البكاي يشير إلى نهاية الحروب الصليبية في القرن الخامس عشر.

لهذا الاعتبار فقد كان الشيخ البكاي على فتاعة بأن أحمد بن أحمد لا يحق له بأي حال من الأحوال أن يفسد تلك العلاقات الطيبة بين العالمين الإسلامي والمسيحي باعتدائه على شخص المكتشف الألماني بارث وأن هذا الحق لا يتسنى لأحد غير العاهل المغربي مولاي عبد الرحمن أو للسلطان عبد المجيد بوصفه خليفة للمسلمين. لهذه الأسباب فقد أرسل رسالتين لأحمد بن أحمد رداً على رسالته الأولى في محاولة منه لإقناعه بعدم شرعية نواياه تجاه الرحالة الألماني.

في هذا المنعطف من تطور الأحداث فقد بعث السلطان أحمد بن أحمد برسالة أخرى للشيخ أحمد البكاي يأمره مرة أخرى بتسليم بارث لمثله بمدينة تمبكتو وفي حالة الامتناع عن ذلك فإنه سيشن عليه الحرب . كانت رسالة السلطان وما تضمنته من وعيد وتهديد بالحرب بمثابة استفزاز شديد وتقليل من المكانة الدينية التي كان يحظى بها الشيخ أحمد البكاي في كافة أرجاء الغرب الإفريقي المسلم، سيما وأن الشيخ البكاي الذي ينتسب حسب قوله إلى عقبه بن نافع الفاتح العربي المسلم للشمال الإفريقي كما ذكرنا من قبل قد كان شديد الاعتزاز بهذا النسب بالإضافة إلى خلافته لسجادة الطريقة القادرية في بلاد السودان الغربي والأوسط قد جعله يشعر بالإهانة لنسبه الشريف ومكانته

الدينية من سلطان أفريقي لا يرى فيه إلا أحد حواريينه وأتباع طريقته الصوفية. لهذا الاعتبار فقد رد الشيخ البكاي على رسالة السلطان أحمد بن أحمد رداً مليئاً بالسخرية والاحتقار والتهام بالجهل بالدين الاسلامي واللغة العربية لغة القران الكريم ثم أردف قائلاً ما يلي (إنني لأصاب بالدهشة التي لا حدود لها حينما أتفكر في المقدرات الذهنية لمن لا ينتمون إلى العنصر العربي) ⁽¹⁴⁾ ثم أقسم له بأنه سوف لن يقوم بتسليم ضيفه حتى ولو جاء الطلب من السلطان مولاي عبد الرحمن أو السلطان عبد المجيد دعك عن أمير إفريقي صغير. هذه الكلمات جعلت السلطان أحمد بن أحمد يرسل في مطلع ديسمبر عام 1853 تجريدة مكونة من ألف فارس لاعتقال الرحالة الألماني ويؤكد بارث في هذا الصدد بأن الشيخ أحمد البكاي الذي استعد لقتال القوات الفولانية الغازية قد خرج بالفعل للقائها خارج مدينة تمبكتو إلا أن الجند الفولاني رفضوا قتال الشيخ أحمد البكاي وفضلوا الرجوع إلى مدينة حمد الله عاصمة بلادهم. ⁽¹⁵⁾

في حقيقة الأمر فإن ذلك غير مستغرب من أناس يدينون في الأصل بالولاء الروحي للشيخ أحمد البكاي قبل ولائهم للسلطة الزمنية في بلادهم ويوقتون بأن مفاضبة الشيخ ستجر عليهم عقاباً ربانياً لا قبل لهم به. غير أننا لا ندرى بماذا برروا تراجعهم هذا لحكومة بلادهم قبل تحقيق المهمة التي ابتهتوا من أجلها. ويؤكد بارث في هذا الصدد بأن نفس ذلك اليوم قد شهد مجيء سيدي العلوي الأخ الأكبر للشيخ أحمد البكاي على رأس جيش كبير لمساندة قوات أخيه المكونة من الطوارق والعرب وبعض الأجناس الأخرى. غير أنه يبدو لنا أن قدوم هذا الجيش (العمرم) قد عجل بانسحاب التجريدة الفولانية والتخلي نهائياً عن فكرة اعتقال بارث. أو ربما أن إحجام قادة القوات الفولانية عن قتال قوات الشيخ أحمد البكاي وانسحابها من أراضي المعركة قد كان نتيجة لاقتناعهم بالحجج الدينية التي ساقها الشيخ البكاي لتبرير إيوائه وحمايته للرحالة الألماني المسيحي غير أننا نرى ضعفاً في هذه الفرضية إذ أن هؤلاء الجند قد أتوا بتعليمات واضحة وصريحة من سلطات بلادهم لاعتقال بارث حتى لو اضطروهم الأمر إلى القتال. لهذا الاعتبار فإننا نميل إلى هذا الاعتقاد بأن مجيء قوات سيدي العلوي بتلك الكثافة قد اضطرت قائد القوات الفولانية إلى إعادة حساباته وتفضيل الانسحاب على المواجهة العسكرية بعد أن أيقن بأنها لن تكون في صالح قواته.

ويخبرنا بارث بأن الشيخ البكاي قد قفل راجعاً مسرعاً على رأس قواته إلى تمبكتو بعد انسحاب قوات الفولاني إذ أن الوضع في المدينة قد كان شديد التآزم بعد أن دخلتها قوات عبد الحميد ابن أخ الشيخ البكاي وخصمه اللدود الذي كان مخططاً لمهاجمة قوات عمه من الخلف في حالة دخولها المعركة مع قوات الفولاني.

في ذلك الجو المليء بالتوتر ونذر الحرب انسحبت قوات عبد الحميد هي الأخرى من مدينة

تمبكتو حيث أعقبها توافد الكثير من قوات الطوارق الحليفة للشيخ البكاي على نفس المدينة رغم تهديدات السلطان أحمد بن أحمد لها بوقف صادرات القمح والأرز إلى كل مناطق أعالي نهر النيجر. ويخبرنا بارث بأن تلك الظروف شديدة الدقة قد شهدت أيضاً وصول قافلة تابعة لقبيلة برايش التي سبق لها أن اتهمت بإغتيال الرحالة الانجليزي لينق Laing إلى مدينة تمبكتو ويفيدنا بارث بأن علي بن حامد زعيم قبيلة برايش ورئيس تلك القافلة وانسجماً مع ذلك الجو المتفجر في المدينة بسبب وجود الرحالة المسيحي قد أقسم هو ورجاله على قتل بارث إلا أن القدر قد تدخل ليحول دون ذلك بالموت الفجائي الذي لقيه علي بن حامد مما اعتبر حينذاك كإحدي كرامات الشيخ أحمد البكاي وفسر ما حل برئيس قافلة برايش على أنه عقاب رباني نظراً لإغضابه الشيخ الشيء الذي جعل أفراد تلك القافلة حسب ما ذكره بارث يفدون على الشيخ البكاي طلباً للعفو.

ويؤكد بارث كذلك بأن الجو المليء بالاعتقاد في كرامات البكاي وخوارق عاداته قد جعلت هذا الأخير ينظم قصيدة يهدد فيها السلطان أحمد بن أحمد بنفس المصير الذي لقيه علي بن حامد إن هو أصر على معاداة الشيخ وضيفه⁽¹⁶⁾ ويفيد بارث في هذا الصدد أيضاً بأنه يبدو أن الوعيد الذي تضمنته قصيدة الشيخ أحمد البكاي قد لعب دوراً أساسياً في جعل السلطان أحمد بن أحمد يتخلى عن نظرتة المتطرفة تجاه الرحالة الألماني ويعقد اتفاقية صلح مع الشيخ أحمد البكاي يعطي بموجبها الأمان للرحالة الألماني. وفي تقديرنا أنه لم يكن في مقدور السلطان أحمد بن أحمد أن يفعل غير ذلك إذ أن اندلاع حرب شاملة بين بلاده وأنصار الشيخ أحمد البكاي الممتدين على كل أرجاء الغرب الإفريقي بمن فيهم قبائل الفولاني أنفسهم سيلحقون بجيشه هزيمة قد تؤدي إلى تدمير دولته بكاملها لا سيما إذا ما وضعنا في الاعتبار قوة العامل الروحي الذي كان يربط جماهير تلك البلدان بشيخ الطريقة القادرية التي كانت حتى يوم ذاك الطريقة الصوفية الوحيدة المتجذرة في تربة بلاد السودان الغربي والأوسط منذ أزمان بعيدة والتي يتخطى الولاء لها كل اعتبارات (إثنية) أو جهوية.

لجملة هذه الاعتبارات، فقد انتهت الدراما التي أثارها وجود الرحالة الألماني بمدينة تمبكتو بعد أن غادر هذا الأخير المدينة في الثامن من يوليو 1854 في رفقة مضيفه الذي اصطحبه حتى مدينة قاو Gao عاصمة إمبراطورية صنغاي التاريخيه والتي تبعد مسافة خمسمائة كيلومتر من تمبكتو وزوده بالإضافة إلى ذلك بخطابات إلى سلاطين إمبراطورية صكتو وبرنو.

ولكن تجدر الإشارة إلى أن هنالك بعض العوامل الخارجية التي عجلت بهذا الصلح الموقع بين الشيخ البكاي والسلطان أحمد بن أحمد والتي تمثلت في الانتصارات الكاسحة التي أخذت تحققها جيوش الحاج عمر بن سعيد الفتوي التيجاني على حساب الدويلات الصغيرة الواقعة ضمن مناطق النفوذ الديني للطريقة القادرية الكنتية البكائية مما أوصلها في يونيو 1854 إلى منطقة كارتا الواقعة

بين أعالي نهري النيجر والسنغال. إذن فخطر الطريقة التجانية الصاعدة قد أخذ يدق بعنف على أبواب مدينة (حمد الله) عاصمة إمبراطورية ماسينا الفولانية وعلى أبواب تمبكتو معقل الطريقة القادرية.

أردنا بذكر كل هذه التفاصيل أن نعكس صورة للنفوذ الديني والسياسي الذي كان يتمتع بهما خليفة السجادة القادرية في غرب أفريقيا منتصف القرن التاسع عشر الميلادي .

ج / الصراع الديني والسياسي بين الشيخ البكاي والحاج عمر الفتوي الطوري التجاني

لعله جدير بالقول منذ البدء بأن التوتر الشديد والصراع الذي خبرته علاقات الشيخ أحمد البكاي والحاج عمر الفتوي التجاني كان في الأصل صراعاً طائفيًا بين خليفة الطريقة القادرية وأتباعه في الغرب الإفريقي وخليفة الطريقة التجانية الأخذة حينذاك في الانتشار في نفس المنطقة وأتباعه المتحمسين لنشر أورادها وتعاليم مؤسسها حتى لو اقتضى الأمر شن الحروب الجهادية. فالشيخان كانا في تنافس محموم من أجل التمكين لطريقتيهما في التربة السودانية كما أن الطموح السياسي لكلا الشيخين لم يكن بعيداً هو الآخر من صب المزيد من الزيت على نار الخلافات بينهما. سيما وأن الطريقة القادرية الكنتية البكائية كانت راسخة القدم في هذه المنطقة منذ أخرى القرن السادس عشر وأن ظهور الطريقة التجانية بمفهومها الجهادي في نشر تعاليمها واكتساحها للبلدان من أسافل نهر السنغال إلى أعالي نهر النيجر على حساب مناطق النفوذ الديني التقليدي والسياسي للطريقة القادرية قد كان مصدر قلق شديد بالنسبة للشيخ أحمد البكاي.⁽¹⁷⁾ لا سيما وأن هذه الأخيرة قد انتهجت منذ دخولها المنطقة السودانية الأسلوب السلمي والقوة الحسنة في نشر تعاليمها وأورادها وأذكارها وخلابها. فالقادرية الكنتية البكائية كانت طريقة صوفية مسالمة كالكثير من الطرق الصوفية في العالم الإسلامي على عكس الطريقة التجانية العمرية (النسبة هنا راجعة للحاج عمر الفتوي) فقد كانت جهادية التوجه ذات أيديولوجية دينية سياسية ترمي إلى إقامة دولة دينية تجانية الطريقة.⁽¹⁸⁾ لجملة هذه الاعتبارات فإن تصادم النهجين المتناقضين لخيفتي الطريقتين قد كان أمراً يصعب تقاديه في تلك الظروف بالغة التعقيد. وعلى الرغم من أن الحاج عمر قد أشتهر بالتقوى والصلاح في السودان الغربي من قبل ذهابه للأراضي المقدسة حاجاً غير أن ذلك لم يشكل يومذاك أي خطر على المكانة الدينية والزمنية لأسرة الشيخ البكاي الراسخة الجذور في المنطقة لما يقرب من القرون الثلاثة ويبدو أن هذا الشيء هو الذي لم يجعل منه مصدر ريب أو حذر من جانب أسرة البكاي. إلا أن الأمر قد تبدل تماماً عقب عودة عمر الفتوي من مكة حاملاً لقب (الحاج) ولقب (خليفة الطريقة التجانية) في الغرب الإفريقي خاصة أن هذا اللقب الأخير الذي حمل في دواخله بذور الاختلاف والخلاف الطائفي المستقبلي بين خيفتي الطريقتين في بلاد السودان الغربي والأوسط. ويجدر بالذكر

أن الحماسة الطاغية والنشاط الكثيف والمقدرة الفائقة على الإقناع التي اتسم بها الحاج عمر في الدعوة إلى الطريقة التجانية قد جعلته يشرع في ذلك منذ أول يوم لوصوله إلى بلاط السلطان محمد بلو في مدينة صكتو بشمال نيجريا الحالية. أي في منطقة تابعة تقليدياً للطريقة القادرية البكائية. وقد أفلح بالفعل بقوة منطقته واتساع ثقافته فضلاً عن التقوى والصلاح اللذين اتصف بهما، في اجتذاب العديد من وجهاء إمبراطورية صكتو الفولانية ومنحهم الطريق التجاني بدلاً عن القادري.

وتفيد بعض المصادر أن السلطان محمد بلو نفسه قد تحول تحت تأثير الحاج عمر من القادرية إلى التجانية.⁽¹⁹⁾ وجدير بالذكر في هذا المقام أن الحاج عمر نفسه قد ذكر ذلك في كتابه الموسوم رماح حزب الرحيم على نحور حزب الرجيم، حينما جاء قوله فيه كما يلي: - (حدثني الإمام العادل والعالم العامل الولي الفاضل أمير المؤمنين محمد بلو) فقال: - (رأيت فيما يرى النائم ... القطب المكتوم والبرزخ المختوم وختم الأولياء الشيخ التجاني رضى الله تعالى عنه قدم بلدنا فهرع الناس إليه ولما وصلت إليه وجدت عنده الفالح الرابع عمر بن سعيد... فقلت للشيخ بعد ما سلمت عليه أعلم أنى من أحببك وإنما أحببتك لله تعالى لا لسبب ولا لعلة...)⁽²⁰⁾.

ونضيف في هذا المقام أن بلاط السلطان محمد بلو قد شهد أول لقاء جمع بين الحاج عمر الفوتي عقب عودته من الحج والشيخ أحمد البكاي الذي تصادف أن قدم إلى مدينة صكتو في زيارة إلى السلطان محمد بلو وأفراد أسرة الشيخ عثمان دانفوديو الآخرين بوصفهم أحبائه ومريديه منذ عهد والدهم الشيخ عثمان دانفوديو لهذا يبدو أن التحول الذي طرأ على معتقد السلطان بلو وكبار وجهاء دولته قد حدث بعد ذلك سيما وأن الحاج عمر الفوتي قد مكث في معية صهره السلطان بلو لسبعة أعوام إذ أنه كان متزوجاً من كريمة السلطان الأميرة مريم التي يقول البعض في شيء من عدم الدقة بأنه قد أنجب منها ابنه أحمد الملقب بالعربي عام 1833 والذي أصبح فيما بعد سلطاناً على مدينة سيقو عاصمة بمبارا التاريخيه والصحيح أن ابنه أحمد كما يؤكد الحاج عمر نفسه بأنه من زوجة أخرى يطلق عليها هو لقب «أم أحمد الكبير»⁽²¹⁾. ويبدو أنها من قبيلة الهوسا كما جاء في بعض المصادر.

كان التقاء الشيخين في نفس الحيز المكاني والزمني سانحة لمناظرات شملت مجالات الفقه والتصوف والأدب واللغة وفضائل الطريقتين اللتين يمثلانها ويقول في هذا الصدد المؤرخان أحمد همباتي وداجت في كتابهما الموسوم إمبراطورية ماسينا الفولانية ما يلي: (إن الشيخ أحمد البكاي كان يعتقد في قرارة نفسه بأن الحاج عمر الفوتي قد يكون واسع المعرفة في جميع تلك المسائل ولكن ليس بوسعها أن يبرز عالماً عربياً مثله في هذه المجالات)⁽²²⁾ لقد سبق لنا التلميح إلى هذه النظرة الاستعلائية حينما أشرنا إلى حديث الشيخ أحمد البكاي عن السلطان أحمد بن أحمد. بالإضافة إلى ما تقدم،

فإن الشيخ أحمد البكاي ظل طوال إقامته في مدينة صكتو يؤكد لمستمعيه بأن الحاج عمر (شخص طموح وسيقود أتباعه إلى الدمار الأخلاقي نظراً لمواهبه في مجال العلوم الشيطانية).⁽²³⁾ ولعله من نافذة القول أن النجاح الشديد الذي لقيته دعوة الحاج عمر للطريقة التجانية في إمبراطورية صكتو هو السبب الأساسي الذي يقف وراء النقد والتجريح الشديدين اللذين تعرض لهما من الشيخ أحمد البكاي . فالشعبية المتنامية للحاج عمر وأوراد الطريقة التجانية التي أخذت في الانتشار قد أثارت كثيراً من غيرة الشيخ البكاي. لهذا طفق جاهداً في محاولة التقليل من شأن الحاج عمر في نظر الناس. غير أنه رغم ذلك لم يفلح في جعلهم ينصرفون عن الداعية التجانية الذي ظل يجتذب الكثيرين من الطريقة القادرية إلى الطريقة التجانية خاصة في أوساط علية القوم بالدولة. لهذا الشيء فإن الداعية التجانية الذي سبقته شهرته في الذبوع بعيداً في أرجاء بلاد السودان الغربي والأوسط قد لقي على غير المتوقع في مثل هذه الحالات ترحيباً فاتراً للغاية في مدينة (حمد الله) عاصمة إمبراطورية فولاني ماسينا التي وصلها في عام 1838 وهو في طريقه إلى فوتا جالون بغينيا الحالية موطن الكثير من أتباعه ومنها إلى فوتا تورو موطنه الأصلي على أسافل نهر السنغال. ولا شك لدينا في أن الشيخ أحمد البكاي قد كان وراء هذا الفتور الذي أستقبل به الحاج عمر في عاصمة ماسينا. وفي هذا الشأن يقول جميل أبو النصر في كتابه الموسوم (التجانية طريقة صوفية في عالم حديث) بأن الشيخ البكاي قد بعث برسالة للحاج عمر أثناء إقامته القصيرة في مدينه (حمد الله) مليئةً بالتحقير والسباب والروح الاستعلائية بل زعم بأن الحاج عمر هو المسيح الدجال⁽²⁴⁾.

أما الحاج عمر فقد قام بالرد على تلك الاتهامات مفنداً إياها بصورة اتسمت بالموضوعية والبعد عن المهاترات⁽²⁵⁾ مذكراً له بالآية الكريمة القائلة: (وعباد الرحمن الذين يمشون على الأرض هونا وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاماً).⁽²⁶⁾ غير أن الحاج عمر رغم ذلك الفتور الذي لقيه في مدينه (حمد الله) إن لم نقل الروح العدائية إلا أنه قد أفلح في إعطاء الطريق التجانية للعديد من سكان المدينة كان على رأسهم الشيخان أحمد بن محمد كوريل والفقير المختار وديعة الله وهما من كبار رجال الدين بالدولة وقد لعب هذان الشيخان فيما بعد دوراً مهماً في نشر الطريقة التجانية في مدينة (حمد الله) بعد مغادرة الحاج عمر لها خاصة بين تلاميذ مدرستيها القرآنيتين. وتفيد الوثائق العربية بالمكتبة الوطنية بباريس بأن الشيخ أحمد البكاي الذي كان يومها في مدينة تمبكتو قد أرسل ابنه سيدي المختار إلى مدينة حمد الله ومعه عدد من أتباع والده يحملون عدداً من الرسائل بالإضافة إلى خمسة وعشرين قصيدة هجائية لكل من تحول من الطريق القادري إلى الطريق التجانية. ليس ذلك فحسب، بل تضمنت تلك الرسائل والقصائد اتهاماً بالردة عن الإسلام لكل معتنق للطريقة التجانية في مدينة (حمد الله)⁽²⁷⁾.

جدير بالذكر أن هذا الصراع قد هدأت حدته لما يربو على العشرين عاماً التي قضاها الحاج عمر في فوتا تورو وفوتا جالون بعيداً عن أواسط نهر النيجر. إلا أن الوضع قد عاد ثانية إلى التأزم بعد إعلان الحاج عمر الجهاد على قبائل بمبارا سيقو (Segou) الذين كانوا على ديانات أسلافهم الأرواحية حسب زعمه سيما وأنه قد لقي من سلطانهم معاملة سيئة اعتقله إبانها لمدة أربعين يوماً عقب وصوله إلى مدينه سيقو سيكورو عاصمه بمبارا يوم أن قدم إليها من مدينة حمد الله في طريقه إلى فوتا جالون كما جاء آنفاً⁽²⁸⁾. لهذا ، ما إن علم الشيخ البكاي بهذا الأمر حتى بدأ ثانية نشاطه المعادي للطريقة التجانية وخليفتها. فبعث بعدة رسائل إلى ملك بمبارا سيقو وكان يدعى (علي منزون) يؤكد له وقوفه القوي إلى جانب بلاده في حالة تعرضها إلى هجوم من قبل جيوش الحاج عمر التكرورية التجانية. بل ذهب إلى القول بأن أكد له بأنه سيحمي له مملكته وعرشه في مدينه سيقوسيكورو العاصمه البمبارية⁽²⁹⁾ كما حضه في الوقت ذاته بإلحاح شديد على عدم السماح للغازي التجاني بالتغلغل في منطقة أواسط نهر النيجر ... في تلك الظروف المشحونة بنذر الحرب تنبه السلطان أحمد بن أحمد إلى التوسعة التجانية التي أخذت تهدد بصورة مباشرة أواسط نهر النيجر. لهذا بعث برسالة عاجلة إلى الشيخ أحمد البكاي لمعرفة رأيه في ذلك الخطر التجاني الداهم الذي أخذ يهدد مملكه بمبارا سيقو. وقد جاء رد الشيخ البكاي الذي بعث به رسولاً خاصاً من قبله مشجعاً للسلطان أحمد بن أحمد لمقاتله قوات الحاج عمر جنباً إلى جنب مع قوات مملكة بمبارا سيقو حتى لا تقع (تلك البلاد الغنية بالذهب الحاج عمر سوف لن تقف عند حدود مملكة بمبارا بل ستمتد إلى إمبراطورية ماسينا الفولانية نفسها حتى لو لم تبادره بالعداء)⁽³⁰⁾ ، فقد كان على فتاعة بأن انتصار هذا الأخير على جيشي سيقو و(حمد الله) في حالة حدوثه سوف يسدد ضربة قاتلة لسلطاته الروحية والزمنية في كافة أرجاء هذه المنطقة.

لهذا الاعتبار فان الانتصار الساحق الذي أحرزته جيوش الحاج عمر على جيش بمبارا سيقو وفولاني ماسينا مجتمعين في الخامس عشر من مايو عام 1862 قد كشف ظهر الشيخ أحمد البكاي وفتح الطريق للحاج عمر ليصعد مجرى نهر النيجر متجهاً نحو مدينة تمبكتو عند منحى ذلك النهر ناحية الشمال الجغرافي والطرف الجنوبي للصحراء الكبرى. فسقوط مدينة «حمد الله» عاصمة إمبراطورية الفولاني «الثوقراطية» في يد الحاج عمر الفوتي كان نذير خطر على الشيخ أحمد البكاي الذي رأى أن يتخذ تكتيكا مغايراً يقوم على المهادنة الدبلوماسية في محاولة لدرء خطر الزحف التجاني. لهذا الشيء بعث برسالة مطولة للحاج عمر اتسمت بالكثير من المهادنة جاء قوله في مطلعها ما يلي: (بسم الله الرحمن الرحيم إلى الأمير الشيخ الحاج عمر بن سعيد الفوتي نصره الله على الأعداء وأقام على يديه الدين والشريعة السمحاء....)⁽³¹⁾ وبعد أن هنأه على انتصارات جيوشه أوعز إليه

بصورة غير مباشرة بالعضو عن السلطان أحمد بن أحمد كما اعتذر له في الوقت ذاته عن كل ما بدر منه شخصياً تجاهه منذ أن التقيا في بلاط السلطان محمد بلو بمدينة صكتو محاولاً تبرير مواقفه حينذاك وبعد ذلك بما تنهى إلى سماعه من أن الحاج عمر قد (ادعى بأنه روح الله المسيح عيسى بن مريم رسول الله ...) (32) ليس ذلك فحسب، بل نظم قصيدة مدح فيها الحاج عمر مشيداً بمناقبه وعلمه الغزير مؤكداً في الوقت ذاته بأنه لم يجد في تعاليم وأوراد وأذكار الطريقة التجانية ما يعيب. إلا ان المدقق في تضاعيف مفرداتها يشم فيها رائحة بعض الرمزية المبطنة للهجاء في صيغة المدح (33). وفي الحقيقة فإن الشيخ أحمد البكاي لم يتغير رأيه في الحاج عمر ولكن ضرورات اللعبة السياسية اقتضت منه محاولة التهذئة والتأجيل كسباً للوقت وهو ما يعرف في لغة الدبلوماسية الحديثة بكلمة «Temporization» الفرنسية انتظاراً لمعرفة ردة فعل الحاج عمر تجاهه شخصياً إذ كان يأمل أن يترك له هذا الأخير حرية ممارسة سلطاته الدينية والسياسية في أوساط اتباع طريقته. بالإضافة إلى ذلك فقد كان يأمل أن يكون في التهذئة ووقف الاقتتال مؤقتاً متسع من الوقت لتجميع قوى المناوئين لمواجهة جيش الحاج عمر في الزمان والمكان الذي يختارونه للمعركة الفاصلة بينهم وبين القوات التجانية. إلا أن الحاج عمر الذي آل إليه الحكم في إمبراطورية ماسينا الفولانية (بحق) الانتصار ودخول مدينة (حمد الله) منتصراً بعد انهيار سلطة أحمد بن أحمد، قام على ضوء اتفاقية عام 1846 المبرمة بين إمبراطورية فولاني ماسينا ومدينة تمبكتو، بإرسال أحد القضاة وفي معيته كتيبة من الجنود مكونة من أربعمئة فرد مسلحين وذلك لجباية الضرائب من سكان تمبكتو التي اعتبرها تابعة لدولته ولو إسمياً، بمقتضى الاتفاقية آنفة الذكر. في هذه الأثناء حاول أحمد البكاي من جانبه دون جدوى إثراء الجند التجاني عن دخول المدينة. ولما لم يتأت له ذلك فضل مغادرة المدينة والاتجاء إلى أتباعه من قبائل الطوارق بالصحراء تقادياً لإمكانية وقوع أي احتكاك بينه وبينهم حتى يتسنى له معرفة نوايا الحاج عمر تجاهه بصورة قاطعه.

غير أن الشيخ أحمد البكاي لم يتلق رداً شافياً على رسالته للحاج عمر الذي اكتفى بالقول له عبر رسالة قصيرة إن الرد على رسالته سوف يكون (مشافهة) من دون أن يشرح له إن كان يقصد بعبارة أنه يحضر إليه الشيخ البكاي بنفسه في مدينة (حمد الله) أم أن الحاج عمر بنفسه سيحضر للالتقاء به بمدينة تمبكتو (34).

في حقيقة الأمر فإن الحاج عمر أراد بعبارة تلك حضور الشيخ البكاي للقائه بمدينة (حمد الله) كما سبق لهذا الأخير أن سافر إلى مدينة صكتو للقاء السلطان محمد بلو سيما وأن صكتو تبعد كثيراً عن تمبكتو إذا ما قورنت مسافتها بالمسافة الفاصلة بين هذه الأخيرة ومدينة (حمد الله). إلا أن الشيخ البكاي بعث برسالة إلى الحاج عمر يؤكد له فيها رفضه السفر إليه ما لم يؤكد له هذا الأخير

حسن نواياه تجاهه. ولا شك لدينا في أن الشيخ البكاي كان يخشى من إمكانية إجباره على مبايعة الحاج عمر إن هو غامر بالذهاب إلى (حمد الله) دون ضمانات مسبقة هذا إذا ما وضعنا في الاعتبار اعتداده الشديد بنسبه الشريف الذي لا يرى منه فكاكاً يسمح له بالتنازل عن مكانته السامية لمبايعة الحاج عمر الذي لا يرى فيه غير شخص يقل عنه مرتبة ونسباً.⁽³⁵⁾ جدير بالذكر أن احتلال جيوش الحاج عمر لمملكة بمبارا (سيقو) في أعالي نهر النيجر واجتياحها لمدينه (حمد الله) بعد تدمير إمبراطورية فولاني ماسينا قد أتاح للغازي التجاني الفرصة لأن يضع يده على الرسائل المتبادلة بين الشيخ البكاي وكل من علي سلطان مملكة سيقو والسلطان أحمد بن أحمد وجميعها كانت تطفح بروح عداية للحاج عمر. وقد حاول الشيخ البكاي أن يبرر ذلك لاحقاً في رسائله الاعتذارية للحاج عمر بأن تشجيعه لسلطان بمبارا سيقو والسلطان أحمد بن أحمد على التصدي لجيوش الحاج عمر كان بهدف دفعهما للانتحار سياسياً وعسكرياً. إلا أن الحاج عمر قد اعتبر تبريرات الشيخ أحمد البكاي بمثابة ضرب من ضروب النفاق⁽³⁶⁾.

عند هذا الحد من تطور الأحداث خلص الشيخ البكاي إلى فتاعة تامة بضرورة رفع القناع عن وجهه والاحتكام إلى القوة في مواجهة الحاج عمر. لهذا غادر مقره في الصحراء واتجه إلى تمبكتو في جيش من أتباعه من قبائل الطوارق ليشتبك مع القوات التجانية الموجودة حينذاك في المدينة قتل على إثر ذلك ممثل الحاج عمر بتمبكتو. أما بالنسبة لبقية الجند التجاني الذين كانوا في معية القتل فقد منحهم الشيخ البكاي فرصة ثلاثة أيام لمغادرة المدينة نهائياً وقد تم ذلك بالفعل⁽³⁷⁾. بعد ذلك أيقن الشيخ البكاي بأن الأمر سوف لن ينتهي عند ذلك الحد وأن الحاج عمر لا محالة قادم بجيشه لتصفية ما بينهما من حسابات. لهذا الاعتبار لم يتوان في تجميع جيش كبير من أتباعه الطوارق وقبائل برايبش وأولاد هند وأولاد العواي من الكوننة بالإضافة إلى قبائل البربر وسار على رأسهم ليعسكر خارج مدينه تمبكتو. من الجانب الآخر، اتجه الحاج عمر على رأس جيشه إلى تمبكتو فدارت بين الفريقين معركة شرسة في فبراير 1863 انهزم فيها جيش الحاج عمر مخلصاً وراءه أعداداً كبيرة من الضحايا الشيء الذي اضطر الجيش التجاني إلى التقهقر عائداً إلى مدينة (حمد الله). وفي أبريل من نفس العام شن الحاج عمر هجوماً آخر على جيش الشيخ البكاي غير أنه خسر المعركة للمرة الثانية. جدير بالذكر أن الشيخ البكاي قد استخدم أساليب الحرب النفسية ضد مقاتلي جيش الحاج عمر بعد أن بث في أوساطهم دعاية تؤكد بأن الحرب التي يشنونها على أتباعه ليست جهاداً في سبيل الله وإنما تحقيقاً لأطماع الحاج عمر نظراً لكون أتباعه مسلمين مؤمنين (ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذاباً عظيماً) بنص القران الكريم ولا ينال الشهادة من يسقط قتيلاً في هذه الحرب.

هذه الدعاية التي بثت بكثافة وفعالية قد لعبت دوراً كبيراً في إضعاف الروح المعنوية لدى الكثير من جنود الجيش التكروري لا سيما وأنهم كانوا يقاتلون في طبرغرافية غريبة عليهم وفي بيئة شديدة العداء بالنسبة لهم⁽³⁸⁾ إضافة الي جو روحي مشحون بالشك في جدوى تضحياتهم.

في هذه الظروف العصبية والجو المحتقن بالتوتر والشعور بالمرارة قام الحاج عمر في مارس من نفس العام أي قبل شهر واحد من الهزيمة الثانية لجيشه أمام جيش الشيخ البكاي بتعيين ابنه الأكبر أحمد ملكا على إمبراطوريه ماسينا الفولانية وسيقو البمبارية اللتين كانتا يوم ذاك تلغقان جراحاتهما جراء الدمار الذي لحق بهما من قوات الحاج عمر . لهذا جاء تعيين أحمد ابن الحاج عمر بمثابة الشرارة التي أشعلت فتيل برميل البارود فثار السكان في كل أرجاء تلك الدولتين .

وما إن علم الشيخ البكاي بهذه الانتفاضة حتى قاد جيشا كبيرا من أنصاره والتحق بالثوار في ماسينا ليحاصر معهم لمدة تسعة أشهر مدينه (حمد الله) حيث كان يقيم الحاج عمر وبعض أنصاره الذين ظلوا معه في داخل المدينة . وفي فبراير 1864 حاول الحاج عمر فك الحصار عن المدينة غير أنه لم يفلح في ذلك فقتل في ظروف اكتنفها الكثير من الغموض ودار حولها الكثير من اللقط والأقوال المتضاربة التي لم تحسم حتى يوم الناس هذا .

أما الشيخ أحمد البكاي فقد دخل بعد ذلك في سلسلة من الحروب ضد التجاني ابن أخ الحاج عمر وانتهى به الأمر مقيما بقرية صغيرة تدعى ساردينا على مقربى من مدينة مبتي على نهر النيجر حيث توفي في فبراير 1865 بعد عام واحد من وفاة غريمه الحاج عمر بن سعيد الفتوي التجاني عليهما رحمة الله ورضوانه... فقد كان لهما الفضل في تعميق جذور الإسلام الصوفي في ترابه السودان الغربي والأوسط .

خاتمة :

مما لاشك فيه فإن الطريقتين القادرية والتجانية قد لعبتا دوراً مهماً وأساسياً في تعميق جذور الديانة الإسلامية في تربة بلاد السودان. وعلى الرغم من أن الديانة المحمدية قد وفدت إلى هذه المنطقة من الشمال الأفريقي منذ القرون الوسطى عبر الصحراء الكبرى في معية الدعاة والفقهاء والتجار والرحالة والجغرافيين ، إلا أنها ظلت لأزمان طويلة تتعاشى بل وتختلط اختلاطاً كبيراً مع معتقدات الديانات الأرواحية المتوارثة منذ القدم الأفريقي⁽³⁹⁾ ولاشك لدينا أن الجاذبية التي اتسمت بها الطرق الصوفية بفضل خلاويها لتحفيظ القرآن وطبولها وأورادها وحلقات ذكرها وأناشيدها ومناخاتها المفعمة بالروحانية قد جسرت المسافة بين الديانة التوحيدية الوافدة والتعددية المتجذرة في أوساط بلاد السودان رغم فسيفسائته الاثنية واختلافاته الجهوية. وقد لعب ذلك دوراً محورياً في انتشار الإسلام في بلاد السودان الغربي والأوسط على الرغم من أنه قد ظل إسلاماً رأى فيه قادة



الحركات الإسلامية الجهادية في القرن التاسع عشر الميلادي أمثال الشيخ عثمان بن فودي والشيخ أحمدو لوبو والحاج عمر بن سعيد الفوتي وثية إستوجبت ثوراتهم الجهادية التي كان لها الفضل في تقنيته من الكثير مما علق به من معتقدات الأرواحية التقليدية التي درج الناس في هذه المناطق على ممارستها في حياتهم اليومية رغم ظاهرة إسلامهم . ومما لا يتطرق إليه أدنى شك فإن الأدوار التي لعبها الشيخ أحمد البكاي والحاج عمر بن سعيد الفوتي التجاني وسلاطين إمبراطورية ماسينا الفولانية (الشيوقراطية) في نشر الإسلام بسماحته وبساطته الصوفية رغم ما عرفته العلاقات بينهم من احتراب واقتتال ، لا ينعزل عن اختلاف في الاجتهاد رغم وحدة الهدف الذي عملوا له جميعاً عبر طرق مختلفة ووسائل متباينة . ولاشك لدينا أيضاً في أن المكائد السياسية قد لعبت هي الأخرى دوراً مهماً في تشويه صورة كل فريق بفعل ما ظل يبثه عنه الفريق الآخر بقصد الكسب السياسي والطائفي في آن واحد . كما أن ظاهرة النظرة الاستعلائية التي اتسمت بها بعض أقوال الشيخ البكاي تجاه خصمه المجاهد التجاني الحاج عمر بن سعيد الفوتي لا تنعزل هي الأخرى عن جو التنافس والعداء الشديدين اللذين عرفتهما العلاقات بينهما رغم كون ذلك قد يبدو متافياً مع سماحة وتواضع روح صوفي في قامه الشيخ أحمد البكاي الذي شهد على سماحته وتواضعه الرحالة الألماني بارث كما ورد أنفاً في هذا البحث . ويجدر في هذا المقام التأكيد بأن الحاج عمر بن سعيد الفوتي كان رقماً هاماً في تاريخ السودان الغربي لا يمكن تجاوزه لأي مؤرخ يعكف على دراسة هذه الحقبة من تاريخ القارة الإفريقية . فقد كان إلى جانب ورعه وزهده وعلمه مجاهداً اتسم بديناميكية لعبت دوراً أساسياً في التطور التاريخي في زمانه مما بوأه مقعداً من أهم المقاعد في التاريخ الأفريقي يجعل من اسمه رديفاً لانتشار الإسلام والطريقة التجانية ومناهضة الامبريالية الفرنسية في هذه المنطقة.



مصادر عربية :

1. المكتبة الوطنية بباريس ، الوثائق العربية ، رقم 5259
2. المكتبة الوطنية بباريس الوثيقة رقم ، 5519
3. المكتبة الوطنية بباريس الوثيقة رقم ، 5716
4. المكتبة الوطنية بباريس وثيقة رقم 5714
5. أحمد البكاي ، خطاب إلى أحمد بن أحمد ، ترجمة فنسنت مونتييل ، مجلة الدراسات التاريخية والعلمية لإفريقيا الغربية الفرنسية ، 1938 ، مجلد رقم 12 ، ص 203
6. إبن بطوطة ، دار التراث بيروت 1968
7. عبد الرحمان السعدي ، تاريخ السودان ، تحقيق هوداس ، مكتبة أمريكا والمشرق ، باريس ، 1964 .
8. عمر بن سعيد ، رماح حزب الرحيم على محور حزب الرجيم ، دار الفكر 1383 هـ
9. محمد بلو ، إنفاق الميسور ، الرباط ، 1996

مصادر أجنبية :

1. Abun Nasr «Jamil» The Tidjaniyya Asufi Order in The Modern World Oxford University Press. 1965
2. A.M.P Senegal t.5
3. Ba ET Doget. L. Empire Peul de Macina. Mouton. 1956
4. Barth. Voyage en Afrique. t.5. 1863
5. Dienig «Samba». Elhadj Omar La Perle de L.Islam. Les Nouvelles Editions.Senegal.1999
6. Hodgikin. Nigerian Prespectiues an Histoncal Anthology Oxford 1960
7. Isichie Elizabeth. History of West Africa since 1800. Macmillan. 1978
8. Le chatellier. L. Islam dans L. Afrique Occidentale»1899»
9. Maalouf. Leon L. Afriean. Librairie Generale Francaise. 1986)
10. Marty «Paul» Etudes Sur L. Islam ET Les Tribus du Soudan «RMM» (1920)
11. Pefontan. Histoire de Tombouctou de Sa Fondation aL occupation Francaise Bull. Com. Etu. A.O.F. 1922
12. The New EncycloPaedia Britannica. 15th ed. Vol. 11
13. Tyam «Aliou» La Vie d.Elhadj Omar Cacida en Poular. biblioteque Natianale de Paris

قصيدة مترجمه بالفرنسية من الفولاني بواسطة هنري جادن ، المكتبة الوطنية بباريس ، 1935

المصادر :

1. عبدالرحمن السعدي ' تاريخ السودان ، تحقيق هوداس ، مكتبة أمريكا والمشرق ، باريس، 1964 ص21
2. (The New Encyclopaedia Britannica. 15th edition Volume 11 p.778
3. أنظر كذلك .Maalouf. Leon L. African. Librairie Generale Francaise. 224 P. 225-1986
4. Marty Paul. Etudes Sur L. Islam et Les Tribus du Soudan. R.M.M. (1920. P.89
5. Le Chatellier. L Islam dans L. Afrique Occidentale. (1899) P. (158
6. السلطان محمد بلو، إنفاق الميسور ، الرباط 1996 ص 322
7. Marly (Paul) OP. Cit.P. 60
8. (Ibid P .62
9. Voyage en Afrique. v.5 1863. P. 119 Barth .
10. Hodgikin. Nigerian Perspectives an Historical Anthology. ox.1960 210-p. 209
11. Barth op. Cit V.5 p.119
12. A.M.P. Senegal V.5 P. 45
13. خطاب الشيخ أحمد البكاي إلى السلطان أحمد بن أحمد ترجمه فنستت مونتيل مجلة الدراسات التاريخية والعلمية لإفريقيا الغربية الفرنسية 1938 مجلد رقم 12 صفحة 203
14. نفس المصدر . ص 20
15. المكتبة الوطنية بباريس ، وثائق عربيه رقم 5259 ص 72
16. نفس المصدر
17. de Tombouctou de Sa Foundation a L. occupation francaise Bull. Pefontan.Histoire Com. Etu AoF 1922 P. 10
18. في حقيقة الأمر فإن إقامة الحاج عمر في إمبراطورية سكتو الفولانية في الفتره من 1830 – 1837 قد خصبت كثيرا من أفكاره الجهادية التي جاء بها من الاراضي المقدسة بعد أدائه لفريضة الحج (أنظر كتاب رماح حزب الرحيم الجزء الأول ص 190 لمؤلفه الحاج عمر بن سعيد الفوتي.
19. Tyam Aliou. La Vie d. Elhadj Omar. Qacida en Poular biblioteque nationale de Paris. P.11
20. 246-Ba ET Daget. L. Empire Peul de Macina. P.245
21. الحاج عمر بن سعيد الفوتي : رماح حزب الرحيم ، دار الفكر ، 1383 هـ ، ص 19
22. Elizabeth. History of West Africa since 1800. أنظر كذلك . 191 P. 41-42 Macmillan. 1978 P.41
23. Ibid P.245
24. Abun Nasr. JamiL. the Tidjaniyya Asufi Orderin the Modern Word Oxford University Press. 1965 p.11
25. 247-Ba ET Daget. op. cit P. 246

26. المكتبة الوطنية ببباريس ، وثيقة رقم 5714
27. المكتبة الوطنية ببباريس ، الوثائق العربية ، رقم 5519 ص 96
28. Samba Deing.Elhadj Omar La Perle de L.Islam.Les Nouvelles Editions Africaines du Senegle.1999.P.49
29. المكتبة الوطنية ببباريس ، الوثيقة رقم 5716 ص 182
30. مصدر السابق ص 183
31. المكتبة الوطنية ببباريس ، الوثيقة رقم 5259 ص 66-67
32. مصدر سابق ، الوثيقة رقم 5519
33. نفس المصدر ص 54
34. المكتبة الوطنية ببباريس ، وثيقة رقم 5259 ص 68
35. نفس المصدر
36. المكتبة الوطنية ببباريس، الوثائق العربية رقم 5716 ص 183-184 أنظر كذلك
37. (See also :Marty. Paul. OP. Cit. P.91 . AMP. Senegal 4 P.45
38. المكتبة الوطنية ببباريس ، مصدر سابق ، ص 35
39. رحله ابن بطوطة، دار التراث - بيروت 1968 ص 668-673

